دور أوبك بقيادة السعودية

في استقرار أسواق النفط العالمية

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
جامعة أم القرى بمكة

دار ناشري
للنشر الإلكتروني

© حقوق النشر الإلكتروني محفوظة لدار ناشري للنشر الإلكتروني.
www.Nashiri.Net

© حقوق الملكية الفكرية محفوظة للكاتب.
نشر إلكترونيا في جماد الثانية، ١٤٣٨/مارس، ٢٠١٧.

يمنع منعا باتًا نقل أية مادة من المواد المنشورة في ناشري دون إذن كتابي من الموقع. جميع الكتابات المنشورة في موقع دار ناشري للنشر الإلكتروني تمثل رأي كاتبيها، ولا تتحمل دار ناشري أية مسؤولية قانونية أو أدبية عن محتواها.

الإخراج الفني: فوزية الألمعي
تصميم الغلاف: إدريس يحيى
التدقيق اللغوي: خيرية الألمعي

محتـــويات الكتـــــاب

مقدمة ٣

الجدل حول نظرية ذروة النفط..... ٣
الجزء الأول: تحميل دول أوبك مسؤولية رفع الأسعار..... ٧
قمة أوبك الثالثة في الرياض: المسؤولية المشتركة ١٣
الدول الصناعية تتعامل مع دول أوبك بنظرية السيطرة الاقتصادية:..... ١٩
اتهام منظمة أوبك بأنها فقدت المصداقية كجهة ضامنة لاستقرار أسعار النفط:..... ٢٢
مطالبة دول الخليج باستثمار فوائضها في مزيد من التنقيب: ٢٧
احتلال العراق من أجل السيطرة على منابع النفط: ٣٠
اعتزام بيع الولايات المتحدة مفاعلات نووية للصين من أجل ترشيد استهلاك النفط العالمي: ٣٤
الجزء الثاني: مرحلة ما بعد انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤ ..... ٣٩
زمن المنافسة على الحصص السوقية: ٤٠
رفض السعودية التي تقود أوبك خفض الإنتاج والتمسك بالحصص السوقية:..... ٥١
دور أوبك القيادي في توازن السوق بالتعاون مع الدولة المستقلة خارج أوبك: ٦٢
النفط التقليدي ليس في حرب مع النفط الصخري ولكن لن تخفض السعودية الإنتاج من أجله: ٨٥
النفط جدير بأن يجبر روسيا على أن تدفع ثمنا جيوسياسيا في سوريا: ٨٧
الرياض ملتقى لتقريب وجهات نظر المنجين من داخل أوبك وخارجها: ٩٠
موقفا روسيا والسعودية متطابقان حيال إنتاج النفط وسعره: ١٠٢
كيف تواجه دول أوبك انتعاش أسعار النفط الذي سيكون أبطأ من المتوقع؟: ١١٠
خيارات دول الخليج حيال انخفاض أسعار النفط: ١١٦
هل تحدث أزمة تراجع أسعار النفط تغييرا في خريطة الطاقة العالمية؟ ١٥٥

مقدمة

الجدل حول نظرية ذروة النفط

في عام ٢٠٠٦ تلقت الرياض في أقل من شهر تقريرين متماثلين حول احتياطاتها النفطية المتزايدة، الأول: تقرير مقدم من شركة النفط البريطانية بريتش بتروليوم يحدد فيه موعد نفاذ الاحتياطي العالمي بعد أربعين عاما عدا السعودية حسب معدلات الاستهلاك الحالية، بينما أكد تقرير آخر صدر عقب هذا التقرير من قبل مؤسسة ستاندرد انديورز العالمية مؤكدة احتياطات السعودية النفطية تكفيها لأكثر من ٨٠ عاما مقبلة، لتخالف ذلك المسار العالمي من النفط الذي سيكفي فقط لأربعين عاما. وهذان التقريران يشكلان صفعة قوية لأولئك المشككين في أن حقول النفط السعودية قد بلغت ذروتها.

كما أن هذين التقريرين يناقضان تقرير وكالة الطاقة وتوقعاتها عن احتمال حدوث أزمة إمدادات نفطية في غضون خمس سنوات، بجانب الكثير من الدراسات الأخرى القديمة (منتدى روما) والحديثة، التي توقعت الوصول إلى ذروة النفط؛ بسبب الاستهلاك العالمي المتزايد الذي ارتفع أكثر مما كانت تتوقعه تلك التقارير.

لكن البيانات المستقاة من بيانات حكومة المملكة الرسمية تدل على أن احتياطي النفط المؤكد للسعودية بلغ في نهاية عام ٢٠٠٦ نحو ٢٦٤,٣ مليار برميل ما يعني أن احتياطيات السعودية في تزايد مستمر، خصوصا إذا علمنا أن تلك الاحتياطيات كانت ١٦٩,٧ مليار برميل قبل عشرين عاما، وقفز احتياطي الغاز أيضا من ٤,٠٢ تريليون متر مكعب في عام ١٩٨٦ إلى ٧,٠٧ تريليون متر مكعب في عام ٢٠٠٦.

لكن القلق الذي أصاب الغرب هو نتيجة عدم وجود اكتشافات نفطية كبرى خلال العقود الثلاثة الماضية، وأن الاحتياطيات النفطية لا توجد إلا في أماكن

محددة وهي في يد الأعداء بحسب ما تعتقد تلك الدول الكبرى، أو توجد احتياطيات في أماكن نائية أو في أماكن عميقة من البحار أو بدائل بتكاليف مرتفعة أو على حساب الفقراء، مثل: استخراج الزيت من الذرة، أو من قصب السكر.

والجانب الآخر الذي يقلق الغرب هو الخوف من فقدان التحكم في تأمين الإمدادات من الاحتياطيات الموجودة في أماكن محددة من العالم، وهي قد تكون في أماكن مضطربة، وكذلك فقدان تحكمها في تحديد الكميات وتخفيض الأسعار؛ مما يدخلها في مواجهة مع دول أوبك، خصوصا بعد بروز محور الدول النامية الكبرى، مثل: الصين، والهند، وغيرها، التي تلعب دورا كبيرا في الاستحواذ على مناطق الإنتاج.

فوكالة الطاقة هي ما بين المواجهة أو السعي الحثيث إلى بحث سبل استقرار السوق بإرساء سبل التعاون المشترك، مثل: زيارة ساركوزي إلى ليبيا، الذي غلب الانفتاح على المواجهة، فالتوقعات حول سوق الطاقة من التعقيد بمكان بما لا يمكن اختزالها بتلك البساطة التي تتحدث عنها بعض التقارير والتقديرات، وقد تكون جزء من الحقيقة وليست كل الحقيقة.

صرا ع البشر حول مصادر الطاقة لا حل له إلا بطاقة تفيض عن حاجتهم:

وحروب القرن ستكون حول مصادر الطاقة، بل انقلبت إلى أداة ضغط على السياسة والاقتصاد؛ لأن البترول حسب الخبير النفطي والصحفي (دانييل يرجين Daniel Yergin) هو دم الحضارة والعمود الفقري لمجتمعات الصناعة، فهو خلف حركة كل مصنع ودوران كل دولاب، ويقول أن من غرائب الصدف أن جسم الصناعة غربي لكن دمها شرقي، فالبترول مورد ناضب، ومسألة نفاذه مسألة وقت، فمنذ ١٥٠ سنة تم استخراج واستهلاك ٩٥٠ مليار برميل، والتوقعات أن الاحتياطي هو ١٢٠٠ مليار برميل، ويوجد معظمه في منطقة الشرق الأوسط وهو حوالي ٦٨٥.٦ مليار برميل، والباقي موزع على بقية القارات ولكن تحيطها مشاكل عدة منها صعوبة الاستخراج والتناقص؛ بسبب

محدودية إمكانية الاكتشافات الجديدة وارتفاع كلفة الإنتاج (فمثلا كلفة إنتاج البرميل في كندا ١٢ دولار للبرميل مقابل ٢ دولار في السعودية، علاوة على اختلاف نوعية البترول ففي السعودية من النوع الخفيف) إضافة إلى مشاريع التمديد المكلفة (مثل التمديدات البالغة ١٨٠٠ كلم من باكو حتى تفليس كيهان بكلفة ٢.٩ مليار دولار)، فإذا كان العالم يستهلك يوميا ٨٠.٢ مليون برميل، فبحسب الاحتياطيات المتوفرة حاليا ١٢٠٠ مليار برميل، فإنه لن يبقى بترولا بعد أربعين سنة من الآن، هذا إذا لم نضف الاستهلاك المتزايد والمتسارع، فدول شرق آسيا زاد استهلاكها بمعدل ١٨%، والاستهلاك العالمي زاد خلال عام واحد فقط في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ م بمقدار مليوني برميل يوميا. والتقديرات أن الاستهلاك العالمي سوف يزداد من ٢٩ مليار برميل سنويا حاليا إلى ٤٢ مليار برميل بحلول عام ٢٠٢٠.

ويزداد القلق لدى الكثيرين في العالم عن مستقبل البترول الغامض، ومن بينهم (ديك شيني نائب الرئيس بوش) فهو يرسم صورة قاتمة جدا عن مستقبل البترول فيقول أن استهلاك العالم يزداد بمقدار ٢% سنويا في الوقت الذي ينخفض الإنتاج ٣% مما يعني نقصا بمقدار ٥٠ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٠ م وهو أكثر من إنتاج السعودية بست مرات.

ومما يزيد من قلق العالم الغربي وقياداته تصريح الجيولوجي الايرلندي (كولين كيمبل Colin Compbeil) الذي نقب عن البترول منذ الخمسينات من ترينيداد حتى بورنيو فيقول لقد راودني شعور العثور عن آبار جديدة في أمريكا منذ عام ١٩٦٩ م

في الاجتماع الذي عقدته شركة آموكو للعثور على آبار جديدة في أمريكا ويقول أن البترول لن ينتهي في ومضة عين ولكن سوف نصل إلى المرحلة التي يفوق فيها الاستهلاك على الإنتاج ويراها قريبة وسوف تكون في عام ٢٠٠٥ م.

فالقضية إذن ليست قضية أسعار بل القضية هي دخول العالم في أزمة بترولية طالت المدة او قصرت.

ثورة غاز طبيعي في أمريكا شكلت عنصر حسم:

يوجد مخزون هائل من الغاز الطبيعي في رواسب الصخر الزيتي في أماكن متفرقة من الولايات المتحدة والذي يمتد من ولاية بنسلفانيا إلى ولاية تكساس ويمكن الوصول إلى هذا الغاز بفضل التقدم الكبير في التصوير الرجفي والحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكيو، ويمكن أن يصبح هذا الغاز أحد أهم مصادر الطاقة في الولايات المتحدة وتصبح الولايات أكثر أمنا في مجال الطاقة.

والغاز يطلق نصف الغازات الدفيئة التي يطلقها الفحم عند احتراقه، و٧٠ في المائة مما يطلقه النفط، وإن كان هناك كثير من الاقتصاديين يتخوفون من أن يجهز الغاز الطبيعي على أبحاث موارد الطاقة وانحسار أو توقف الاستثمارات في مجال الطاقة المستدامة في مجالات طاقة الرياح والطاقة الشمسية وأنظمة الطاقة الفاعلة نتيجة الوفرة الكبيرة في الغاز الموجود في الصخر الزيتي.

ورغم أن الغاز اقل تلوثا إلا أنه أكثر تلويثا للبيئة عند استخلاصه، ويتطلب كميات هائلة من المياه والمواد الكيماوية، وهو بحاجة إلى مجمعات للسوائل أو خزانات ضخمة لتخزين المياه الراجعة المحملة بالمواد الكيماوية التي تعود من الحفرة بعد عمليات التكسير في الآبار، ويساهم ذلك أيضا في تلويث المياه الجوفية، وهو ما يمثل كابوسا بيئيا بالغ الأثر والتكاليف البيئية عالية جدا برغم أن البعض يقول أن المخاطر ليست مؤكدة إذا ما صاحب عمليات التكسير مراقبة دقيقة لكنه أزال القلق لدى الولايات المتحدة التي كانت تبحث عن استقلال الطاقة منذ عام ١٩٧٣ عندما استخدم العرب سلاح الطاقة.

وارتفع إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري من ٠,٣٩ تريليون قدم مكعب عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٨ تريليون قدم مكعب عام ٢٠١٠، ويشكل ٢٣ في المائة من إنتاج الغاز الجاف في الولايات المتحدة، وتفوقت الولايات المتحدة على روسيا كأكبر منتج للغاز في العالم للغاز، وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى إمكانية إنتاج ٨٦٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الصخري القابل للاستخراج تقنيا في الولايات المتحدة مقابل ٢٧٣ تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات المثبتة في الوقت الراهن، وبهذا التقدير

يمكن أن يوفر هذا الغاز للولايات المتحدة احتياجاتها من الغاز لأربعين عاما وفقا لمعدلات الاستهلاك الحالية، وتمتلك السعودية أيضا ٦٠٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الصخري.

وهناك ٤٨ حوضا في ٣٢ دولة لإنتاج الغاز القابلة للاستخراج تقدر بنحو ٦٦٠٠ تريليون قدم مكعب: في الصين بمفردها نحو ١٢٧٥ تريليون قدم مكعب، تليها دولة الأرجنتين بنحو ٧٧٤ تريليون قدم مكعب، ثم المكسيك، وجنوب أفريقيا، وكندا، وليبيا، والجزائر، والبرازيل، وبولندا، وفرنسا بنسب متفاوتة.

ويمكن إعادة صياغة هذا التطور لتجارة الغاز العالمية التي يهيمن عليها مجموعة من القوى العظمى في الطاقة، وهي دول من بينها: روسيا، وقطر، والجزائر، وستغير خريطة التبعات، وخصوصا تبعية أوربا بروسيا، وهي في نفس الوقت تهدد احتكار القلة القديمة للغاز وإعادة تكوين العقود وتخفيف ارتباط أسعارها بالنفط.

ولن تكون صادرات الولايات المتحدة رخيصة، بل قد تكون وفيرة تصل إلى ١٢٠ مليون طن سنويا، تنافس السعة الحالية لدولة قطر التي تقدر ب ٧٧ مليون طن سنويا، ويجري تداول سعر الغاز في الولايات المتحدة عند دولارين لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويمكن أن يصل إلى تسعة دولارات عند التصدير إلى آسيا، مقارنة بالأسعار التعاقدية طويلة المدى والتي تصل إلى ١٧ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في اليابان، لكن انخفضت هذه الأسعار في عام ٢٠١٦ إلى نحو سعر يتراوح بين ٤ – ٦ دولار لكل مليون وحدة حرارية خصوصا في ظل انخفاض أسعار النفط.

الجزء الأول: تحميل دول أوبك مسؤولية رفع الأسعار

قدر السعودية أنها قائدة للعالم الإسلامي، إلى جانب موقعها الإستراتيجي الإقليمي والاقتصادي جعلها تتبوأ مركزا قياديا وسياسيا فرض عليها تحمل

تبعات أخطاء الدول الصناعية الكبرى بسبب فرط أنانيتها في التعامل مع شعوب العالم النامي رغم تغنيها بالديمقراطية والدعوة إلى الحرية، كان من ابرز ضحاياها في الوقت الحاضر الاقتصاد العالمي.

فالمشكلة الحقيقية التي لم يدركها العالم زيادة الطلب على النفط مع محدودية الإنتاج، رفعت من أسعار النفط بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والمضاربات.

انعكست أثار ارتفاع أسعار النفط على الجميع بلا استثناء، وإن كانت قد ظلت أسعار الوقود في الدول النفطية منخفضة، لكن بقية الأسعار الأخرى كتذاكر الطيران وغيرها ارتفعت؛ لأن اقتصاديات الدول متداخلة ومندمجة، ولم يعد اقتصاد دولة ما بمنأى عن الاقتصادات الأخرى أو يستطيع أن ينغلق على نفسه.

إضافة إلى أن الصناعات التي تعتمد على النفط كصناعة البتروكيماويات التي تدخل في الحياة اليومية من: مواد التغليف، والأصباغ، ومواد البناء، ومواد التجميل، والأدوات الطبيعية، والتي تدخل في صناعة السيارات كلها لجأت إلى رفع أسعار منتجاتها لتبقى على ربحية معقولة، بينما لا زالت الدول النفطية دول ريعية تعتمد على الاستيراد انعكست تلك الأسعار المرتفعة على المواطنين، يضاف إليها انخفاض القوة الشرائية للعملات المحلية بسبب ارتباطها بالدولار الضعيف فأصبحت الخسائر مضاعفة، رفعت من نسب التضخم بجانب انكشاف اقتصادات دولها فكان الضرر على مواطني الدول النفطية أبلغ من الضرر الواقع على مواطني الدول الصناعية التي لم ترتفع الأسعار إلا في منتجات النفط، ولا زالت نسب التضخم في حدودها الدنيا اقل من ٣ في المائة، بينما في دول الخليج تعدت نسب التضخم العشرة في المائة بمراحل.

ولكن عندما انخفضت أسعار النفط إلى أقل من عشرة دولارات والتي بالكاد كانت تغطي نفقات استخراج النفط ونقله وتسويقه، حتى انهارت إيرادات الدول النفطية وتوقفت الاستثمارات سواء في الكشف عن حقول جديدة أو البحث بجدية عن بدائل للنفط، ولم تدعو الدول الصناعية الكبرى إلى عقد قمة لمناقشة أسباب انخفاض أسعار النفط وانهيار إيرادات الدول النفطية، بل كانت تكتفي

بنصحها إلى تنويع مصادر دخلها، وفي نفس الوقت تقحمها في حروب إقليمية وصراعات عديدة أدت إلى تدمير اقتصادات الدول النفطية، وحمّلت خزائنها ديونا لا حصر لها، ولولا ارتفاع أسعار النفط لما تمكنت من تسديد ديونها إلا بعد أجيال. بينما لم تتعامل الدولة النفطية الكبرى (السعودية) بالمثل عندما شعرت أن الارتفاعات المتوالية في أسعار النفط انعكست على الاقتصاد العالمي، فدعت المجتمع الدولي للحضور في جدة من أجل حوار ينقذ الاقتصاد العالمي من أزمته.

رغم أن مفتاح الأزمة ليس في يد السعودية بمفردها كما توهم الدول الصناعية الكبرى العالم وتحمّل مسؤولية ارتفاع أسعار النفط الدول النفطية بلا مبررات أو مسوغات تعتمد عليها في حين أنها مسؤولية المجتمع الدولي. وكما ترفض الدول الصناعية تخفيض الضرائب المفروضة على النفط (ضريبة الكربون) للمساهمة في تخفيض أسعار النفط على مواطنيها بحجة أنها مفروضة على شعوبها، وفي نفس الوقت تحمل دول الأوبك مسؤولية ارتفاع أسعار النفط؛ لأنها تحدُّ من إنتاجها للنفط، رغم أنها تنتج بأقصى طاقتها الإنتاجية بسبب توقف الاستثمارات في الفترة الماضية.

والغريب في الأمر أن الدول الصناعية الكبرى تحول قضية ارتفاع أسعار النفط إلى قضية دبلوماسية بدلا من أن تبقيها وتعالجها ضمن دائرة قوى السوق والنظريات الاقتصادية التي تؤمن بها وتدعوا إليها. لكن نجد أن الزيارات الرسمية تقاطرت على دول الخليج، مثل: زيارة ديك شيني نائب الرئيس الأمريكي، ومطالبته دول الخليج برفع سقف الإنتاج، تبعتها زيارة أخرى للرئيس الأمريكي بوش، ولم تقتصر الزيارات على الرؤساء، بل تعدت إلى زيارة أمين هيئة الأمم المتحدة إلى السعودية بان كي مون وربط في زيارته بين ارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار الغذاء العالمية، وآخر المظاهر في ذلك خطط جوردون براون رئيس وزراء بريطانيا للتفاهم مع السعودية ووضع النفط في أجندة وزراء مالية الدول الصناعية الثماني الكبرى، ولكن هل عقدت القمة لمناقشة بدائل للنفط؟ أم عقدت من اجل تحميل الدول المنتجة مسؤولية ارتفاع أسعار النفط؟ وإذا كانت

كذلك فهل لدى الدول المنتجة فائض يساهم في تخفيض الأسعار المرتفعة؟ وإذا كانت تلك الرؤية صحيحة ولكن لماذا لم تنخفض أسعار النفط بعدما أعلنت السعودية عن تخفيضين خلال شهرين يصل إلى ٥٥٠ ألف برميل يوميا؟ رغم أن النفط حق مكتسب للدول المنتجة لا يحق للدول الصناعية إجبارها على زيادة الإنتاج.

ولا يزال الغرب يعول على السياسة وحدها في تخفيض أسعار النفط في حين يرى أن تخفيض الضرائب على النفط أمر يخصه، وهو أمر لا يكفي، ومن المحتمل ألا يكون له تأثير فعال، ويرى كذلك أن الصفقات العالمية ربما لا يكون لها هي الأخرى إلا أثر ضئيل.

ويرى في الدبلوماسية إما أن تزيد من إمدادات النفط، وإما أن تخفض من الطلب، ويرى في الخيار الأول الحل على الأقل في المدى القصير.

فإذا كانت الدول المستهلكة تفكر بهذه الطريقة؛ فإنها امتداد لسياسة الهيمنة والسيطرة السابقة التي تقصي الأضعف والتصرف في موارده على اعتبار انه ليس له الحق التصرف في موارده بسبب ضعفه وتخلفه وهذا قدره.

وعند اجتماع الدول المنتجة والمستهلكة في جدة يفترض أن تدعو إلى إنشاء لجنة عالمية محايدة تتكون من خبراء اقتصاديين، للبحث في أسباب ارتفاع أسعار النفط وإعلان نتائجها في مؤتمرات عالمية؛ كي يتوقف الجدل السياسي بين الدول المنتجة الضعيفة والدول المستهلكة الصناعية القوية.

كما أنها بحاجة إلى تكوين لجنة أخرى للبحث عن وضع حلول عالمية متزنة تحفظ حقوق كافة الأطراف تضع في اعتبارها ثلاثة مشاكل، أولا: لا يوجد بديل للنفط في مجال النقل والصناعات الكيماوية إلا في نطاق محدود. ثانيا: ليس من الواضح أن هناك كميات كافية من اليورانيوم لتغذية المفاعلات الجديدة البالغ عددها ألف مفاعل التي تحدث عنها براون. ثالثا: يستغرق الأمر عقدا من الزمان لبناء أي من هذه المفاعلات.

فالعالم بحاجة إلى التنسيق الدولي من شانه أن يقلل من الطلب وعلى الدول المستهلكة أن تتفق على دعم التقنيات الجديدة الخاصة بالطاقة، وعليها التوقف عن دعم الوقود الإحيائي من أجل وقف ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسرعة أكبر من سرعة ارتفاع أسعار الوقود بجانب خفض الضرائب على المستهلكين لتحقيق التوازن المطلوب، ويمكن أن تستبدلها بضرائب على أرباح شركات الطاقة والتي بلغت في أمريكا لوحدها لخمس شركات فقط منذ عام ٢٠٠١ نحو ٥٨٦ بليون دولار (اكسون موبيل، كونوكو فيليبس، شيفرون تكساكو، بي بي وشل).

هذا إضافة إلى وضع حلول ممكنة للحد من تزايد الطلب على النفط، فمثلا الصين يعتمد النقل فيها على النفط ما جعل استهلاك النفط يزداد من ١,٨ مليون برميل عام ١٩٩٥ إلى الضعف عام ٢٠٠٥، وسيرتفع إلى خمسة ملايين برميل بحلول عام ٢٠١٠، بينما النقل في الدول المتقدمة كالقطارات تعتمد على الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة النووية. وأن عدد السيارات في الصين كما أورد براون سترتفع إلى ١٤٠ مليون سيارة بحلول العقد الثاني من هذا القرن، وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف ما هو موجود حاليا.

فدعوة براون إلى إزالة الحواجز أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق ذات الاحتياطيات وهو أمر معاكس تماما للسماح نحو تدفق الاستثمارات الأجنبية بعد أحداث ١١ سبتمبر، إلا بشروط تمس سيادة الدول المنتجة وهو ما عطل اكتشافات جديدة وتطوير تقنيات متقدمة.

أما تحليل أسباب ارتفاع أسعار النفط وتحديد العوامل التي ساهمت في ارتفاعها توكل إلى لجنة أخرى متخصصة لا تمثل وجهة نظر المنتجين ولا وجهة نظر المستهلكين، بل لجنة تكون علمية محايدة تحاول أن تقف على الأسباب الحقيقية.

لأن هناك وجهات نظر متباينة بين الطرفين، فوزير نفط الجزائر شكيب خليل يرى أن ٤٠ دولارا من السعر الحالي لبرميل النفط لا علاقة لها بأساسيات السوق، وإنما هي نتاج لضعف الدولار من جهة، والتوترات الجيوسياسية، أي: لا نترك

السوق للساسة، وإنما للجان الاقتصادية المتخصصة؛ كي تقدم وجهات نظر مستقلة حيال الأزمة الحالية والحلول المقترحة، وقد تنصح الحكومات الغربية بالتشخيص والتركيز على المعوقات والقيود الاقتصادية الأضخم حجما بدلا من اعتماد أسلوب الإصلاح الشامل وبالعودة إلى السيطرة على المضاربات خصوصا إذا ما أدركنا أن حجم التداولات في عقود النفط وصلت مع بداية عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٠ بليون دولار بعد أن كانت قبل خمس سنوات لا تتجاوز تسعة بلايين دولار يوميا، مما يوضح مدى سيطرة المضاربين على سوق النفط وهي التي تتحكم في ارتفاعات أسعار النفط وهي المستفيد الأكبر من ارتفاع أسعار النفط وهذا تحليل صادر عن تقرير سيتي جروب.

فالعالم مطالب أن يتراجع عن حالة اللااتزان التي يمر بها، ولابد أن يدرك الغربيون أن الدول المنتجة للنفط مستهلكة أيضا للبضائع الغربية المرتفعة الثمن فلابد من النظر إلى مطالب الجانبين كي تتحقق العدالة من أجل التعاون.

المطلوب إيجاد توازن بين العوامل التي تؤثر في العرض والطلب؛ لأن العوامل الجيوسياسية تحدث على الأقل قلقا وتربك الأسواق ويستفيد من تلك الحالة المضاربون، بل حتى العوامل الجيولوجية والمناخية تلهب أسعار النفط لحساسيته المفرطة وتأثره بعوامل عديدة بخلاف غيره من السلع، فمتى ما تم ضبط تلك العوامل يمكن أن يعود الاستقرار إلى أسواق النفط؛ لأن الاستقرار يساهم في لجم الأسعار وعدم ارتفاعها ارتفاعا مفاجئا أو ارتفاعا كبيرا.

ومن عوامل الاستقرار التوجه نحو تعويض الإنتاج إذ تقدر بعض المصادر أن مقابل إنتاج كل أربع براميل من النفط لا يتم اكتشاف إلا برميل واحدٍ فقط، مما يعني هناك حاجة إلى استثمارات جديدة، وهذا يعني أن الأوراق ليست كلها بيد الدول المنتجة وحدها، ولابد أن تتحول دول الأوبك إلى نادي للتشاور خصوصا وأن أوبك لا تسهم إلا بنسبة ٣٣ في المائة من الإنتاج العالمي، وخلال خمس سنوات زادت في إنتاجها أكثر من خمسة ملايين برميل يوميا أي من ٢١,٧ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٢ إلى ٢٧ مليون برميل يوميا حاليا، وتنتج دول الخليج ١٦ مليون

برميل يوميا، وتنج السعودية بمفردها نحو ٩,٧ مليون برميل بعد الزيادتين الأخيرتين خلال شهرين. وهي تخطط لاستثمارات ب ٨٠ مليار دولار لزيادة إنتاجها من النفط إلى ١٢,٥ مليون برميل يوميا.

إذا فالمسؤولية مشتركة ودول الخليج عليها مسؤوليات تجاه شعوبها أيضا، ولابد أن توجه الاستثمارات نحوى البنى التحتية وتوسيع القاعدة الصناعية والمشاريع العمرانية والاجتماعية؛ لإصلاح الخلل، وتنويع مصادر دخلها للحاق بركب الدول المتقدمة.

وبالحسابات الاقتصادية فإن العالم يمر بركود اقتصادي إلى جانب القيود المفروضة على التوسع في إنتاج النفط في الدول الكبرى، وتتوقع بعض التقارير أن تبقى أسواق النفط حساسة ولا تتوقع زيادة النفط لا في داخل أوبك ولا في خارجه إلا بمعدلات محدودة مع احتمالات ارتفاع الطلب بمستويات متوسطة. لذلك فان أسعار النفط ستبقى في مسار تصاعدي نظرا لحساسية الأسعار تجاه قيود الإنتاج وعدم الاستقرار السياسي خصوصا مع إيران والوضع غير المستقر في العراق وبقية منطقة الشرق الأوسط، والمسؤولة عن تلك التوترات أمريكا وبقية الدول الغربية بجانب القيود التي تفرضها أمريكا وكندا على تنقيب النفط في محمياتها التي ثبت وجود النفط فيها. مما يتوجب أن يكون الحوار في جدة حرًا وشفافا؛ لكي يتوصل العالم إلى حلول عادلة ترضي جميع الأطراف.

قمة أوبك الثالثة في الرياض: المسؤولية المشتركة

تأسست منظمة أوبك خلال مؤتمر بغداد ١٩٦٠ بعضوية خمس دول السعودية، العراق، الكويت، إيران، وفنزويلا ثم زاد أعضاؤها إلى عشرة أعضاء لاحقا بعد انضمام كل من ليبيا، والإمارات، وقطر، والجزائر، وإندونيسيا وعقد المؤتمر الأول في الجزائر عام ١٩٧٥، وصدر عنه إعلان المبادئ الأول الخاص بالسياسات

النفطية في الدول الأعضاء، وعقد المؤتمر الثاني في العاصمة الفنزولية كاركاس عام ٢٠٠٠، وصدر عنه إعلان المبادئ الثاني. وعقد الآن المؤتمر الثالث في الرياض يومي ١٧ و١٨ نوفمبر ٢٠٠٧ في ظل تطورات ومستجدات دولية وإقليمية يتقاطع فيها الاقتصاد مع السياسي مع العسكري تشكل من حيث الصفة والنوعية دائرة استقطاب على المستوى العالمي حيث باتت القناعة الدولية على مستوى التحليل والدراسة بان ما يعانيه سوق النفط من تصاعد الأسعار ليس ناجما عن سياسة داخلية لمنظمة أوبك وإنما ناجم عن عوامل عديدة يشترك فيها المستهلكين قبل المنتجين.

لكن سبق عقد قمة أوبك في الرياض اجتماع لوكالة الطاقة الدولية وكان من ابرز قراراتها تهديدات مبطنة موجهة لرؤساء بعثات أوبك على ضرورة زيادة الإنتاج لمواجهة سونامي ارتفاع أسعار النفط الذي سيعود على العالم اجمع مستهلكين ومنتجين بالكساد رغم أن دول الأوبك تنج فقط ٤٤,٥ في المائة من الإنتاج العالمي في حين أنها تمتلك ٧٧ في المائة من الاحتياطي العالمي، ولكن المشكلة الأساسية التي لم يقتنع بها الغرب في أن العامل الأساسي المتمثل في العرض والطلب لم يعد العامل الوحيد في تحديد وتحريك الأسعار والتأثير فيها، ومهما يكن من العامل النفسي أمام أسعار النفط المستقبلية فإن المسؤولية لا تقع على دول أوبك لوحدها خاصة إذا أدركنا أن النفط مادة ناضبة، وحسب دراسات وكالة الطاقة فإن النفط سيستمر على الأكثر لمدة خمسين عاما، وأن كانت أرامكو على لسان رئيسها المهندس عبد الله جمعة الذي صرح بأن العالم يمتلك احتياطيات تكفي ١٠٠ عام. وفي كل الأحوال فإن الأسعار هي ناتج نهائي لهذا التحرك الدولي حول مدى إمكانية اكتشافات جديدة، فالنضوب هو الذي سيحدد سعر تكلفة الفرصة البديلة.

إذا من حق دول الأوبك أن تحافظ على ثرواتها لأطول مدة ممكنة خصوصا وأنه حق الأجيال القادمة.

فالمسؤولية تقع على الدول المستهلكة في عدم تحويل فوائضها وأرباحها العالية التي جنتها من البترول على شكل ضرائب أو أرباح في تطوير التكنولوجيا المتعلقة بإيجاد بدائل للنفط، فشركة إكسان موبل حققت أرباحا عام ٢٠٠٦ نحو ٤٠ مليار دولار و٢٥ مليار دولار لشركة شل و٢٢ مليار دولار لشركة بريتش بتروليوم، بجانب تخصيص استثمارات لتعزيز اكتشافات بدائل جديدة بشرط إلا يكون على حساب الفقراء مثلما تعمل حاليا في استخراج الزيت من الايثانول المستخرج من الحبوب فأمريكا بعد إنفاق ملايين الدولارات على الأبحاث لا تزيد كمية الإثانول عن ٢٥٠ الف برميل باليوم بينما تبلغ كمية استهلاك البنزين ١٠ ملايين برميل يوميا هذا إضافة إلى ارتفاع سعر بوشل الذرة من دولارين إلى ٣، ٢ دولار كما أدى استخدام الذرة لاستخراج الإثانول فإنه أدى إلى ارتفاع أسعار لحوم الدواجن والأبقار نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف.

وتطوير التكنولوجيا وإيجاد بدائل للنفط هو في صالح الدول المستهلكة والمنتجة على السواء وبذلك فإن دول الأوبك تدعم مشورة وكالة الطاقة الموجهة للدول الست والعشرين الصناعية تقديرها لحجم الاستثمارات التي يحتاج إلى إنفاقها على حقول النفط حتى عام ٢٠٣٠ إلى ٥,٤ تريليون دولار وحذرت من أن أي نقص في الاستثمارات سيؤدي إلى ارتفاع أكبر في الأسعار.

وفي ظل ارتفاع أسعار النفط الذي أثار عدة سيناريوهات مثلما الذي دار في الندوة التي عقدت في العاصمة الأمريكية وشارك فيها كبار السياسيين والاقتصاديين والعسكريين وتنبؤا بحدوث اضطرابات يتسبب فيها أي عمل إرهابي بقطع أنبوب بترول للنفط يتسبب في إيقاف ستمائة ألف برميل يوميا ثم إعلان إيران وفنزويلا تباعا أيضا تخفيض إنتاجهما من النفط مما يتسبب في نقص مليون برميل يوميا من السوق بارتفاع وصل إلى ١٦٦ دولار للبرميل. فلماذا لا تلجأ تلك الدول إلى عروض النفط غير التقليدية التي تسمى بالرمال النفطية وهو موجود في ٧٠ دولة حول العالم وان كان ثلثي تلك الاحتياطيات العالمية من نفط الرمال موجود في منطقتين فقط هما في منطقة البرتا في كندا التي تقدر بنحو ١,٧

تريليون برميل من النفط المكافئ وهي كمية اكبر من احتياطي النفط التقليدي العالمي في الوقت الحاضر، وكمية مماثلة أو أكثر قليلا في منطقة أورينوكو في فنزويلا بنحو ١,٨ تريليون برميل نفط مكافئ، بينما النفط التقليدي البالغ ١,١٩٥تريليون برميل الذي يتركز ٦٢ في المائة منه في منطقة الشرق الأوسط و٧٧ في المائة من تلك الاحتياطيات في دول الأوبك، ورغم ارتفاع تكلفة تكرير نفط الرمال لكن في ظل ارتفاع أسعار النفط التقليدي فإنه مصدر للطاقة غير مستخدم فقد حان الوقت الاعتماد على ذلك الاحتياطي كي يساهم في تخفيف الضغوط العالمية والتركيز على نفط دول الأوبك ومطالبتها قسرا بإغراق الأسواق بأسعار رخيصة وترك نفط الرمال إلى مرحلة ما بعد نضوب النفط التقليدي فهي استمرارية لأنانية الاستعمار سابقا وأيديولوجية هيمنة الدول الكبرى في الوقت الحاضر. وإن كان إنتاج النفط من الرمال سيرتفع من ٨ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٣ إلى ١٠,٣ مليون برميل يوميا.

أما البدائل الأخرى فهناك تقارير تفيد بأن الطاقة النظيفة قد تلبي نصف احتياجات العالم بحلول عام ٢٠٥٠ خاصة وأن أوربا تعتمد على النفط الكلي المستورد لذلك فهي تهتم اهتماما كبيرا ببدائل الطاقة المتجددة.

ويسير العالم بخطى متسارعة نحو بناء المحطات النووية لتوليد الطاقة حيث توجد ٤٤٢ محطة في ٣١ دولة و١٢٩ محطة أخرى على الطريق خلال الثلاثين عاما المقبلة. وتتسارع كل من الهند والصين لإقامة عشرات المفاعلات النووية وحتى دول الخليج الغنية بالنفط أعلنت عن خطط لإنشاء مفاعلات نووية للحصول على طاقة بحجم كبير وبأسعار رخيصة خاصة وأنها طاقة نظيفة لا يصدر عنها ثاني أكسيد الكربون التي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري. وتملك الولايات المتحدة لوحدها ١٠٣ محطة تنتج ١٩,٣ في المائة من احتياجات الطاقة الكهربائية، تليها فرنسا التي توجد بها ٥٩ محطة وتمتلك اليابان ٥٥ محطة وفي روسيا ٣٠ محطة وتنتج جميع المحطات ما يقرب من ١٦ في المائة من احتياجات العالم من الكهرباء.

فالسعودية وبقية دول الأوبك يهمها استقرار الإمدادات واستقرار الطلب وكذلك استقرار الأسعار وهي دائما التزمت بتعهداتها ومسؤولياتها تجاه توفير طاقة آمنة ومستمرة التدفق إلى الأسواق بما يحقق الفائدة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء وفي ظل ارتفاع الأسعار وارتفاع الطلب في المستقبل فقد آن الأوان للدول المستهلكة أن تبذل قصار جهدها في مشاركة دول الأوبك في تأمين إمدادات الطاقة بأسعار معقولة بدلا من توجيه اللوم والتهم والإملاءات إلى دول الأوبك فقد تستمر الأزمة، مثل بعض الكتابات التي تضلل الرأي العام العالمي بأن عوائد البترول المرتفعة تستخدم في تمويل الإرهاب بطريقة غير مباشرة، فتوماس فريدمان الكاتب المعروف في جريدة الشرق الأوسط في ١٥/ ١١/٢٠٠٧ يقول (بعد هجمات ١١ سبتمبر طالب بعضنا بفرض ((ضريبة المواطنة)) التي تساوي دولارا واحدا على كل برميل لتقليص ما يتحول من ثروات للبلدان التي تمول بشكل غير مباشر أيديولوجيات التعصب وعدم التسامح والتي شاركت في قتل الأمريكيين ومن أجل تحفيز روح الابتكار في مجال كفاءة الطاقة لدى المصنعين الأمريكيين). وفي تصريح آخر على شاكلة ما كتبه فريدمان وهو من رئيس دولة إسرائيل شمعون بيريز أثناء مؤتمر (اقتصاد أخضر) في القدس في ٦/١١/٢٠٠٧ ونشرتها صحيفة هارتس الإسرائيلية فقد قال: "ليس لدى العالم عدو أكبر من النفط فأول هو يلوث الأرض بالفعل والأمر الآخر أن نفط السعودية يمول الإرهاب العالمي والملك السعودي عبد الله يحارب الإرهاب ولكنه يمون ويساعده أيضا والأمر الثالث هو أن النفط يهدم الديمقراطية؛ لأن من لديه نفط ليس بحاجة إلى الديمقراطية ولذلك يجب أن يجد العالم في البحث عن مصدر للطاقة يكون بديلا للنفط فأنا اعتقد أننا جميعا متفقون على انه من الأفضل لنا أن نكون متعلقين بالشمس على أن نكون متعلقين بالسعودية فالشمس أبدية وديمقراطية وودية أكثر ثم انظروا إلى مستقبل السعودية عندما تنخفض أسعار النفط من ٩٣ دولار إلى ٤٠ دولار عندئذ ستكون سعودية أخرى"، فتلك نظرة إمبريالية استعمارية لن تستمر إلى الأبد.

فقمة أوبك الثالثة في الرياض قمة تاريخية وضعت في اعتبارها المواءمة بين التخطيط والتنفيذ، بين السياسات والأهداف، بين التعاون والتفاهم القائم على التبادلات التجارية والاقتصادية العادلة والمتوازنة بين الأعضاء والعملاء كي لا تضر بثروة ناضبة ولا تبخسها وزنها الاقتصادي وامتيازها النسبي تكون بعيدة كل البعد عن التجاذبات السياسية وصراع المصالح الاقتصادية العالمية. وهي تسعى نحو التوفيق بين المصالح الاقتصادية بما يخدم الاستقرار والتقدم والازدهار وتوطيد الأمن والسلام في أنحاء العالم، ورسالتها إلى العالم التطلع إلى إبراز جهود أوبك مع البيئة وتقسيم الأدوار وعدالة توزيع الأعباء ويجب أن تتوقف حرب التصريحات بين الدول المستهلكة والمنتجة ويحل محلها التعاون والتفاهم ولغة التوافق، وإرسال رسالة أخرى إلى العالم بان البترول للبناء وليس للتجاذبات السياسية وأن أسعاره إذا ما أخذت بحساب حجم التضخم العالمي فإن الأسعار الحالية لم تصل إلى أسعار عام ١٩٨٠ كما جاء في خطاب الملك عبد الله بن عبد العزيز أثناء افتتاح القمة.

فإذا كانت دول أوبك لا تريد مواجهة مع العالم المستهلك وعلى الأخص الدول الكبرى التي تمثلها وكالة الطاقة فإنها لن ترضخ للضغوط والإملاءات الظالمة ولكن تواجهها عبر الحوار والمعارضة السلمية وقد آن لها أن تكون فاعلة ومشاركة في القرار الدولي بعدما كان دورها مقتصر على الإنتاج والموازنة بين العرض والطلب من أجل استقرار الأسعار في العالم فأصبح إعلان الرياض عنوانه دعم لشعوب أوبك ودفع لعجلة النمو في الاقتصاد العالمي أي أن قمة الرياض هي قمة سياسية وليست نفطية وهي لا تريد للمنطقة المزيد من المآسي؛ لذلك فإن على دول الأوبك أن تقنع إيران بحل مشكلة النووي الإيراني حلا سلميا؛ لأن الدول الكبرى لن تقف مكتوفة الأيدي وإيران تهدد إمدادات قدرها ١٨ مليون برميل يوميا، وهي على مرمى من صواريخها؛ لأن الدول الكبرى تعتبر أن النفط هو المستهدف وليس إسرائيل ولن تسمح بذلك الوضع الذي يهدد أمنها وحياتها فعلى

دول الأوبك مسؤولية كبيرة لنزع فتيل مزيد من التوترات في المنطقة وفق حسابات خاطئة.

نفط العالم لعام ٢٠٠٦

نمو الطلب العالمي		الاحتياطي العالمي			المستهلكون الأساسيون		المنتجون الأساسيون	
العام	مليون برميل يوميا	المنطقة	بملايين البراميل	%	الدولة	مليون برميل	الدولة	%
١٩٧٠	٤٦.٨٠	الشرق الأوسط	٧٤٣.٩	٦٢.٢٣	الولايات المتحدة	٢٠.٦	السعودية	١٠.٧
١٩٨٠	٦٣.١	أفريقيا	١١٧.٦	٩.٨٣	الصين	٧.٣	روسيا	٩.٧
١٩٩٠	٦٦.٧	أوروبا الشرقية	١٢٩	١٠.٧٩	اليابان	٥.٢	الولايات المتحدة	٨.٤
٢٠٠٠	٧٦.٦	أوروبا الغربية	١٥.٤	١.٢٨	روسيا	٣.١	إيران	٤.١
٢٠٠٧	٨٥.٨	آسيا المحيط الهادي	٣٩	٣.٢٦	ألمانيا	٢.٦	الصين	٣.٨
		أمريكا الشمالية	٢٧	٢.٢٥	الهند	٢.٥	المكسيك	٣.٧
		أمريكا الجنوبية	١٢٣.٥	١٠.٣٣	كندا	٢.٢	كندا	٣.٣
		المجموع	١١٩٥	١٠٠	البرازيل	٢.٢	الإمارات	٢.٩
					كوريا الجنوبية	٢.١	فنزويلا	٢.٨
					السعودية	٢.١	النرويج	٢.٨

من إعداد الباحث اعتمادا على وكالة الطاقة الدولية

الدول الصناعية تتعامل مع دول أوبك بنظرية السيطرة الاقتصادية:

مع ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير انحرفت حملة إدارة الرئيس بوش الخاصة بنشر الديمقراطية في بعض البلدان عن طريقها.

فمثلًا أذربيجان وجارتها قازاقستان لهما سجل مثير في حقوق الإنسان الأمر الذي يقصيهما من كسب اهتمام الولايات المتحدة، لكنهما بلدين يملكان احتياطيات نفط وغاز كبيرة ويعدان لاعبين أساسيين في السوق العالمية ضد روسيا.

هذا الذي جعل نائب الرئيس ديك تشيني أثناء زيارته قازاقستان الأخيرة أن يرد على سؤال حول سجل حقوق الإنسان في قازاقستان ومن أجل النفط عبر تشيني عن (الإعجاب بما تحقق في قازاقستان)، رغم أن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بحقوق الإنسان في العالم قد انتقد الحكم الطويل الأمد للرئيس القازستاني نور سلطان نزار باييف حيث أشار إلى أن المعارضة محظورة، وأن الصحافيين يتلقون معاملة سيئة، وأن السلطة كلها بيد الرئيس.

ونفس الشيء ينطبق على وزير الخارجية كوندليزا رايس التي رحبت بحرارة في واشنطن رئيس غينيا الاستوائية تيودورو أو بيانغ نغويما باعتباره (صديقًا حسنًا) رغم أن نتائج انتخابه أظهرت حصوله على ٩٧ في المائة من أصوات الناخبين في سنة ٢٠٠٢م واكتشف تحقيق أجراه مجلس الشيوخ أن حساب زوجة رئيس غينيا الاستوائية يبلغ ١٣ مليون دولار في (بنك ريغز الوطني) بينما يعيش أبناء شعبه على أقل من دولار في اليوم، وهذا البلد أصبح ثالث أكبر مصدر للنفط في أفريقيا منذ اكتشاف النفط فيه عام ١٩٩٥م عن جنوب الصحراء.

حجة حملة إدارة الرئيس بوش الخاصة بنشر الديمقراطية هي إذا لم تقم الولايات المتحدة بمساعيها للحصول على النفط فإن كثيرين سيقفزون لاحتلال موقعنا.

ويعترف مسؤولون في الإدارة الأميركية بأن نشر الديمقراطية لا يسير بشكل جيد، ولكن في نفس الوقت يقولون أن أي مساعٍ حذرة يجب تشجيعها أيضًا.

ويعترف أحد المسؤولين الأمريكيين الذي لم يفصح عن هويته: "نحن لا نملك وصفه جاهزة للديمقراطية، فلماذا نجمد هؤلاء الأشخاص إلى الأبد".

وبدأت أمريكا تقتنع الآن بأية إجراءات إيجابية حتى ولو كانت متواضعة. ولكن يعتبر المسؤولين الأمريكيين اتهام موسكو بعدم تطبيق الديمقراطية وفي المقابل مدح الدولة المجاورة الأكثر استبدادية قازاقستان بالجيدة، فإنهم يعتبرون أن الأمر مختلف؛ لأن قازاقستان لا تتصرف مثل روسيا على المستوى الخارجي.

وللولايات المتحدة ثلاثة مصالح في آسيا الوسطى هي الطاقة والأمن الإقليمي والإصلاح الداخلي. وتعتبر أن التركيز على الديمقراطية سيكون أصعب من بناء استثمار في مجال الطاقة؛ لذلك يدفع الأمريكيون إلى بناء خط أنابيب من العاصمة الأذربيجانية باكو التي تقع على بحر قزوين إلى تركيا وهي الفرصة الأخيرة لإعطاء البلدان الأوربية سبيلًا بديلًا للطاقة خصوصًا بعد الإجراء الذي اتخذته روسيا مع بداية عام ٢٠٠٦ م بإغلاق ضخ الغاز إلى أوكرانيا بسبب نزاع على الأسعار.

فإيصال هذا الخط يضعف احتكار روسيا ويساعد الدول الناشئة على نمو اقتصاداتها وخصوصًا أوكرانيا التي عانت أضرارًا اقتصادية جراء ذلك الاحتكار.

ويتساءل محللون إلى أن تركيز أمريكا على الطاقة سيؤدي بالفعل إلى تقدم في مجال الديمقراطية؟ ويجيب على هذا التساؤل كوري ويلت من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولي: بأن المسؤولين أقنعوا أنفسهم بأنهم بانتهاج سياسة التدخل، سيشجعون هذه البلدان على الانفتاح، لكن حكومات تلك الدول تعرف أن لديها نفوذها، وبأنه في حال لم تستجب فإنه لن يكون بإمكان الولايات المتحدة فعل شيء.

وتقول أيضًا مديرية مركز السياسة الأورو- آسيوية في معهد هودسون الأميركي: أن هذه طريقة جديدة لم تجرب سابقًا.

لكن الولايات المتحدة تركز على روسيا والصين الدولتين غير المطبقة للديمقراطية وفي نفس الوقت تقومان بإغلاق أسواقهما، وهناك دعوة من مراكز الأبحاث

للولايات المتحدة على التصرف أمام الدولتين خصوصًا وأن أمريكا وأوربا تعتبران روسيا لا تفرض عبر اتفاقيات الطاقة والأشخاص المرتشين أي شروط للإصلاح ولكنهما يريان دفع البلدان الأخرى لوحدهم تجاه الإصلاح. ويشير توم مالينوفسكي من منظمة (هيومان رايتس ووتش) الحقوقية إلى أن المساعدة في تطوير قطاعات الطاقة في دول آسيا الوسطى ستساعد في تطورها السياسي الداخلي.

اتهام منظمة أوبك بأنها فقدت المصداقية كجهة ضامنة لاستقرار أسعار النفط:

عندما وصلت أسعار النفط في ارتفاع عارم قاربت الوصول إلى ١٥٠ دولار للبرميل حتى أن النقاش كان يدور حول استمرار وتواصل الارتفاع إلى أكثر من ٢٠٠ دولار للبرميل بل إن البعض رجح ٢٥٠ دولار للبرميل، وفي الجانب الأخر احتدم النقاش بشأن الأدوار النسبية التي يلعبها الأصوليون الاقتصاديون والمضاربون في دفع أسعار النفط نحو الارتفاع، أي أن النقاش مترنح في أسباب ارتفاع أسعار النفط، هل هي نتيجة قوى السوق أم نتيجة المضاربة أم نتيجة الاثنين معا.

والنقاش المفتوح كان لابد له أن يصل إلى محددات واضحة حول أسباب ارتفاع أسعار النفط؛ لأن ارتفاع أسعار النفط أصبحت لا تطاق لأنها فرضت تكاليف ضخمة وغير ضرورية على الاقتصاد العالمي.

فإذا كانت الأسعار نتيجة عوامل اقتصادية أساسية (أي نتيجة قوى السوق حسب العرض والطلب) فهذا يعني أن السوق تسير سيرا تلقائيا حتى ولو كان ذلك صحيحا فإن الغرب لن يعترف بذلك؛ لأنه تعود أن يتعامل مع دول أوبك من منطلق تعامل القوي مع الضعيف وأن الحل الوحيد الذي تراه بلا مواربة هو في زيادة الإنتاج من أجل تخفيض الأسعار الملتهبة وكأن النفط هو ملك لها، فطغت بذلك العوامل السياسية على العوامل الاقتصادية نتيجة الضغط على أوبك.

إما إذا كانت أسعار النفط نتيجة المضاربة وهو ما يشكك فيه كثير من الاقتصاديين وتؤكده أوبك ويدركه الغرب لكنه يتغافل لان صناديقه متورطة

نفسها، وعندما وصل السيل الزبى اعترف الغرب صراحة بأثر المضاربة على ارتفاع الأسعار.

صحيح أن أسعار النفط ارتفعت بما لا يعادل الهبوط الذي شهده سعر الدولار، وأيا تكن أسباب ارتفاع أسعار النفط، فرب ضارة نافعة، فبعدما كانت ترفض الولايات المتحدة التدخل لرفع قيمة الدولار كي تدعم صادراتها لمعالجة العجز التجاري وتوفير وظائف كافية للداخلين الجدد إلى السوق، وكانت في السابق تعتبر انخفاض سعر الدولار وانعكاسه على العملات الأخرى ليست مسؤوليتها وإنما مسؤولية الدول الأخرى ولا يعنيها شيئا من الأمر، لكن ارتفاع أسعار النفط الجنونية والتي أدت إلى ارتفاع نسب التضخم في الولايات المتحدة وبقية دول أوربا واليابان وارتفاع احتمالات الركود في الولايات المتحدة بسبب الأسعار المرتفعة وكأنها ضريبة مفروضة على الإنفاق الاستهلاكي تدفعها لدول النفط ،عندها تحركت أمريكا بجدية نحو تحديد أسباب ارتفاع أسعار النفط ووجدت أن المضاربين (المؤسسات المالية وصناديق المجازفة العالمية) ارتفعت حصتهم إلى ٧٠ في المائة من الصفقات بعد أن كانت حصتهم ٣٧ في المائة فقط منذ سبعة أعوام، ووجدت أن أساسيات السوق لم يطرأ عليها أي تغيير يفسر حجم القفزة غير المتوقعة التي سجلتها أسعار النفط ،مما يفسر قفز أسعار النفط في يوم واحد ١١ دولار في حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، وتراجعت ١٥ دولار في ثلاثة أيام في تموز (يوليو) ٢٠٠٨ وهذا الارتفاع المفاجئ والانخفاض السريع لا يتناسب مع سوق تتحرك وفقا لعوامل اقتصادية أساسية.

ووجدت الولايات المتحدة أن عمليات الشراء التي تتم عن طريق المضاربة نادرا ما يتم تسجيلها ضمن المخزون الرسمي، كما عزا ألن جرينسبان الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي لـ (فاينانشيال تايمز) أن التراجع الأخير في سعر النفط بصورة رئيسية يرجع إلى تفكيك مراكز مضاربة ساعدت في دفع الأسعار إلى أعلى في وقت سابق من العام، واعتبر أن التحرك السريع لأسعار النفط إلى أعلى في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ رغم أنه يعتبرها مضاربات جيدة وليست

جيدة في نفس الوقت؛ لأنها تؤدي إلى تكوين فقاعات ثم تعود الأسعار إلى الاعتدال مرة أخرى، (هذه رؤيته وإن كان كثير من الاقتصاديين يختلفون معه حول نظرته هذه) وعلى البنوك المركزية في العالم ألا تقلق من مخاطر ارتداد أسعار النفط مرة أخرى باتجاه الارتفاع في غياب مفاجأة ايجابية في النمو العالمي، بل انه يرجع ارتفاع أسعار النفط إلى المضاربات المالية التي لعبت دورا مهما في الارتفاع السريع لأسعار النفط رغم أن كثيرا من الخبراء أيضا يرفضون فكرة الن جرينسبان أن المضاربات المالية لعبت دورا مهما في رفع أسعار النفط لكن يؤكد ألن جرينسبان أن نظراء المستثمرين الماليين منذ عام ٢٠٠٤ في مراكزهم الصافية طويلة الأجل هم أنفسهم مالكي المخزونات النفطية الذين باعوا بالفعل مقدما بعض ما لديهم من تلك المخزونات ومن اجل التعويض صعد مالكو المخزونات النفطية عملياتهم من أجل الاستحواذ على نفط جديد مما رفع مخزونات النفط القابل للاستخدام، لكن محاولاتهم من أجل تعويض مخزوناتهم تم إجهاضها بسبب تزايد الطلب من جانب الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة.

وبتفكيك المستثمرون الماليون مراكزهم الصافية طويلة الأجل في تموز (يوليو) لتحقيق مكاسب رأسمالية وسط مؤشرات تباطؤ النمو العالمي مزيلين بذلك الضغط على أسعار النفط باتجاه الارتفاع، أي أن عمليات التفكيك تلك أدت إلى تعزيز عملية (تدمير الطلب) الذي نشا عن أسعار استدامت فترة تكفي السماح للمستهلكين والشركات بتغيير سلوكهم.

وفي المقابل تسلق الدولار إلى أعلى مسجلا أرقاما قياسية جديدة في مقابل اليورو والإسترليني فهبط اليورو دون مستوى ١,٣٩١ دولار وهو أدنى مستوى له منذ ثمانية أشهر في حين أن الإسترليني سجل أدنى مستوى له منذ عامين ونصف العام مقابل الدولار.

ويعتبر المحللون الاستراتيجيين للعملات بأن العامل المساعد الأساسي في قوة الدولار خلال الشهرين الماضيين هو الانقلاب العجيب في أسعار النفط وأشاروا إلى

أنه حين تتوقف الأسعار عن الهبوط أو حين يتحول تركيز السوق بعيدا عن النفط فإن الأساسيات الضعيفة للدولار ربما تعود لتقضّ مضجعه من جديد.

خصوصا وأن العجز الأمريكي صعد إلى ٦٢,٢ مليار في يوليو (تموز) ٢٠٠٨ مسجلا أعلى مستوى منذ مارس (آذار) ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع حجم الواردات ١٥ في المائة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ويخشى بعض الاقتصاديين الأمريكيين إذا استمر ارتفاع سعر الدولار قد يؤثر على المبيعات إذ تعد الصادرات دعامة قوية للولايات المتحدة، ومن الممكن أن تتراجع بعض الشيء إذا ما استمر الدولار في الارتفاع بعد ستة أعوام من التراجع الذي هو بمثابة التصحيح كانت نتيجة أن أتت على ربع قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى للشركاء التجاريين البارزين خصوصا دول النفط المصدرة.

وبهبوط أسعار النفط إلى ٩١ دولار للبرميل مما يدل على أن هناك علاقة عكسية بين تحسن سعر الدولار من جهة وأسواق السلع من جهة أخرى بما فيها أسعار النفط التي اتضح تراجعها بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية وهو ما يؤكد النظرية الاقتصادية حول ذلك.

لكن بهبوط أسعار النفط وعودة الدولار نحو الهبوط مرة أخرى؛ لأن الولايات المتحدة ما تزال في مؤخرة ميزان تجاري يعوزه زيادة الصادرات لان الشركات الأمريكية تعتمد على الأسواق الخارجية، إذ كشفت الشركات الكبرى أن ثلث مبيعاتها يتم بيعها في الخارج، بل ارتفعت عام ٢٠٠٧ إلى ٤٦ في المائة مثلت فيها أوربا ٢٩ في المائة. وحتى الصين قلقة من تراجع وتيرة النمو من معدل سنوي يتجاوز ١٢ في المائة حتى عام ٢٠٠٧ إلى ٩ في المائة مما يثير قلق القيادات الصينية حيال التراجع في الصادرات لذلك أعادوا ترتيب أولوياتهم في الفترة الأخيرة وباتوا يسعون إلى الحد من معدلات التضخم بدلا من المحافظة على النمو الاقتصادي.

وبانخفاض أسعار البترول المتواصل خلال الأسابيع الأخيرة، صحيح انه لاقى ارتياحا من قبل المستهلكين، لكن بالنسبة للدول المنتجة للنفط فإنه أمر باعث على القلق إن لم يكن للذعر ويبدو أن شبح عام ١٩٩٨ قد يدفع أوبك للدفاع عن

أسعار النفط عندما زادت الإنتاج عام ١٩٩٨ الأمر الذي دفع أسعار النفط للهبوط إلى مستوى ١٠ دولارات وهذا ما دعاها الآن إلى تخفيض الإنتاج نحو ٥٢٠ ألف برميل يوميا فاجأت العالم في اجتماع أوبك العادي ال١٤٩ في فينا في ٢٠٠٨/٩/١٠ الأمر الذي دفع أسعار النفط للبقاء قريبة من ١٠٠ دولار عقب الاجتماع، لكن بسبب الفزع الذي أصاب أسواق المال العالمية الآن هبط النفط والدولار في يوم واحد وصل النفط قريبا من ٩٠ دولار في ٢٠٠٨/٩/١٦ اثر إعلان إفلاس بنك ليمان برذرز رابع اكبر بنوك الاستثمار الأمريكية بسبب خسائر للرهونات العقارية.

وقد ارتفعت أسعار النفط عشرة أمثالها في الأزمة الأولى في السبعينيات إلى الثمانينيات، لكن مع مطلع الثمانينيات تراجع الطلب العالمي على النفط ونجم عنه تغير في الرهونات عام ١٩٨٢ تجمعت كل العناصر في أزمة مضادة نزل سعر برميل النفط من ٣٦ دولار للبرميل إلى ١٤ حتى بلغ عشرة دولارات.

لكن ما هو السعر العادل للنفط؟ وبتخفيض الإنتاج ٥٢٠ ألف برميل من النفط يوميا من الأسواق للحد من تراجع أسعار الخام التي انخفضت لفترة قصيرة قبل اجتماع أوبك اقل من مائة دولار للبرميل فقررت أوبك العودة إلى حصص سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٧ أي ما يعادل ٢٨,٨ مليون برميل، وبدون احتساب حصص العراق وإندونيسيا التي تركت المنظمة والإبقاء على الحصص لا يشكل مفاجأة ،لكن الدعوة إلى احترام الحصص بدقة كانت المفاجأة، واستغلت أوبك تراجع هيبة أمريكا في الشرق الأوسط فلم تكترث لردة الفعل الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية التي تحذر من اتخاذ أي خطوة للحد من إنتاج النفط العالمي قد يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي المتعثر، وهذا يفسر تصريح لأمين عام المنظمة عبد الله البدري (أن الولايات المتحدة التي لم تكفّ عن طلب النفط من أوبك يمكنها أن تأمر شركاتها ولكن ليس أوبك).

فمائة دولار تعتبره أوبك سعرا عادلا بينما وكالة الطاقة تراه مرتفعا خصوصا في ظل الاقتصاد الهش ومشاكل الميزانية والتضخم التي تواجهها الدول المستوردة للنفط.

فإذا كان النفط فقد ٣٧ في المائة عن السعر القياسي الذي سجله في ١١ يوليو (تموز) ٢٠٠٨ وبلغ ١٤٧,٥ دولار للبرميل وبانتعاش الدولار أكثر من عشرة في المائة، فإن سعر برميل النفط العادل حول ١٠٠ دولار سيكون سعرا عادلا لجميع الأطراف، خصوصا وأن الدولار لن يصمد طويلا نتيجة الأزمة الأخيرة وتزايد العجز التجاري الأمريكي الناتج عن تباطؤ النمو الاقتصادي وأزمات الائتمان التي تعانيها، كما أصاب الركود الاقتصادي أيضا القارة الأوربية، وقد انخفض استهلاك النفط في الولايات المتحدة أكبر الأسواق المستهلكة له في العالم نحو مليون برميل يوميا، ولا تعتبر آسيا المحرك الرئيسي لزيادة الطلب على النفط بمنأى عن الإصابة به هي الأخرى فتحتاج أوبك في الاجتماع القادم إلى تخفيضات أخرى كي تحافظ على أسعار النفط العادلة القريبة من ١٠٠دولار.

مطالبة دول الخليج باستثمار فوائضها في مزيد من التنقيب:

رغم دعوات تنويع احتياطيات العملات إلا أن حصة الدولار زادت وأظهرت بيانات النقد الدولي الذي صدر في نهاية شهر مارس ٢٠٠٨ بأن الدولار يغطي نحو ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم وارتفاع حيازات العملة إلى ٦,٣٩١ تريليون دولار في الربع الأخير من العام ٢٠٠٧ من ٦,٠٤ تريليون دولار في الربع الثالث من العام الماضي أي ما يعادل زيادة قدرها نحو ستة في المائة.

واستأثرت احتياطيات العملة لدى البنوك المركزية في الدول النامية بأغلب الاحتياطيات حيث وصل نصيبها إلى ٤,٨٨٩ تريليون دولار ارتفاعا من ٣,٦٣٣ تريليون دولار نهاية عام ٢٠٠٦ وكانت الزيادة ١,٥٥٩ تريليون دولار مقابل ٧٣٠ مليار بالعملة الأوربية الموحدة اليورو ومع صعود العملة الأمريكية أصبح هناك تغيير في مراكز أسواق المال العالمية وانقلبت الأوضاع في أسواق المال العالمية تجاه عملات دول مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط بالدولار أو إعادة تقييمها

واجروا نتيجة تلك التكهنات عمليات شراء واسعة رفعت أسعارها إلى مستويات قياسية لكنهم الآن بعدما ارتفعت عملة الدولار وتأكد لهم بأن دول الخليج لن تفك عملات أو تعيد تقييمها لجأوا إلى بيع هذه العملات لجني الأرباح مع صعود العملة الأمريكية.

فارتفاع الدولار كان فرصة للكثيرين من تسييل مراكز جرى تكوينها عندما كان الدولار عند مستويات أقل خصوصا بعدما خسر المستثمرين المراهنون الأجانب الذين عمدوا إلى الشراء في سوق الأسهم والعقارات الخليجية أن تقطع الدول المنتجة للنفط ذات الاقتصادات المزدهرة ربط عملاتها بالدولار أو أن ترفع قيمتها في إطار معركتها مع تضخم قياسي.

وأدرك محافظو البنوك المركزية حجم المضاربات الواسعة النطاق على عملات الخليج خلال العامين الماضيين في الأسواق العالمية فحاولت حماية عملاتها ومكنتها من السيطرة على التضخم وخلقت استقرارا لها من خلال تثبيت عملاتها بالدولار، وتوقعت أن تحقق مكاسب اقتصادية من خلال التثبيت وتزيد من نسبة النمو كعامل للسيطرة على التضخم مقارنة بفك الارتباط بالدولار والتي لن يؤدي إلى انعكاس ايجابي على العملات لرفع قيمتها في الأسواق العالمية.

وكان الأولى للمطالبين بفك الارتباط أو المطالبة بإعادة تقييم العملات أن يساهموا بالتوظيف الأمثل للسيولة الناتجة عن بيع النفط لزيادة المنتج المحلي وزيادة الصادرات للتحرر من الاستمرار في استثمار عائدات النفط في أوعية استثمارية أمريكية للمحافظة على ربط عملاتها بالدولار.

خصوصا وأن احتياطيات دول المجلس الرسمية من العملات ارتفعت إلى ١٤٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ أي مثلي ما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ وأن كانت متدنية نسبة إلى احتياطيات الصين الرسمية البالغة ١,٨ تريليون دولار وهي الأكبر في العالم.

لكن تذهب تقديرات بنك دويتشة إلى أن الدول الأربع الأعضاء في أوبك (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت) يبلغ صافي حيازتها من الأوعية المالية الأجنبية سيبلغ

١,٦ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٨ مرتفعا من ١,٢ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ ويأتي هذا بالمقارنة مع الاحتياطيات المجمعة للبنوك المركزية العالمية وقدرها ٦,٨ تريليون دولار وتذهب تقديرات البنك على أساس افتراض أن أسعار النفط بين مائة دولار ١٢٥ دولار أن تنمو الأوعية الاستثمارية الأجنبية للدول الخليجية الأربعة في الأعوام السبعة القادمة أي بنهاية عام ٢٠١٥ إلى أربعة تريليونات دولار.

لكن التحدي الذي يواجه هذه الدول أن يتجاوز مجرد تحويل احتياطاتها إلى موارد مالية، وأن ما تحقق حتى الآن ما زال غير متكامل ولم تنجح هذه الدول حتى الآن في صياغة نموذج التنمية الاقتصادية المستدامة، والسبب في ذلك اعتماد موازنات هذه الدول على عائدات النفط؛ ولذلك لم تصبح الحاجة ملحة إلى تطوير أنشطة اقتصادية تتمتع بالقدرة الذاتية على الاستمرار أي المقصود إيجاد وتوفير القيمة الاقتصادية لتمويل الموازنات بدلا من عائدات النفط.

والسبب الرئيسي في ذلك يظل في عدم تطوير القطاعات الهيدروكربونية اقتصاديا بالكامل أي لا تزال قطاعات نفط غاز خارجة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، فشركات إنتاج النفط في المنطقة كشركة أرامكو مثلا تعتمد على الشركات الدولية للخدمات، مثل: شركة شلومبرجير، وهالبيرتون لتجهيز آبارها، وكذلك في أغراض البحث والتدريب اعتمادا كبيرا رغم أن المفروض إيجاد روابط بين قطاعات النفط وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ودعم الانشطة الاقتصادية الثانوية والتكميلية الضخمة والمتنوعة بدلا من إسناد تلك الأعمال لجهات خارجية بشكل دائم مثل الخدمات والصيانة والتصنيع والتمويل وغيرها من خدمات ثانوية وتكميلية لهذا القطاع من اجل تحويل عائدات النفط إلى ثروة وليس إلى عوائد احتياطية غير قادرة على خلق وظائف للأجيال الوطنية الوافدة إلى سوق العمل.

ولابد أن تستعجل دول الخليج في استثمار فوائض عائداتها النفطية ودعم الإنتاج المحلي والصادرات خصوصا وان واردات هذا العام زادت بنحو ٤٠ في المائة نتيجة

ارتفاع الأسعار وهي الوسيلة الأضمن لمعالجة التضخم والخلل الهيكلي في الاقتصاد الخليجي ومعالجة مشكلة البطالة بدلا من الحديث المتواصل عن مطالب فك ارتباط عملات الخليج بالدولار أو رفع قيمتها.

ولابد أن نأخذ الدرس من نمو الاقتصاد الصيني وانكماش الاقتصاد الياباني الذي يحتمل أن يكون نهاية لأطول فترة نمو اقتصادي تشهدها اليابان منذ الحرب العالمية الثانية وجاء الانكماش بنسبة ٢,٤ في المائة على أساس سنوي مقارنة مع نمو بنسبة ١,٩ في المائة على أساس سنوي في الربع نفسه بالولايات المتحدة حيث حفزت تخفيضات ضريبة الاقتصاد.

والغريب أن نتيجة السيولة الهائلة والكبيرة العائدة لتلك الدول الخليجية الأربعة أن تعاني انخفاض السيولة وتجد الشركات صعوبة في الوصول إلى مصادر التمويل في الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف الاقتراض بصورة درامية بسبب انخفاض الإيداعات لدى البنوك الخليجية؛ إذ ارتفعت أسعار الاقتراض بنسبة ٤٥ في المائة في يوليو ٢٠٠٨ وهي تمثل ضغوط إضافية قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

وارتفع سعر الأيبور وهو النقطة المرجعية التي تسعر على أساسها معظم القروض ففي الإمارات ارتفعت النسبة من ٢,٠٢ في المائة في بداية يونيو إلى ٢,٥٩ نهاية الأسبوع الأول من شهر يوليو ٢٠٠٨ بارتفاع ٢٨ في المائة أما في السعودية فقد ارتفعت الأسعار من ٢,١ في المائة في مايو ٢٠٠٨ إلى ٣,٦ في الأسبوع الأول من شهر يوليو ٢٠٠٨ بارتفاع حوالي ٧٥ في المائة.

فبدلا من توجيه السيولة العائدة من بيع النفط إلى الخارج لدعم النمو العالمي والمساهمة في معالجة العجز في الموازنة الأمريكية عليها أن تتوجه نحو الداخل بدلا من اعتماد الشركات في الاقتراض على ودائع البنوك المتذبذبة خصوصا مع تدهور الأوضاع في الأسواق العالمية بسبب الأزمة الائتمانية.

احتلال العراق من أجل السيطرة على منابع النفط:

هناك تقارير تؤكد على أن حصة الطاقة البديلة لن تتجاوز ١٤ في المائة عام ٢٠٣٠ وأنا هنا لا أريد أن اقلل من أهمية بدائل النفط، بل إن بدائل النفط من الحبوب

لاستخراج الايثانول هو على حساب الغذاء العالمي وارتفاع أسعاره مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم وزيادة نسبة الفقر.

وسوف يظل دور بدائل الطاقة مستقبلا دورا تكميليا لمصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز، وبالرجوع إلى احتياطيات النفط والغاز نجدهما يتركزان في أماكن محددة من العالم أو في أماكن معادية أو مضطربة أو مكلفة.

ف٨٤ في المائة من احتياطيات النفط تتركز في الشرق الأوسط وأوربا الشرقية وفنزويلا والنسبة الباقية تتوزع على باقي أنحاء العالم ومنها ١٠ في المائة في أفريقيا وهي من المناطق المضطربة والغير مستقرة فلم تتبقى إلا نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٦ في المائة لا تلبي نهم العالم الغربي، بينما الغاز يتركز بنحو ٧٠ في المائة منه في دول محددة أيضا يقع في المنطقة الواقعة ما بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي و٦٦ في المائة منه تتركز في روسيا وإيران وقطر والسعودية والإمارات هذا من جانب.

أما الجانب الآخر والمهم هو مكانة الشرق الأوسط الإستراتيجية التي تتصارع عليها الدول منذ القدم قبل اكتشاف البترول الذي زاد من أهميتها ومكانتها ، فمنذ إسكان إبراهيم -عليه السلام- إسماعيل -عليه السلام- وأمه هاجر في مكة دعا الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا لقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون﴾، ورزق الثمرات هو حصيلة الموقع الإستراتيجي لشبه الجزيرة العربية الواقعة بين طرق التجارة العالمية والإقليمية، وأصبحت كل القوى على مدى التاريخ تتنافس وتتصارع من أجل التحكم في طرق التجارة المحيطة بشبه الجزيرة العربية وتحولت طرق التجارة بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح ثم عادت مرة أخرى بعد حفر قناة السويس التي اختصرت المسافة إلى الخمس، فكان البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والبريطانيون يتنافسون على السيطرة على طرق التجارة القادمة من الهند المارة بشبة جزيرة العرب المتجه إلى أوربا وأمريكا قبل الحربين العالميتين، لكن بعد الحرب العالمية الثانية

برزت إلى الوجود قوتين جديدتين هما أمريكا وروسيا وبدأت تتصارع على المنطقة لكن ضمن إستراتيجية تقاسم المصالح كيلا تحدث بينهما حرب عالمية ثالثة أخرى، فاتبعت أمريكا الهيمنة عن طريق خلق الصراع بين العراق وإيران وإدخالهما في حرب من اجل أضعاف قوة الطرفين. لكن بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وأصبحت أمريكا القوة الوحيدة بلا منازع اتبعت إستراتيجية التدخل المباشر قبل أن يصحو الدب الروسي ويتمدد المارد الصيني رغم أن الناتج الروسي متواضع لا يتجاوز في الوقت الحاضر عن ٧٥٠ مليار دولار، لكنه يمتلك موارد نفطية هائلة تتحكم في أوربا الحليف الاستراتيجي لأمريكا. في حين أن الناتج الإجمالي الصيني يتجاوز ٣,٥٧ تريليون دولار كثالث اكبر اقتصاد عالمي فإذا ما اتحدا فإنهما يمكن أن يشكلا محورا في وجه الهيمنة الأمريكية لذلك تحاول الولايات المتحدة إقامة علاقات اقتصادية مع كل من اليابان والهند لإضعاف هذا المحور، بالإضافة إلى أن احتلال أفغانستان والعراق يضمن تواجد الولايات المتحدة وإقامة قواعد عسكرية للسيطرة والهيمنة على المنطقة الإستراتيجية الغنية بالنفط كي تتحقق الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة وهي ليست نظرية مؤامرة كما يراها البعض وإنما هي نظريات إستراتيجية تتبدل وتتغير بحسب المتغيرات والمستجدات في العالم صحيح أن إيران المستفيد الأكبر من تلك الإستراتيجية لكن من أجل أن تدخل في صراع مع دول المنطقة ليعزز تواجدها وكي تؤلب المجتمع الدولي على إيران لمحاصرتها اقتصاديا وعسكريا مثلما فعلت مع العراق بعد غزوه للعراق من أجل أضعاف قوتها على المدى الطويل. قبل أشهر من كتابة الدستور العراقي راهنت الإدارة الأمريكية موقفها للمشككين بأن الأكراد العلمانيين سيقيمون توازناً بوجه الشيعة المتدينين وإن الشيعة يشكلون أكثرية سيحدون من النزعة الانفعالية الكردية، ويدل على أن تحد كل من الشيعة والأكراد من قوة الآخر تعززت قوة الطرفين.

ورهانها الأكبر الذي خسرته هو الموافقة على مضض باعتبارها الإسلام المصدر الرئيسي للتشريع في العراق وان البرلمان سيراقب المبادئ الدينية الذي يمثل امتيازًا

كبيرًا للزعماء الإسلاميين الذي جاء مناقضاً للإصرار الأمريكي على جعل الأولوية للديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق الجديد كنموذج تقتدي به بقية المنطقة.
وفشلت الولايات المتحدة في تثبيت علاوي كما نجحت في تثبيت كرازي في أفغانستان برغم الضغوط التي كانوا يمارسونها حتى أن العضو الكردي البارز في لجنة كتابة الدستور محمود عثمان قال: يدّعي الأمريكيون أنهم لا يتدخلون، لكنهم تدخلوا عميقًا، لقد أعطونا اقتراحات مفصلة، تقريبًا نصًّا كاملًا للدستور، أن الأميركيين يهمهم الدستور العراقي أكثر من العراقيين، فهم وعدوا شعبهم بإنجازه في الوقت المحدد، وهم والبريطانيون لم يكونوا وسطاء حياديين بل كانت تسيرهم أولويات دولهم.
وقال أيضاً أن برزاني رئيس حكومة إقليم كردستان أقرب حلفاء أميركا قال أن الأميركيين والبريطانيين يعملون وراء الستار ويضغطون على الأطراف العراقية بما يجب تضمينه وما يجب تجاوزه.
ومما يبرهن على أهمية الأولويات للولايات المتحدة في الدستور العراقي اتصل الرئيس بوش مباشرة في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥ شخصياً بزعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبد العزيز الحكيم وتحدث معه حول الدستور ولكن ما هي أولويات أمريكا؟ فمنذ قدوم بول بريمر إلى العراق كانت طموحاته استئثار المستثمرين الأجانب بنصيب وافر من ثروة العراق.
فإذا كانت أمريكا لم تتمكن من تخطي الإسلام كثابت من الثوابت فهي لن تضحي بثروة العراق الذي جاءت من أجله وضحت بالغالي والنفيس.
فمن باب أولى صلاح الاقتصاد العراقي حسب أسس الاقتصاد الحديث بطريقة تضمن الاستثمار الكامل لكل ثرواته وتتوسع هذه الثروات وتطوير القطاع الخاص.
ومعروف لدى الاقتصاديين بأن الإصلاح الاقتصادي معناه الخصخصة أي بيع القطاع العام ولكن لمن؟ هل للمستثمرين العراقيين؟ وأين المستثمرين العراقيين؟ بل عن طريق فتح المجال للاستثمار الأجنبي. ولكن أي أجنبي؟ بالطبع للمحتل

وهي الولايات المتحدة وقد تنازعها بريطانيا على نصيب نسبي مقابل تنازلها في الحرب معها.

وتقول المادة ١١٠ من الدستور (أن الحكومة الفيدرالية وحكومات المناطق المنتجة الأخرى ستعمل معاً على وضع إستراتيجية لتطوير الثروة النفطية والغاز من أجل مصلحة الشعب العراقي، وعليها بالتالي أن تعتمد على أحدث التقنيات في السوق وتشجيع الاستثمار).

فأول خصخصة ستكون لشركة النفط العراقية وفتح الاحتياطي العراقي أمام شركات النفط العملاقة قبيل الانتخابات القادمة لتكون واقعًا على الأرض وتتنفس الولايات المتحدة الصعداء بعد جهد جهيد من ضربها الأرض في البحث عن مصادر أخرى للنفط أو في البحث عن بدائل بجانب تشريع قانون الطاقة المستقلة والتي جميعها لم تقام إلا النزر اليسير الذي لا يطفئ عطش وظمأ ولهفة أمريكا في الطلب المتنامي على البترول حاضرًا ومستقبلًا.

ولم يقتصر فقط من قبل الولايات المتحدة بل امتد حتى من قبل صندوق النقد الدولي الذي أصر على إلغاء الدعم على السلع والخدمات الأساسية التي توفرها الحكومة فأصبحت الصيغة في الدستور الجديد هي إذا كان في استطاعة الحكومة تحمل الأعباء بعد ان كانت العبارة في مسودة الدستور السابق بضمانه توفير كل الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للفرد العراقي.

والخطير في الأمر أنه لم يضمن في الدستور العراقي الجديد إنه إذا سمح للشريك الأجنبي فإنه لا يحق له أكثر من ٤٩ في المائة، مما يعني أن الخصخصة قد تكون امتلاك اقتصادي بالكامل فيصبح العراق حكومة وشعبًا تحت رحمة الشركات الاقتصادية الأمريكية بعدما تمكنت الحكومات البترولية من التحرر من قبضة تلك الشركات منذ السبعينات من القرن الماضي فهي عودة إلى قبضتها مرة أخرى.

اعتزام بيع الولايات المتحدة مفاعلات نووية للصين من أجل ترشيد استهلاك النفط العالمي:

تعتزم الولايات المتحدة بيع الصين مفاعلات نووية بعدما كان ذلك محظورا في السابق خوفا من انتشار الأسلحة النووية رغم مفاجئة المجلس الوطني للاستخبارات في الولايات المتحدة بالسرعة التي طورت بها الصين أسلحتها النووية في الستينيات، وكيف أن علاقتها الإستراتيجية معها لم يطرأ عليها تغير يذكر خلال العقود الثلاثة الماضية، وستكتفي الولايات المتحدة مقابل بيع الصين المفاعلات النووية ضمانات فقط من الصين لبيعها مفاعلات من طراز (أي بي ١٠٠٠) الهدف من وراء هذه الخطوة هي عودة الشركات الأميركية الكبرى المستبعدة عن السوق الصينية أمام منافساتها من الشركات الفرنسية والكندية أو الروسية وهي في الأصل قوة نووية صغيرة ولكنها محصنة ضد الضربات الأولى ، ولديها أنظمة كاملة للصورايخ قادرة على ضرب قواعد الولايات المتحدة أو الحلفاء في شرق آسيا وبعض الصواريخ ذات مدى كاف لإصابة الولايات المتحدة نفسها وهذا مما يعزز نشر صواريخ أمريكية في قواعد متفرقة من العالم في إطار برنامج حرب النجوم الصاروخي الدفاعي المثير للجدل.

والهدف الثاني يعد بناء نحو ثلاثين مفاعلا نوويا بقدرة ألف ميغا واط خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة والذي يشكل بمفرده ٨٠ في المائة من مجمل المحطات النووية التي ستبنى خلال العقدين المقبلين وهذا يقلل من الطلب على النفط مستقبلا من قبل الصين نتيجة محدودية المنتجات النفطية جغرافيا واحتياطيا.

فالزيادات الكبيرة في الطلب العالمي على البترول هي في الدول التي مازالت العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو في الطلب على النفط فيها قوية وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين والهند، ونجد الصين قد دخلت مرحلة تحسين مستويات دخول

الأفراد المدعومة باليات اقتراض متطورة في ظل أسعار فائدة منخفضة إلى درجة أن السوق الصينية تشهد يوميا إضافة ما معدله ١٤٠٠ سيارة جديدة وبذلك قفزت معدلات نمو في الطلب الصيني على البترول إلى ١٥.١ في المائة هذا العام ٢٠٠٤ بينما الهند لم يصل النمو أكثر من ٤ في المائة إلا أن استمرار نموها سيصل بها إلى النمو الصيني ومجاراتها نظرا لتقارب الحجم السكاني بين الدولتين.

فاستمرار الطلب على البترول في الصين مستقبلا في ظل انخفاض جانب العرض العالمي للنفط، فالطلب العالمي تمت مواجهته هذا العام من خارج أوبك حيث زاد الإنتاج الروسي إلى ٩.٤٥ مليون برميل يوميا متجاوزا كل التوقعات وتهدف روسيا لتجاوز هذا الحجم لتقترب من ١٠ ملايين برميل بنهاية العام الحالي على أن تصل إلى ١٢ مليون برميل يوميا خلال العامين المقبلين لتتجاوز السعودية وتصبح أكبر منتج للنفط في العالم.

ولكن السؤال هل يمكن لروسيا أن تستمر في إنتاجها النفطي هذا واحتياطياتها لا تبلغ سوى حقل واحد من حقول السعودية؟ من هذا المنطلق سوف ينكمش الإنتاج مستقبلا وسوف تتجه الأنظار إلى مكامن وجود البترول الهائلة في منطقة الخليج خصوصا بعد انكماش بترول بحر قزوين وانخفاض احتياطياته وعدم وجود اكتشافات جديدة.

فالهدف النهائي هو رفع معدلات كثافة استخدام النفط لإنتاج وحدة الناتج المحلي في الدول النامية، كما تدفعه الدول الصناعية وبقوة ومنها التطورات التقنية والنووية في مجال الطاقة ما يؤدي إلى تحسن كفاءة الاستخدام وترشيد الاستهلاك، والتي تؤدي تدريجيا إلى انخفاض المطلوب من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من

الناتج المحلي فالمطلوب هو تغيرات هيكلية في ظل ارتفاع أسعار النفط نتيجة محدودية مناطق إنتاجه وإمكانية زيادة الإنتاج لتلبية النمو المتسارع على البترول مستقبلا بإجراء خطوات ترشيد طوعية واختيارية مع تحسين كفاءة استخدم الطاقة النووية، وإن كان سبق أن استخدمتها الدول الصناعية منذ عام ١٩٧٣ ممثلة في وكالة الطاقة الدولية، وإن كانت الحاجة إلى إجراءات أكثر صرامة في الوقت الحاضر مع حث الدول النامية على التقليل ما أمكن من اعتمادها على النفط.

وإذا نجحت الدول الصناعية في استخدام أسلوب التغيرات الهيكلية في العرض والطلب العالميين على النفط التي حدثت في السبعينيات وأوائل الثمانينات إلى انحسار نصيب إنتاج دول الأوبك إلى ١٤ مليون برميل يوميا بحلول عام ١٩٨٦ مما عطل العمل بسياسات تحديد الإنتاج والأسعار بحثا عن نصيبها الإنتاجي بعد زيادة الإنتاج من خارج أوبك لم تكن موجودة من قبل، مثل: سيبيريا، وبحر الشمال، وألاسكا بعد استخدام التقنيات العالية لتخفيض تكاليف الإنتاج ما جعل الأسعار تنخفض إلى عشرة دولارات للبرميل.

فهل تنجح الدول الصناعية في الوقت الحاضر في لعب نفس الدور؟ أم أن الأوضاع قد تغيرت تماما وأصبحت المناطق الجديدة التي استخدمتها قد نضبت وأصبح البترول يتحدد وتنكمش مناطق إنتاجه في المناطق الغير مستقرة كما ترى الدول الصناعية، وهل استخدام الطاقة النووية على الأخص سوف تساهم في ترشيد الاستهلاك النفطي دون غيرها؟

فالتغيرات الهيكلية التي استخدمتها في السابق لن تنجح في المستقبل وسوف تحتاج إلى تغيرات هيكلية أخرى، ولكن هل تنجح كما نجحت في السابق من أجل الحد من استهلاك النفط والحد من

ارتفاع الأسعار؟ رغم أن جميع المراقبين النفطيين يؤكدون دخول العالم في عصر أزمة البترول الحقيقية.

تهافت بكين على تأمين إمداداتها من النفط حتى أصبحت آسيا والصين محركتا النمو الجديد للعالم فقد تجاوز حجم الاقتصاد الكندي إحدى أعضاء مجموعة الدول الصناعية السبع ، كما أنه قارب على تجاوز حجم الاقتصاد الايطالي سادس أكبر اقتصاد في العالم الصناعي فمعدل نمو الصين الاقتصاد الصيني يصل إلى ٩ في المائة في حين أن الاقتصاد الأمريكي لا يتجاوز ٤ في المائة، ومعدل نمو اقتصادات دول الاتحاد الأوربي لا يتجاوز ٢.٥ في المائة، ويحقق الاقتصاد الصيني نموا مطردا منذ عام ١٩٧٩ نمت صادراته منذ ذلك الحين بنسبة ١٦ في المائة في المتوسط إذ يتوقع أن يصل إجمالي الناتج المحلي الصيني بنسبة ٤٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، ولا توجد دولة على سطح الأرض قادرة على منافسة الصين في مجال جذب الاستثمارات الخارجية.

ويتوقع حجم الإنفاق الاستهلاكي بالصين خلال السنوات العشر المقبلة بنسبة ٥٠٠ في المائة.

فالصين كانت ورشة تقوم بتجميع قطع تأتي من الخارج لكن الأمر تغير الآن كما أن البضائع الصينية لم تعد تنتجها يد عاملة رخيصة وإنما بدأت ترتقي سلم التكنولوجيا مع توفير منتجات عالية الجودة.

وما يقلق الغرب هو النجاح المذهل للصين في إغراق الغرب بمنتجات رخيصة.

ولتغذية مصانعها العملاقة تستورد الصين المزيد من المواد الأولية وتستحوذ على أكبر نسبة منتجات العالم من الحديد الخام والفحم الحجري والألمنيوم وبخاصة النفط التي أصبحت أكبر ثاني مستورد للطاقة في العالم.

وفي أكبر عملية تملك خارجي للصين اشترت شركة النفط الصينية (سي . ان . بي . سي) المملوكة للدولة على شراء شركة بتروقازاخستان، التي تعمل انطلاقا من كالغاري في كندا ومدرجة أسهمها في نيويورك وتورنتو وفرانكفورت، وجميع

موجوداتها في قازخستان، مقابل ٤.١٨ مليار دولار وذلك بعد تفوقها على عروض منافسين من بينهم شركة النفط الهندية الكبرى (او . ان . جي .سي)
وشركة (سي . ان . بي .سي) الشركة الأم لبتروتشاينا خامس اكبر شركة نفط مسجلة في العالم ، ستدفع ٥٥ دولارا للسهم نقدا بعلاوة ٢١.١ في المائة على سعر إغلاقه في ١٩-٨-٢٠٠٥.
وبشراء هذه الشركة المتداولة في السوق تمنحها السيطرة على ١٢ في المائة من إنتاج قازاخستان التي تمتلك احتياطي قدر ٣٩.٦٥ مليار برميل من النفط بنسبة ٣.٣ من احتياطات النفط المؤكدة في نهاية عام ٢٠٠٤ والتي تنتج ٣ ملايين برميل مع نهاية عام ٢٠٠٤.
وتسلط الصفقة الضوء على مدى تهافت بكين على تأمين إمداداتها من النفط ويشمل نشاط الشركة جميع مراحل إنتاج النفط في كازاخستان من عمليات التنقيب إلى التكرير.
رغم اعتبار البعض ومنهم ستيفن أو سوليفان المحلل النفطي في يونايتد فاينانشال جروب في موسكو (إنه سعر مرتفع للغاية، ولكن هذا استثمار استراتيجي، وأخيرا فإنها احتياطيات يمكن احضارها للصين)
وتجوب شركات النفط الصينية العالم بحثا عن صفقات مماثلة منذ أصبحت الصين تستورد أكثر مما تصدر من النفط في عام ١٩٩٣.
وهي تعوض خسارة شركة (سي . ان . او . او . سي) ثالث اكبر منتج للنفط في الصين في يوليو من عام ٢٠٠٥ معركة لشراء شركة الطاقة الأمريكية يونوكال كورب مقابل ١٨,٥ مليار دولار، وفازت الشركة المنافسة شيفرون كورب في المعركة بعرض اقل من السعر الذي عرضته (سي . ان . او . او . سي).

الجزء الثاني: مرحلة ما بعد انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤

زمن المنافسة على الحصص السوقية:

لقي قرار المملكة العربية السعودية الاحتفاظ بالحصص صدى لدى السياسيين والاقتصاديين بعدما تلقى العالم صدمتين من السعودية لم يكن يتوقعها، الأولى كانت عاصفة الحزم دفاعا عن أمنها القومي، والصدمة الثانية قرار تمسك السعودية بالحصص دفاعا عن أمنها القومي وعن أوبك، وسبق أن تلقى العالم صدمات من السعودية نتيجة دعمها دولة مصر ضد الإرادة الأمريكية والإقليمية، وتنازلها عن مقعدها في مجلس الأمن احتجاجا على أن مجلس الأمن من مخلفات الحرب الباردة، وامتناع الملك سلمان عن حضور قمة كامب ديفيد، ما يعني أن مواقف المملكة كانت أكثر تأثيرا من التصريحات، وأن السعودية تلعب أدوارا بما يتناسب مع حجمها القيادي، خصوصا وأن العالم يتجه نحو تعدد الأقطاب، فهي تريد أن تحجز مقعدا. وهناك عدد كبير من التساؤلات حول أبعاد تمسك السعودية بحصص الإنتاج بعد انخفاض أسعار النفط، منها لماذا ترفض السعودية التي تقود أوبك خفض الإنتاج المصطنع، وهل فاجأت استراتيجية أوبك الجديدة بقيادة السعودية منتجو النفط الصخري، وهل كان خفض أسعار النفط نكران للواقع أم استراتيجية عبقرية، ومن يملك القدرة على البقاء مع تدهور أسعار النفط، وما هو السعر الذي يمكن أن يصمد أمامه النفط الصخري في هذا الصراع المكشوف، أليس هذا الوقت المناسب لتقاسم هذا العبء الذي كانت تتجاهله الدول المنتجة خارج أوبك، وهل أتى النفط الصخري ليبقى كما في الرسالة التي أرسلها لأوبك رايان لانس رئيس شركة كونوكو فيبليبس، وهو يتزامن مع محاولات تبرير تحميل ارتفاع أسعار النفط ومساهمتها في الأزمة المالية الأخيرة وغيرها من أزمات التي شهدها العالم، ويحاولون ترويج بأنه لا يمكن معالجة التباطؤ الاقتصادي العالمي إلا بخفض أسعار النفط.

هل نحن أمام جغرافيا جديدة للطاقة مغايرة لما كان عليه في السبعينات من القرن الماضي، خصوصا بعد النهضة الاقتصادية في شرق آسيا، وتزايد أهمية الغاز، وتفاعل أسواق الطاقة مع الأسواق المالية، ولكن هل تواجه صناعة النفط

كأنموذج للسوق اختبارا وجوديا، أم أنها مؤامرة ضد روسيا وإيران كما يصوره الغرب لهاتين الدولتين من أجل تأجيج الصراع لإبعاد أي تقارب مستقبلي بين تلك الدول يمكن أن تتحول إلى كتلة اقتصادية وسياسية خصوصا إذا ما تحالفت مع الصين وجنوب شرق آسيا.

ولكن مع تلك الأحداث والتطورات، هل انتهى دور أوبك، ولماذا تطالب اندونيسيا إذا العودة مرة أخرى إلى المنظمة، كما أن هناك تنسيق جاري في أعلى درجاته مع موسكو، وبعد انخفاض أسعار النفط وتمسك أوبك بحصص إنتاجها هل تنخفض الأسعار لمستويات دنيا أقل تصل إلى ٣٠ دولار للبرميل.

الرؤية الاقتصادية والتاريخية لمسيرة أوبك منذ إنشائها عام ١٩٦٠:

منذ عام ١٩٧٣ تمردت السعودية على الغرب ما سميت بصدمة النفط الأولى عندما كان الغرب يتعامل مع الدول المنتجة بوصفها دول عالم ثالث وشراء النفط بأسعار زهيدة لم تتجاوز دولارين للبرميل ما اعتبرته الدول المنتجة ممارسة غير عادلة يدخل في نطاق أسلوب النهب الاستعماري لثروات الدول الأقل تقدما.

فيما حافظت الدول الصناعية على علاقة استنزافية مع الدول المنتجة للبترول عن طريق تضخيم أسعار سلعها ووضع ضرائب على البترول المصدر إليها لمحو جزء من الآثار الايجابية لرفع أسعار النفط بحجج كثيرة، منها: ضريبة الكربون، ومنها ضريبة الإغراق، خصوصا على الصناعات الأساسية المنتجة من البترول.

في المقابل حرصت السعودية منذ حرب ١٩٧٣ الدفاع عن منظمة أوبك كقائد لإعادة التوازن إلى السوق عن طريق رفع أسعار النفط من خلال خفض الحصص، لكن لجأت الدول الصناعية وبشكل خاص الولايات المتحدة إلى شن الحروب وتدبير الانقلابات للهيمنة على الإنتاج العالمي، فحرب أفغانستان من أجل الهيمنة على نفط القوقاز وقزوين، والحرب على العراق من أجل الهيمنة على

نفط الخليج؛ لأن الولايات المتحدة ترى أن السيطرة على منابع النفط سيطرة على الدول والسيطرة على الغذاء العالمي سيطرة على الشعوب.

في ظل هذه الاستراتيجية شهد سوق النفط صراعا بين التنافس والاحتكار، وكان بطل المنافسة في الوقت الحاضر السعودية، في المقابل يتبنى قادة صناعة النفط الصخري في أمريكا تأكيد سلطاتها الاحتكارية.

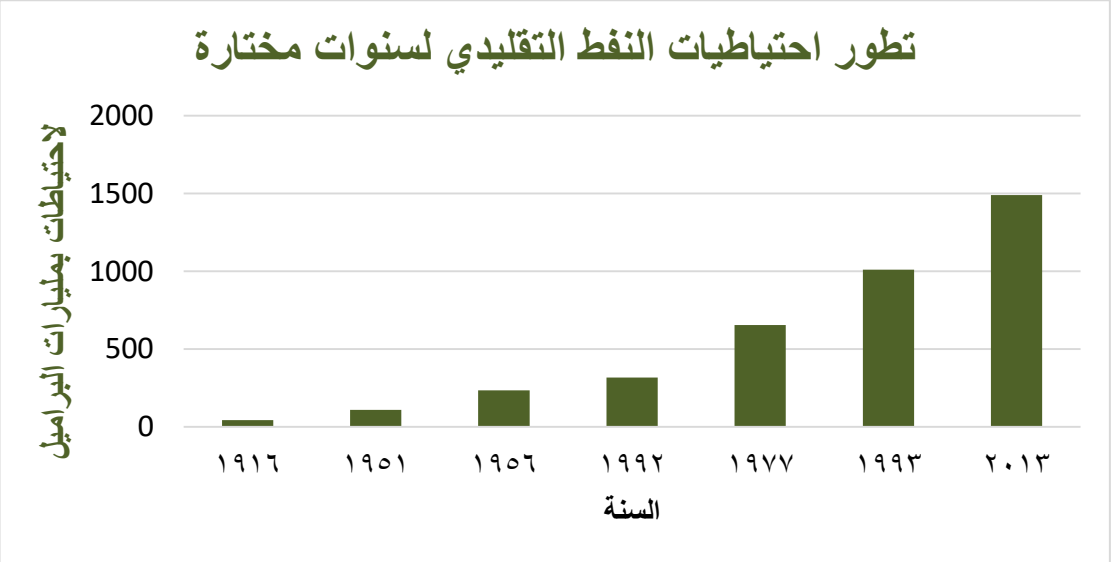

من أعداد الباحث اعتمادا على مصادر عدة

تنقسم المسيرة التاريخية إلى ثلاث فترات:

الفترة الأولى: ١٩٧٣- ١٩٨٥ تقلب أسعار النفط بين ٥٠- ١٢٠ دولار للبرميل بالقيمة الحالية للنقود.

الفترة الثانية: ١٩٨٦-٢٠٠٤ تراوحت أسعار النفط بين ٢٠-٥٠ دولار للبرميل بخلاف فترات غزو الكويت وانكسار اقتصاد روسيا.

الفترة الثالثة: ٢٠٠٥- ٢٠١٤ رجعت أسعار النفط للفترة الأولى عند مستوى ٥٠-١٢٠ دولار للبرميل بخلاف فترة هبوط الأسعار في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

في الفترة الثانية تراجعت قوة أوبك نتيجة تطور حقول بحر الشمال وألاسكا ساهمت في تخفيض الأسعار انتهت هذه الحقبة في عام ٢٠٠٥ بسبب الطلب الكبير من قبل الصين بنحو ثلاثة أضعاف.

نهاية عهد مجانية النفط بقرار السعودية الذي جمد المنافسة غير العادلة:

السياسة البترولية السعودية سياسة تكنوقراطية لا تعتمد على وجهات نظر، بل ترتكز على العوامل الاقتصادية والسوقية، وتراعي المصلحة العامة التي تحتم عليها الدفاع عن حصتها السوقية.

بينما في فترة الثمانينات تبنت السعودية سياسة الدفاع عن الأسعار، وخفضت جزء من إنتاجها حتى فقدت جزءا كبيرا من حصتها السوقية، وفي الأخير انهارت الأسعار في آن واحد، عندما كانت تلعب دور المرجح انخفض إنتاج السعودية من ١٠ ملايين برميل يوميا في ١٩٨٠ إلى نحو ٢.٥ مليون برميل يوميا في منتصف ١٩٨٥.

تحمل الأوضاع الحالية في سوق النفط تحمل رؤى آنية ضيقة، وهي غير مفهومة وغير مبررة من قبل المنتجين من خارج أوبك، بينما السعودية تشدد على ضرورة توجيه النظر إلى المستقبل، ووضع صناعة النفط على المدى الطويل، مع الثقة بشدة في حقيقة أن العالم سيحتاج إلى مزيد من الطاقة في المستقبل.

أكبر عشر دول تمتلك احتياطيات نفطية عام ٢٠١٤

التسلسل	الدولة	الاحتياطي/برميل	النسبة
١	فنزويلا	297,600,000,000	24.8%

٢	السعودية	265,400,000,000	22.1%
٣	كندا	179,600,000,000	13.29%
٤	إيران	154,600,000,000	12.90%
٥	العراق	141,400,000,000	11.8%
٦	الكويت	104,000,000,000	7.66%
٧	الإمارات	97,800,000,000	7.21%
٨	روسيا	79,000,000,000	5.82%
٩	ليبيا	43,660,000,000	3.05%
١٠	نيجيريا	36,220,000,000	2.67%

المصدر: منظمة الأوبك

من ذروة النفط إلى ذروة الطلب (صراع بين الاحتكار والمنافسة):

تأسست وكالة الطاقة الدولية من ٢٩ دولة تحتفظ بمخزونات ٩٠ يوما بنهاية مارس ٢٠١٤ بلغ مجموع مخزونات الدول الأعضاء ٤.١ مليار برميل يكفي لتلبية إجمالي الطلب على مدى ٤٤ يوما، فيما تقترب مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النسبة

في منتصف عام ٢٠١٥ من أعلى مستوى لها على الإطلاق، سبق أن سجلته في أغسطس ١٩٩٨ قبل فترة قصيرة من هبوط الأسعار إلى متوسط ١١.٢٢ دولار للبرميل، وستظل الولايات المتحدة أكبر مصدر لنمو المعروض النفطي العالمي للتحكم في الأسعار، خصوصا وأن شركاتها منتجة للنفط الصخري، ولكنها تدير سيناريو وقعته مع الصين لمواجهة آثار التسخين الحراري، بعد أن أطلق أوباما خطته المنتظرة جدا حول التهديد الكبير الذي يشكله التغير المناخي على العالم، مؤكدا ضرورة التحرك فورا وأعلن عن فرض قيود غير مسبوقة على محطات توليد الكهرباء، والخطة الأميركية من أجل طاقة نظيفة وهو أحد التحديات

الأساسية في عصرنا، والخطة ستفرض على محطات توليد الكهرباء أن تخفض بحلول ٢٠٣٠ انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣٢ في المائة عما كانت عليه عام ٢٠٠٥.

وتسببت محطات توليد الكهرباء ٤٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أكثر الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتغير المناخي، وسيطال تقليص صناعة النفط الصخري في حده الأدنى، لذلك هي تقبل انخفاض أسعار النفط لتحريك اقتصادها المتباطئ، وفي نفس الوقت تحقيق استراتيجية التقليل من آثار استخراج النفط الصخري، الذي يتسبب في آثار على البيئة ويتسبب في حدوث زلازل في المناطق التي يتم فيها استخراج النفط الصخري.

لذلك نجد أوباما يرفض مشروع خط أنابيب مثيرا للجدل مع كندا، بعد موجة انتقادات واسعة من نشطاء بيئيين، وهو مشروع الأنبوب الذي يمتد من حقول النفط الرملية في البرتا الكندية حتى شاطئ خليج المكسيك لمسافة ١٨٨٦ كيلو مترا، لجلب أكثر من ٨٠٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام الثقيل والبيتومين المخفف من الرمال النفطية في البرتا إلى مصافي التكرير في إيلينوي.

واستخدم أوباما بداية عام ٢٠١٥ حق النقض الفيتو ضد تشريع يتيح تدشين خط أنابيب كيستون إكس إل لنقل النفط من كندا إلى الولايات المتحدة، وهو التشريع الذي وافق عليه مجلسا النواب والشيوخ، وتعطل المشروع لأكثر من ست سنوات.

فالدول الغربية تحاول السيطرة والتحكم في النفط بعوامل ليست لها علاقة بالعرض والطلب، لإلقاء مسؤولية تلوث المناخ والبيئة على الوقود الأحفوري، في حين أن الزيت الصخري والفحم الحجري والمفاعلات النووية تعتبر أكثر ضررا وخطورة على المناخ، من أجل أن تتحمل الدول المنتجة التزامات ضخمة من قبل منظمات دولية الداعية لحماية البيئة والمناخ، وربطه بقضية تغيير المناخ من خلال استثمار عوائد النفط وتوجيهها لمصلحة الدفاع عنه، ما يجعلها تلجأ إلى فرض ضرائب كربونية لمصلحة الطاقة النووية.

كما لعب الاستقلال الأمريكي في مجال الطاقة المنتج المرجح، بل استخدمته الولايات المتحدة سلاحا جيوسياسيا قويا لمساعدة الحلفاء عند الأزمة في أوكرانيا، وهناك مطالبة في الكونغرس بالتعجيل بتصدير الغاز الطبيعي إلى أوربا للتقليل في اعتماد الحلفاء على روسيا؛ لأن الغاز الأمريكي نصف السعر في أوربا، إذ تبلغ المليون وحدة حرارية ٢.٥ دولار بينما تصل في جنوب شرق آسيا إلى ١٠ دولار.

هذا ما جعل أمريكا تلعب دور المنتج المرجح الذي لعبته أوبك وخصوصا السعودية فيما سبق برفع الإنتاج في أوقات ارتفاع الأسعار لضمان استقرار الأسواق، وهي تريد أن تجعل سوق النفط متعدد القطبية، بدلا من قطب واحد كما كان في السبعينات من القرن الماضي بسبب امتلاك أوبك في الوقت الحاضر نحو ٨٠ في المائة من احتياطيات النفط التقليدي وقد يكون أكثر حسب آخر إحصائيات في عام ٢٠١٤ من أجمالي احتياطيات عالمية تبلغ ١٥٠٠ مليار برميل.

ما جعل منتجو النفط الصخري يتهمون السعودية بأنها تسمح بهبوط أسعار النفط لتحجيم النمو في مناطق الإنتاج المرتفع التكلفة، وصرحت دير هوفن المديرة التنفيذية لوكالة الطاقة بأن أوبك قد تجتذب بعض العملاء من جديد في ظل انخفاض الأسعار، لكنها لن تستعيد حصتها السوقية التي كانت تتمتع بها قبل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ التي كانت ٤٠ في المائة، واعتبرت أن خطوة السعودية غير مألوفة.

إستراتيجية السعودية جعلتهم يراقبون انخفاض أسعار النفط بفزع شديد، خشية أن يعيد التاريخ نفسه، حيث تضررت الولايات المتحدة مرتين في الخمسينات والثمانينات من القرن المنصرم، رغم ذلك خططت الولايات المتحدة لتخفيض عدد منصات الحفر.

إنهم كانوا يراهنون على أن تبدأ سوق النفط في استعادة توازنها في غضون ستة أشهر، لكن خذلتهم السعودية وخيبت آمالهم بعدما رفضت تخفيض حصص الإنتاج لصالحهم لأنها بدأت تدافع عن حقها وحق دول الأوبك خصوصا والغرب وخصوصا الولايات المتحدة تسببت في احتلال العراق والآن ترفض أي حلول في

سوريا من أجل أن تبقى المنطقة في حالة صراع دائم حتى تقضي السعودية على داعش التي أوجدتها الفوضى في المنطقة.

نتيجة استراتيجية السعودية الجديدة بتمسكها بحصص الإنتاج بدأ ينخفض إنتاج النفط الصخري بسرعة كبيرة، فإذا لم تحفر آبار جديدة سيفقد حوض باكين ٤٥ في المائة من إنتاجه سنويا مقارنة بفقدان ٥ في المائة في حقل الغوار في السعودية.

التبعات الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط:

النفط هو السلعة الأكثر أهمية من ناحية الجغرافيا السياسية، وعدم خفض الإنتاج شكل تحولا إستراتيجيا لأوبك، وخوض حرب أسعار لتحجيم مشاريع الإنتاج غير التنافسية في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعزز على المدى الطويل قدرة الكرملين على مواجهة البيت الأبيض على الساحة الدولية، لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

سيخرج النفط الصخري من السوق إذا هبطت الأسعار تحت ٨٠ دولار، ولن تستطيع أمريكا منافسة السعودية في صدارة سوق النفط العالمية، و٩٨ في المائة من شركات النفط الصخري لن تستطيع مواصلة الإنتاج، خصوصا وأنه قدر حجم الديون على شركات النفط الصخري ١.٧ تريليون دولار.

ما جعل أوباما يستخدم الفيتو ضد قرار مجلس الشيوخ الأمريكي في بناء خط أنابيب كيستون النفطي بتكلفة ٨ مليارات دولار لنقل النفط من كندا إلى خليج المكسيك لتصبح أمريكا قوة ضاربة في سوق الطاقة العالمية حتى أن بعض الجمهوريين اعتبروا القرار سياسي وليس اقتصادي.

وحتى روسيا بسبق أن هللت بأنها اكتشفت حقل سماه بوتين بحقل الانتصار في بحر كارا باعتبار أنه حقل يوجد فيه نفط أكثر من حقل الغوار في السعودية، لكن الجليد الذي يغطي المياه ما بين ٢٧٠-٣٠٠ يوم في السنة، وتصل درجة الحرارة إلى ٤٦ تحت الصفر، انسحبت مؤخرا شركة اكسون موبيل الشريك في اكتشاف البئر وطالبت بقفل البئر، بينما حقل الغوار لا يزال يحمل ٧٠ مليار

برميل من الاحتياطي المؤكد بعد مرور ٧٠ سنة على اكتشافه وإنتاج ما لا يقل عن ٤٠ مليار برميل منه.

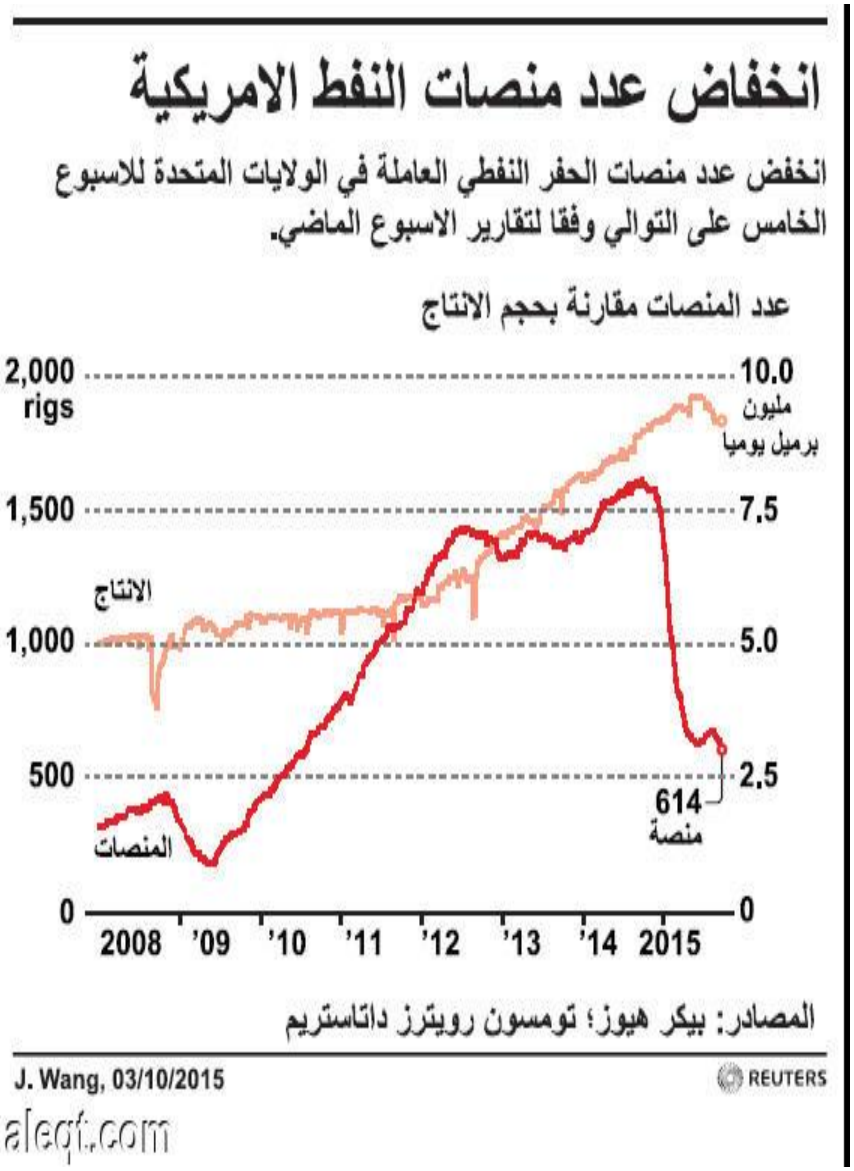

وسبق حقل الانتصار الروسي حقل كشغان في كازخستان الذي رافقه هالة إعلامية بأنه حقل سيضع الخليج جانبا عام ٢٠٠٠ بأنه يحتوي على ٥٠ مليار برميل من النفط، لكن بسبب البرد الشديد وارتفاع كبريتيد الهيدروجين تعرقلت عملية تطوير الحقل، وخسرت مجموعة من الشركات تكلفة ٤٦ مليار دولار، فهي اكتشافات تخدم أهدافا سياسية أكثر منها اقتصادية.

وعندما انخفضت الأسعار في عام ١٩٨٦ إلى ١٠ دولارات، بعدما كانت الأسعار مستقرة عند ٣٠ دولار لمدة ثلاث سنوات سابقة، ولدت كيانات عملاقة نتيجة اندماجات في قطاع الشركات، مثل: (اكسون موبيل) و(بريتيش بتروليوم).

كما حققت شركة (بريتيش بتروليم) في إتمام صفقة شراء من روسنفت التي باعت ٢٠ في المائة من حقل تاس يوريكه في شرق سيبريا في يونيو ٢٠١٥، وتم التوقيع على الصفقة في سانت بيترسبرغ من أجل سداد قرض بقرابة ٢٥ مليار دولار لمصارف غربية ضخمة منها (باركليز) وبنك أ(وف أميركا) بعد عامين من شراء مشروع مشترك مع (بريتش بتروليم) في روسيا (تي إن كيه- بريتش بتروليم)، يذكر أن رسملة شركة (روسنفت) في سوق لندن للأسهم البالغ قرابة ٣٨ مليار دولار، يقل عن ما دفعته الشركة ٥٦ مليار دولار مقابل شركة (تي إن كيه- بريتش بترويليوم) منذ عامين.

وبعدما قوبل طلب (روسنفت) إعانة مالية لسداد ديونها، أجبرت الشركة على بيع أصول لها وعرضت على الصين حصة في مشروعات بترولية في سيبيريا ظلت روسيا تعارضه حتى الآن، وقد باعت (روسنفت) للشركة الوطنية الصينية الكيماوية في سبتمبر ٢٠١٥ حصة في منشاة تكرير تحت الإنشاء في أقصى شرق روسيا مقابل أسهم في منشآت تكرير داخل الصين وهي صفقة منحت الصين وضعا متميزا على صعيد منشآت التكرير الروسية.

معادلة التوازنات العالمية وقراءة متأنية لخريطة النفط العالمية:

منذ أن ظهر النفط الصخري في المكامن في تكساس وداكوتا الشمالية في الولايات المتحدة، الكل كان يتحدث عن زوال أوبك وضعفها، لكن أوبك وبشكل خاص دول الخليج هي الأغنى بالنفط التقليدي من حيث احتياطياته ورخص تكاليف استخراج نفطه، ويمتلك أنقى الأنواع وخاصة في السعودية والعراق، بينما الشرق وأوربا فقيرة، ويوجد النفط الصخري في أمريكا الشمالية والجنوبية، إنتاج النفط التقليدي سيبقى مجديا اقتصاديا حتى لو بقيت الأسعار عند ٤٠ دولار للبرميل.

جدول يوضح الاحتياطيات ومتوسط الإنتاج والصادرات لعام ٢٠١٤

الدولة	الاحتياطي المؤكد مليار برميل	متوسط الإنتاج اليومي مليون برميل	متوسط الصادرات اليومية مليون برميل
فنزويلا	٢٩٨.٣٥	2.78	1.93
السعودية	٢٦٥.٧٨	9.63	7.57
إيران	١٧٨.٨٠	3.57	1.21
العراق	١٤٤.٢١	2.57	2.39
الكويت	١٠١.٥٠	2.92	2.05
الإمارات	٩٧.٨٠	2.79	2.70
روسيا	٨٠.٠٠	10.14	4.71
ليبيا	٤٨.٣٦	0.993	0.589
نيجيريا	٣٧.٠٧	1.75	2.19
الولايات المتحدة	٣٣.٠٠	7.44	0.119
الشرق الأوسط	٨٠٣.١٨	23.83	17.65
أوبك	١٢٠٦.١٧	31.60	24.05
العالم	١٤٨٩.٨٦	72.84	39.83

المصدر: منظمة أوبك

الخلاصة:

لن تتزحزح السعودية عن إستراتيجية الدفاع عن الحصة السوقية بدلا من دعم الأسعار، لأن تراجع الأسعار مشكلة أقل من حدة التذبذبات، خصوصا وأن العالم بحاجة إلى معروض مستدام يمكن الاعتماد عليه من خلال تحقيق تساوي

العرض والطلب حتى لا يتذبذب السعر وهي مشكلة كبرى للمستهلكين والمنتجين، وستظل السعودية وجاراتها في أوبك متزعمة لاحتياطيات النفط العالمي حتى إشعار آخر، كما ستظل الطاقة هي أساس النمو الاقتصادي والتنمية في مختلف أنحاء العالم، وهناك حاجة إلى جميع أشكال الطاقة الحديثة، وستتجه السعودية إلى التركيز على منتدى الطاقة الذي يستمد قوته من طبيعته غير السياسية، وهو ليس تجمعا للمنتجين ضد المستهلكين الذي تدعمه السعودية بأن يصبح المنظمة الرئيسية لحوارات الطاقة.

كما ستعول السعودية على وزراء دول مجموعة العشرين للإسهام في استقرار السوق بسبب أن الاقتصادات أصبحت مترابطة، ولن تخسر فقط شركات النفط الصخري بل حتى شركات الطاقة المتجددة التي لن تكون مجدية اقتصاديا إلا حين تكون أسعار النفط مرتفعة.

الرؤية المستقبلية:

سيظل منتجو النفط منخفضي التكلفة مهيمنون على السوق، وحصة أوبك من السوق ستزيد، خصوصا وأن التمويل على الطلب في السنوات المقبلة حتى عام ٢٠١٩ سيكون ٧.٦ مليون برميل في اليوم، وقد يصل إلى تسعة ملايين برميل يوميا، حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

رفض السعودية التي تقود أوبك خفض الإنتاج والتمسك بالحصص السوقية:

بعد رفض الدول المنتجة في أوبك على خفض الإنتاج والتمسك بالحصص السوقية الذي قادته السعودية، وهو نهج جديد اتبعته السعودية دفاعا عن حصص أوبك حتى لا تذهب لصالح دول منتجة من خارجها، وبعد تأثر الاقتصادات التي تعتمد على النفط كمصدر دخل رئيسي خصوصا روسيا التي انخفضت عملتها أكثر من خمسين في المائة، وبدأت الشركات النفطية تعاني من خسائر كبيرة وعدم قدرة الشركات على تسديد ديونها حيث تبلغ ديون روسيا نحو ٥٥٠ مليار دولار،

وانخفضت صادراتها إلى الصين بنحو ٣٠ في المائة من ١.٣ مليون برميل يوميا إلى ٧٩٣ ألف برميل يوميا، ونحو ٥ في المائة من حصة صادرات السعودية إلى الصين في يناير انخفضت من ٩٩٦ ألفا في ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٩٠٠ ألفا في يناير ٢٠١٦.

وبعدما كانت السعودية تدعو الدول المنتجة من خارج أوبك إلى التعاون معها ولكن كانت دعواتها تواجه بالرفض، لكن بعد توجه السعودية نحو التمسك بحصص الإنتاج دفاعا عن حصص أوبك أدى إلى انهيار الأسعار بشكل دراماتيكي، في المقابل تتجه الدول الكبرى، مثل: الولايات المتحدة والصين إلى تخزين كميات أكبر مستثمرة أسعار النفط الرخيص، مما زاد من أزمة الدول المنتجة للنفط، ما جعل روسيا تتجه إلى دعوة السعودية زعيمة أوبك للتعاون بعدما كانت ترفض خلال الفترة الماضية، كما أثبتت السعودية قدرة على قيادة أوبك، بعدما كان العالم يراهن على تفكك دول أوبك، بل أثبتت السعودية أن دول أوبك لا تزال قوة متماسكة بعد ٥٥ عاما على تأسيس أوبك و١٢ عضوا يمتلكون ٨٠ في المائة من الاحتياطي العالمي للنفط، ولن تتمكن من علاج مشكلات أسواق النفط و٦٥ في المائة من الإنتاج خارج المنظمة.

اجتماع كبار منتجي النفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والدول خارجها سيجتمعون في الدوحة بغض النظر عن حضور إيران التي أبدت معارضة شديدة للانضمام إلى الاتفاقية إلى أن يصل إنتاجها إلى ٤ ملايين برميل يوميا وتستعيد حصتها التي فقدتها في الأعوام الثلاثة الماضية نتيجة الحظر النفطي المفروض عليها، الاجتماع سيكون برعاية سعودية روسية بعد توصل عدد من الأطراف منها روسيا والسعودية وقطر وفنزويلا إلى اتفاق المبدئي في فبراير ٢٠١٦ على تجميد إنتاج النفط عند مستويات مرتفعة قياسية لروسيا والسعودية، واشترطت الدول الأربع انضمام باقي المنتجين الكبار إليها حتى يدخل الاتفاق حيز التنفيذ.

الاتفاق يحظى بدعم ١٥ منتجا من الدول الأعضاء في المنظمة وخارجها يساهمون بنحو ٧٥ في المائة من حجم إنتاج النفط العالمي، وهي اتفاقية

ساهمت في وضع أرضية لأسعار النفط كآلية لتجميد مستوى الإنتاج حتى منتصف العام ٢٠١٦ لتحقيق توازن في الأسعار والمخزونات، حيث وجد النفط دعما بعد بلوغه مستوى القاع، والهدف بلوغ ٥٠ دولارا للبرميل، خصوصا وأن شيفرون تتوقع أن يزيد الطلب على النفط خلال عشرين عاما بنحو ٤٠ في المائة، فيما توقعت شركة إيني الإيطالية أن يعود سعر البرميل إلى مستويات ٩٠ دولارا للبرميل خلال ٣ سنوات ، بل إن رئيس شركة شيفرون يتوقع أن يكون مستقبل النفط في العقد المقبل زاهر، ويرفض فكرة أن نموذج الشركات الكبرى ضمن صناعة النفط في خطر من منافسة مجموعات الزيت الصخري الأصغر حجما، وكذلك من حملات تغير المناخ.

رغم أن هبوط الأسعار جعل الكثير من الشركات تتخلى عن استثماراتها الأقل أهمية، بل تراجعت استثمارات التنقيب إلى ٥٣٩ مليار دولار في ٢٠١٥ بانخفاض ٢١ في المائة، كما أن هبوط الأسعار ألغى مشاريع نفطية ب٣٨٠ مليار دولار، وقاد إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خصوصا في بحر الشمال قد يدفع شركات نفطية للانتقال إلى الخليج الذي سيؤدي إلى إغلاق نحو ٥٠ حقلا إنتاجيا في بريطانيا.

الهدف من خطوة اجتماع كبار منتجي النفط في العالم توحيد صفوف منتجي النفط في أميركا الجنوبية وإقناعهم بالانضمام إلى اتفاقية التجميد من أجل التوصل إلى بيان مشترك بخصوص تثبيت الإنتاج، وهي سابقة لمنتجي النفط من خارج أوبك، ما يعني نجاح سياسة السعودية في التمسك بحصص الإنتاج رغم الآلام التي مني بها اقتصادها، ولكنها على المدى القريب والمتوسط ستحقق نتائج.

وبالفعل بدأت الدول من خارج أوبك وعلى رأسها روسيا الانضمام لدول أوبك من أجل التعاون في تحقيق توازن في سوق النفط، لأن الجميع سيكون خاسرا في ظل استراتيجية التمسك بحصص الإنتاج التي قادتها السعودية من أجل الضغط على الدول المنتجة من خارج أوبك بعدما كانت ترفض خلال الفترة الماضية عندما كانت تقوم السعودية بدور المنتج المرجح، لكنها رفضت القيام بهذا الدور حاليا.

وأعلن وزير البترول السعودي علي النعيمي أن أوبك لم يعلن الحرب على النفط الصخري، ولا تسعى السعودية إلى الاستحواذ على حصة أكبر في السوق، بل ترحب بالإمدادات الإضافية، بل هي تسعى إلى استقرار السوق على أسس تجارية، وفي هيوستن أوضح النعيمي أنه منذ انهيار الأسعار في صيف عام ٢٠١٤ من أجل تقريب وجهات النظر بين كل المنتجين سواء في أوبك أو المستقلين، ما سيكون له مردود جيد على مسار أسعار النفط في الأسواق الدولية، بعد اتهامات متبادلة بين أوبك ومنتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة حول المسؤولية عن انهيار الأسعار، بعدما كانوا مثلهم مثل روسيا يعتبرون أن ضرورة أوبك أن تقدم على خفض الإنتاج دعما للأسعار، إلا أن المنظمة شددت على أن المسؤولية عن انهيار الأسعار وإحداث طفرة في المعروض هم المنتجون المستقلون والذين يمثل إنتاجهم ثلثي المعروض العالمي، فلابد من بلورة رؤية مشتركة وتضييق حجم الخلافات وعمل جميع الأطراف بجدية معا نحو استعادة توازن السوق والدفع في اتجاه نمو الاقتصاد العالمي، الذي سيكون له مردود ايجابي واسع على كل أطراف الصناعة.

وأكد النعيمي لشركات النفط الصخري أنها أمام ثلاث خيارات للاستمرار أو مواجهة الخروج من السوق، الخيار الأول هو أن يخفضوا نفقاتهم ليستمروا في المنافسة بالأسعار الحالية، أو أن يقترضوا المال للاستمرار في الإنتاج كخيار ثان، أو أن يقوموا بتسييل أصولهم كخيار أخير، ما عدى ذلك فالواقع سيكون أكثر مرارة وعليهم أن يتقبلوا الخروج من السوق، حيث تتراوح إنتاج النفط الصخري في المتوسط بين ٣٠-٦٠ دولار للبرميل، لكن شركات النفط الصخري اقترضت كثيرا من أجل مواصلة الحفر لآبار جديدة لتعويض هبوط الإنتاج من الآبار المنتجة، وهذا عيب كبير في النفط الصخري ولا يتوفر مع النفط التقليدي الذي تنتجه دول أوبك، ويمكن أن يتعايش النفط الصخري مع أسعار بين ٥٠-٦٠ دولار للبرميل، وإشهار ٩ شركات نفط أمريكية إفلاسها بسبب ديون تزيد على ملياري دولار لا يعني توقفها عن الإنتاج، رغم تخفيض الحفارات النفطية إلى

أدنى مستواه منذ ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٣٨٦ مقارنة ب٨٦٦ حفارا كانت قيد التشغيل قبل عام ٣٨٦ حفارا للنفط و٩٤ حفارا للغاز وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٨٧ على الأقل، ومن المتوقع أن يهبط إنتاج النفط الأمريكي من ٩.٤ مليون برميل يوميا في ٢٠١٦ وإلى ٨.٢ مليون برميل يوميا في ٢٠١٧.

تدرك السعودية خطط الغرب بالتركيز على مضاعفة نصيب الطاقة المتجددة في السوق العالمية المتنوعة للطاقة ورفعها من ١٨ في المائة من الاستهلاك العالمي في عام ٢٠١٤ المولدة من الطاقة الشمسية الرياح إلى ٣٦ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ يمكن أن يوفر للاقتصاد العالمي ما يصل إلى ٤.٢ تريليون دولار في العام لتحقيق الهدف العالمي بوضع سقف لارتفاع درجة الحرارة على مستوى العالم يقل عن درجتين مئويتين عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية والذي تم الاتفاق عليه في قمة باريس عام ٢٠١٥، لكن تكلفة مضاعفة الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠ ستصل إلى ٢٩٠ مليار دولار في العام، ويرى الغرب التوجه نحو هذا الاتجاه سيخلق مزيد من الوظائف وينقذ أرواح الملايين بخفض تلوث الهواء.

رغم وجود الكثير من العوائق غير اللاتقنية التي تمنع انتشار الطاقات المتجددة بشكل واسع مثل كلفة الاستثمارات العالية، إلا أن ٦٥ دولة تخطط للاستثمار في الطاقات المتجددة والدفع نحو التوجه إلى صناعة الطاقات المتجددة، لكن الاستثمارات التي تم ضخها في الطاقة المتجددة منذ عام ٢٠٠٧ حتى الآن ٧٧ مليار دولار، بينما المطلوب ضخه سنويا ٢٩٠ مليار دولار وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل الأزمات المالية التي تمر بها كل دول العالم، وحتى الدول المنتجة للنفط نتيجة انخفاض أسعار النفط، لذلك على المدى القريب والمتوسط لن تتمكن الدول الغربية من تحقيق هدفها في عام ٢٠٣٠ بسبب ضعف ضخ الاستثمارات، وسيبقى الطلب على النفط دون منافس أو دون منازع، خصوصا وأن هناك ١.٣ بليون شخص على وجه الأرض بلا كهرباء.

تبذل السعودية جهودا كبيرة جدا في التركيز على الطاقة المتجددة باعتبار أنها تلعب دور حيوي في المستقبل، وتعتبرها أحد مكونات المزيج العالمي للطاقة، لذلك

يبقى النفط الأحفوري يحظى بأهمية كبرى لأنه يمثل جزءا أساسيا من مزيج الطاقة العالمي خلال العقود القادمة وسيساعد على تحقيق التنمية المستدامة التي اتفق عليه العالم في باريس، لكن لا يزال الوقود الأحفوري حتى الآن هو الأكثر فعالية وأفضلها اقتصاديا وأكثرها وفرة على وجه الأرض، وبدلا من المطالبة بالتخلص من الوقود الأحفوري كما يطالب البعض، يمكن توجيه الاستثمارات مثل الاستثمارات الموجه للطاقة المتجددة من أجل تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري.

وعرض وزير البتول السعودي المهندس علي النعيمي أثناء حضوره حوار برلين حول التحول في مجال الطاقة تجربة السعودية التي تمكنت منذ ثمانينات القرن المنصرم الاستفادة من الغاز الذي كان يحرق وتوفير ٢.٨ جيجا طن من غاز ثاني أكسيد الكربون يمكن العمل نفسه مع ثاني أكسيد الكربون في مستهل الألفية الثالثة من خلال التعاون، وذكر المجتمعون بأن السعودية تعكف على ابتكار هذه التقنية على مستوى عالمي من خلال البحث والتطوير وتكوين الشراكات الدولية التي تضم مبادرة تقنيات الطاقة النظيفة لفصل الكربون وتخزينه، لكن لا يزال نطاق المشاركات صغيرا نسبيا، رغم ذلك هناك مؤشرات تبشر بالخير، خصوصا وأن السعودية تدرس استخلاص الانبعاثات من المصانع والسيارات في منتجات يدخل الكربون في تركيبها مثل البوليمرات والأسمدة.

بجانب أن السعودية يحدوها الأمل في إيجاد صناعة كبيرة وحيوية تعتمد على الاستثمار في الطاقة الشمسية، حيث أن السعودية حباها الله بالكوارتز، والمساحات الشاسعة، وأشعة الشمس، وهي تسعى لاستقطاب الخبرات من الدول المتقدمة في هذا المجال، وعقد شراكات مفيدة للعالم أجمع.

يعقب اتفاق تجميد الإنتاج حالة نجاحه، خطوات إضافية لتصفية تخمة المعروض بالأسواق العالمية التي خفضت الأسعار إلى أدنى مستوياتها في أكثر من عشر سنوات، خصوصا وأن وكالة الطاقة الدولية خفضت توقعاتها للنفط في عام ٢٠١٦ بواقع ١٠٠ ألف برميل إلى ٣١.٧ مليون برميل يوميا ويقل هذا كثيرا

عن حجم إنتاج المنظمة البالغ في يناير ٢٠١٦ بنحو ٣٢.٦٣ ما يجعل الفائض يتجه إلى المخزونات العالمية، وإذا بقيت إنتاج أوبك ستزيد المخزونات بواقع ملوني برميل يوميا، والغريب أن الوكالة لم تنصح الدول المستقلة التي تنتج ثلثي الإنتاج العالمي ما يعني أن وكالة الطاقة ليست وكالة طاقة دولية محايدة بل هي وكالة طاقة غربية مقابل أوبك.

وصلت المخزونات إلى ٥٢٣ مليون برميل، لكن صعود المخزونات لتصل إلى ٣.٤ مليون برميل كما توقعها المحللون، فإن المخزونات زادت فقط ١.٥ مليون برميل على مدى أسبوع انتهى في ١١ مارس ٢٠١٦، واتفاق الدول المنتجة في أوبك والمستقلة قد يقلص المعروض العالمي الضاغط على السوق بنحو ١.٣ مليون برميل يوميا من مليوني برميل.

بعد هذه الأزمة تتجه السعودية نحو اتباع استراتيجية جديدة في إنتاج الطاقة المتكاملة لمواجهة صعوبات السوق، خصوصا وأن مخزونات النفط مرتفعة، فيما تراجعت مخزونات البنزين بواقع ٧٤٧ ألف برميل في الولايات المتحدة، وهبطت مخزونات المشتقات التي تشمل الديزل وزيت التدفئة بمقدار ١.١ مليون برميل.

ستتجه السعودية إلى امتلاك مصافي في أنحاء العالم في الولايات المتحدة والصين وكوريا، وتسويق منتجاتها، وتريد السعودية تحويل صادرات النفط الخام إلى منتجات مكررة بين٨ - ١٠ ملايين برميل يوميا مع الدخول في جميع مراحل سلسلة القيمة الهيدروكربونية لتطوير مشاريع كبيرة، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتفعيل التكامل بشقيه الجغرافي والتشغيلي، خصوصا وأن إنشاء المصافي يتطلب رؤوس أموال ضخمة، من أجل الحصول على قيمة مضافة أعلى، وتسويق أيسر ومضمون، وهي استراتيجية ضمن مرحلة التحول الاقتصادي التي فرضتها المرحلة ودور ومكانة وحجم اقتصاد السعودية. أسعار النفط تسجل انخفاضات حادة جديدة عند أدنى مستوى في ١١ عاما عقب قرار الرئيس أوباما وموافقة الكونغرس على رفع حظر تصدير النفط الخام الأمريكي

للخارج لأول مرة بعد حظر استمر ٤٠ عاما، وعادت أنشطة الحفر الأمريكية من جديد وزادت منصات الحفر بعد أن كانت سجلت تراجعات حادة على مدار الفترة الماضية.

وجاء اتساع فائض المخزونات ليثقل كاهل المعروض النفطي العالمي الذي يعاني تخمة حادة، في مقابل مستويات طلب ضعيفة، ما يؤخر تعافي وتوازن السوق ويزيد الفجوة بين العرض والطلب، ويضغط بشدة على مستويات الأسعار التي وصلت إلى ٣٦ دولار للبرميل في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥.

أي أن أسعار الخام تراجعت لعامين متتاليين للمرة الأولى في ٣ عقود، ووكالة الطاقة الدولية تحذر من انخفاض الطلب على النفط في ٢٠١٦ بسبب أن السوق العالمي يعاني من الفائض المعروض الذي سيستمر في ٢٠١٦ إذا فشلت الدول المنتجة في أوبك من تثبيت سقف الإنتاج، وبدأت وكالة الطاقة الدولية تغازل السعودية بأنها تتصرف بمسؤولية وقادرة على جلب التوازن للأسواق.

في ظل الأوضاع التي تعاني منها أسواق النفط هناك اتهام تم توجيهه إلى أوبك بأن دورها قد تراجع، بينما دول الأوبك بقيادة السعودية لا تدعي التحكم في السوق بل هي تؤكد فكرة التعاون والتكامل التي ترفضها الدول المنتجة من خارج أوبك، وتريد أن تتحمل دول أوبك المسؤولية بمفردها، بل تريد دول في أوبك أن تتحمل السعودية المسؤولية بمفردها هي وبقية دول الخليج، وهو ما تراه السعودية بأنه يسمح لمنتجي النفط عالي التكلفة بالإنتاج وهذا يخالف المنطق الاقتصادي.

جاء دخول النفط الأمريكي كمنافس تصديري جديد ليلهب المنافسة الحادة والمحتدمة على الحصص السوقية مع توقعات بأن يحقق بعض النجاحات في أسواق غرب أوربا بصفة خاصة على حساب نفط روسيا وأوبك، كما سيسهم ارتفاع الدولار خاصة بعد رفع الفائدة في مزيد من الضغوط على أسعار الخام، وإضافة ١٧ حفارا نفطيا ليصل العدد الإجمالي إلى ٥٤، بعدما كانت تتوقع منظمة أوبك تراجع معروض النفط من الولايات المتحدة وروسيا ٣٨٠ ألف برميل يوميا.

سجل النفط في الولايات المتحدة طفرة واسعة في أقل من ست سنوات فقد ارتفع بنحو ٤٠ في المائة حيث كان إنتاج النفط في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ نحو خمسة ملايين برميل يوميا وارتفع إلى ٨.٧ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤ وهذه الطفرة الواسعة كانت نتاج التقدم التكنولوجي وزيادة القدرة على استخلاص النفط من الصخور العميقة فيما يعرف بالنفط الصخري.

لكن فرص النجاح كمصدر ضعيفة؛ نظرا لكونها ما زالت الولايات المتحدة مستوردة بالأساس إلى جانب أنها تدخل السوق وهو يرزح تحت واحدة من أسوأ أزماته، وتوجد به منافسة حادة على الحصص السوقية يتمتع فيها بميزات تنافسية أقوى المنتجين الأقل في تكلفة الإنتاج، ولن يؤثر حجم الصادرات الأمريكية في حجم المعروض النفطي المقدر ب٩٣ مليون برميل يوميا بما يفوق الطلب العالمي بنحو مليوني برميل فائضا.

أوبك تراهن على ارتداد عكسي للأسعار بفعل صعوبات إنتاجية، وهي تعتبر مرحلة الإنتاج السهل دون أعباء سوقية قد انتهت، ولكن هناك مطالب عاجلة للصناعة النفطية وتمكين الكفاءة وضبط تكاليف الإنتاج بشكل صارم.

ترى أوبك أن سوق النفط تمر بصعوبات وتحديات كبيرة في المرحلة الحالية في ظل وجود عديد من العناصر الضاغطة على الأسعار، إلا أنه توقع أن تؤدي الأزمة الحالية في نهاية المطاف إلى الارتداد العكسي وارتفاع الأسعار على نحو مطرد وسريع، بعدما يمر العالم بمرحلة من وجود خطر حقيقي يهدد العملية الإنتاجية والاستثمارية نتيجة صعوبة إضافة قدرات إنتاجية جديدة لتلبية الطلب المستقبلي على النفط الخام، وبالتالي المشهد سيتغير بسبب الأزمة الراهنة إلى احتمال تفوق الطلب على العرض والعودة إلى الأسعار المرتفعة من جديد.

لا سبيل للمنتجين نحو خفض الإنتاج لأن توازن سوق الطاقة يتجه بشكل عام إلى الاعتماد على موارد ومصادر متعددة للطاقة وليس مصدرا واحدا، وحتى الآن لا يوجد نموا في الطلب على النفط الخام خصوصا في أوربا، ويرجع ذلك إلى التحول

نحو موارد الطاقة الجديدة والمتجددة التي يتزايد الاعتماد عليها على نحو واسع، بالإضافة إلى برامج كفاءة استهلاك الطاقة التي تقلل نمو الطلب خاصة في أوربا.
ومن المتوقع أن تستمر أوبك والمنتجون من خارجها الإبقاء على سياسات الإنتاج وفق معدلات مرتفعة، وذلك في إطار تقلص الأسواق والمنافسة الشديدة على الحصص السوقية وتعويض جزئي لانهيار الأسعار بزيادة الصادرات وستستمر حتى تصل الأسعار إلى المستوى الذي لا يحتمله بعض المنتجين خاصة ذوي التكلفة المرتفعة، بينما أصحاب التكلفة المنخفضة فسيكونون أقدر على التواؤم والاستمرار في السوق ويفوزون بحصص أكبر في السوق ويتحملون العبء الأشد في تأمين الإمدادات والاحتياجات من الطاقة التقليدية.
قرار أوبك اختبار صمود لمنتجي النفط رغم أنها دول متضررة أكثر من الدول المنتجة من خارج أوبك التي لا تعتمد على مصادر دخل النفط مثل أغلب دول الأوبك، رغم ذلك، فإن النفط الرخيص يضع الاقتصاد العالمي على منحدر خطر، ويؤدي إلى تقلص الاستثمارات في قطاع الطاقة بنحو أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وحتى في الطاقة المتجددة نتيجة توفر النفط الرخيص، خصوصا تلك التي ركبت طفرة النفط الصخري.
ووفق بنك التسويات الدولية، فإن إجمالي ديون قطاع الطاقة العالمي يزيد على ٢.٥ تريليون دولار، ستظل تمثل أحد جيوب الألم الموضعي للبنوك، رغم أنها استطاعت امتصاص صدمة انخفاض أسعار النفط، لكن لن يجعلها تقدم على تقديم المزيد من القروض إلى قطاع الطاقة خلال الفترة المقبلة، لكن سيتم الاقتراض من خارج مؤسسات الإقراض والمصارف، لكنه سيكون مكلفا بالنسبة للمقترضين، ما يجعل بعض شركات الأسهم الخاصة بأن يكون الحصول على تلك القروض من خارج المصارف أكبر مورد ربح لها في فصل الشتاء، يمكن أن نطلق على تلك الخطوات بعبقرية الرأسمالية.
وكما تشتد المنافسة بين النفط السعودي والروسي على السوق الصيني، كذلك فإن الغاز يسعى إلى انتزاع مقعد بين أقوى مصادر الطاقة في العالم بدعم من

تنامي الاحتياطيات في الشرق الأوسط، وارتفاع الطلب عليه خصوصا وأن آسيا تستورد ٣٠ في المائة من احتياجات الغاز الطبيعي من الخارج، ويتوقع أن يتضاعف ذلك بحلول عام ٢٠٤٠ خاصة وأن الغاز الطبيعي سيشهد طفرة مستقبلية بسبب أن الخطة الأمريكية تتجه نحو إحلال الغاز محل الفحم الحجري كمصدر أولي لتوليد الطاقة في الولايات المتحدة حيث مثل الفحم ٤٤ في المائة من الوقود المستخدم لتوليد الطاقة في المحطات المحلية عام ٢٠١٠، لكنه تراجع منذ ذلك الحين ليبلغ ٣٠ في المائة، وارتفع نصيب الغاز الطبيعي من ٢٢ في المائة إلى ٣١ في المائة، خاصة وأن صناع السياسة المحلية أكثر عدوانية ضد انبعاثات الكربون من الفحم وسيتم الاستغناء عن الفحم عندما تتوفر التكنولوجيا، لكن التكنولوجيا ليست كافية حتى الآن.

فيما النقل الآمن للغاز يعد تحديا مقارنة بالفحم والنفط، فالشركات بحاجة إلى محطات التخزين مرتبطة بالأنابيب، فنتيجة الصراع الروسي الغربي، هناك خط أنابيب غاز يفلت أوربا الشرقية من قبضة روسيا وقعت بولندا ودول البلطيق ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا على اتفاق لبناء خط أنابيب إستراتيجي للغاز في محاولة للإفلات من القبضة الروسية في مجال الطاقة على الأعضاء الثلاثة في الاتحاد الأوربي بطول ٥٣٤ كيلو متر يتم التشغيل عام ٢٠١٩ والقدرة الأولية بنحو ٢.٤ مليار متر مكعب من الغاز سنويا ينقل من بولندا إلى لتوانيا ويحتمل أن ترتفع القدرة إلى ٤ مليارات متر مكعب في السنة.

لكن في نفس الوقت هناك مشروع الغاز الروسي نورد ستريم الممتد من الساحل الروسي المطل على بحر البلطيق إلى ألمانيا متجنبا المرور بالأراضي الأوكرانية لم ينل تأييد إلا من ألمانيا وهولندا أي اتسعت هوة الخلاف بين دول الاتحاد الأوربي الغاضبة من الأعمال العسكرية الروسية في أوكرانيا، وتمد روسيا أوربا بنحو ثلث احتياجاته من الغاز، ويتم شحن نصف هذه الكمية تقريبا من أوكرانيا.

في المقابل منذ أن أسقطت تركيا مقاتلة روسية علقتا الدولتان مفاوضاتهما حول مشروع أنبوب الغاز توركستريم السيل التركي الذي كان يفترض أن يمد تركيا

على المدى الطويل جنوب أوربا بالغاز، الذي أعلن عن هذا المشروع إثر التخلي بشكل مفاجئ في أوج الأزمة الأوكرانية عن مشروع ساوث ستريم الذي جمده الاتحاد الأوربي، وكان السيل التركي تبلغ قدرته ٦٣ مليار متر مكعب سنويا، أي أن الأزمة بين البلدين أفشلت رغبة روسيا في اعتزامها أن تجعل تركيا العبور الجديد لنقل الغاز إلى أوربا بدلا من أوكرانيا.

مراهنة أسواق النفط على السوقين الصيني والهندي لتعويض صافي تقلص الواردات الأمريكية و٦٠ في المائة من الزيادة العالمية في الطلب على النفط ستأتي من الدولتين الآسيويتين العملاقتين على مدى الأعوام العشرين المقبلة بحلول ٢٠٣٥.

دور أوبك القيادي في توازن السوق بالتعاون مع الدولة المستقلة خارج أوبك:

يقصد بتوازن السوق تقلص الفجوة بين العرض والطلب وحدوث تحسن واسع في مؤشرات الطلب، لذلك فإن تحسن الأسعار ليس هو الهدف بقدر علاج تراكم مخزونات النفط التي هي أهم وأجدى في تحقيق استقرار أسواق النفط التي تتزامن مع بيانات أميركية عن استمرار تقلص إنتاج النفط الصخري، وستكون الانخفاضات الحالية في أسعار النفط مؤقتة ومرهونة بانخفاض المخزونات، التي وصلت في الولايات المتحدة بانخفاض ٢.٥ مليون برميل ليصل المخزون في الولايات المتحدة عند ٥٣٠.٢ مليون برميل في منتصف يونيو ٢٠١٦.

لذلك لن تستجيب أوبك بقيادة السعودية إلى مقترح تثبيت الإنتاج من عدة دول وعلى رأسها روسيا خصوصا بعد تراجع أسعار النفط ١٠ في المائة في ست جلسات في منتصف يونيو ٢٠١٦ مما أثار حفيظة موسكو وفنزويلا تبحثان تجميد إنتاج النفط مرة أخرى، على ما يبدو أن أغلب الدول المنتجة من داخل أوبك وخارجها تتفق على أن مخاطر ارتفاع أسعار النفط تفوق فوائده، وهي تتوقع أن تبقى أسعار النفط في نطاق ٤٠-٦٠ دولار للبرميل خلال الفترة المقبلة ما لم

تكن هناك حوادث جيوسياسية غير متوقعة تحرك أسعار النفط خارج هذا النطاق.

تركز أوبك في إستراتيجيتها على حسن التعاطي مع البيئة الاقتصادية المضطربة الحالية، وستظل أوبك لاعبا رئيسيا في سوق الطاقة، وتتحمل عبئا كبيرا في توفير إمدادات طاقة موثوقة وبأسعار معقولة، حيث تراهن أوبك على توازن السوق تلقائيا بفعل تفاعل آليات العرض والطلب، بينما خيار التخلي عن حصة أوبك فهي غير مطروحة منذ البداية من أجل دعم الأسعار.

البعض يعتقد أن أوبك ماتت بفعل تحول مهم في الفكر السعودي بشأن النفط من أن إدارة أسعار النفط من خلال تنظيم المعروض لم يعد ذا فائدة؛ لأن ضعف السوق يعكس تغيرات هيكلية أكثر منه اتجاها مؤقتا، لكن أوبك تتحدى أنباء موتها بقيادة السعودية رغم تغير الأولويات والملابسات، وأسعار النفط ارتفعت ٨٠ في المائة منذ فبراير ٢٠١٦ في دلالة على نجاح استراتيجية أوبك بقيادة السعودية، وربيع الطاقة آت والانكماش آخر الدورات الاقتصادية لأسعار النفط، خصوصا وأن السعودية اتجهت نحو طريقين متوازيين الأول استعداد السعودية لمرحلة ما بعد النفط وتأسيس صندوق التريليوني دولار من أجل تنويع مصادر الدخل مما يجعلها تستمر في سياستها التي تضغط على الإنتاج عالي التكلفة الذي سيواجه انهيارات حادة خلال العامين المقبلين بعدما كانت السعودية في العقود الماضية سعت لصالح الإنتاج عالي التكلفة على حساب مصالحها ومصالح الدول المنتجة في داخل أوبك.

السعودية قبطان سفينة أوبك تحاول توحيد منظمة تجهد في سبيل الاتفاق على أهداف إنتاج النفط، وهي تبحث عن طرق جديدة لإعادة أوبك منظما رئيسيا للسوق ولم تستبعد السعودية على لسان وزيرها الجديد الفالح بأن تضع أوبك سقف للإنتاج متى احتاج الأمر، وهي تستخدم الدبلوماسية المكثفة والأسلوب الناعم من دون صدمات والإجماع الذي أقنع الكثيرين بأن أوبك ما زالت تتمتع بالحيوية.

تتجه أوبك نحو إدارة جديدة من أجل استعادة دورها التنسيقي وبإدارة السوق من جديد، حيث أن الأسواق يمكن أن توازن نفسها في النهاية لكن عندما يتم الاعتماد فقط على الأسواق وحدها يكون الأمر في غاية الإيلام للجميع، لذلك الإدارة بالأسلوب التقليدي الذي تم تجريبه في الماضي قد لا يحدث مرة أخرى، ولن تقر أوبك تحديد سعر مستهدف لنفط أوبك، وإنما تنسيق الاستراتيجيات ومحاولة فهم ما يمكن لكل عضو من أعضاء أوبك أن يفعله أو ما لا يمكن أن يفعله، لذلك لم تحدد أوبك في اجتماعاتها الأخيرة سقف للإنتاج، بل أبقت على سقف إنتاجها دون تغيير أو تحديد.

ومع رؤية السعودية ٢٠٣٠ لا تعني التوقف بأي شكل من الأشكال عن النمو، أو أن استثمارات السعودية في النفط ستتوقف لإيمانها بأن الطلب على النفط سيستمر، هناك سباق بين شركات الطاقة للتخلص من أصول المشروعات غير الفعالة، وأن السعودية تقود استثمارات الطاقة خلال السنوات ال٥ المقبلة ونحو ٩٠٠ مليار دولار حجم استثمارات الطاقة الفعلية والمستقبلية في الشرق الأوسط، فاستثمارات قطاع الطاقة تزيد على ١٩ في المائة في ٥ سنوات رغم الصراعات الجيوسياسية، وستظل دول مجلس التعاون الخليجي المورد الرئيسي للطاقة لبقية دول العالم.

فالاعتقاد السائد أن استخدام الفحم في طريقه للتراجع، وللغاز مستقبل زاهر كوقود منخفض الكربون، في حين أن النفط لا يزال ينمو خصوصا بعد إسدال الستار على نفط بحر الشمال وسيتم التخلص من ٤٧٠ منصة بحلول عام ٢٠٥٥ وخمسة آلاف بئر، وعشرة آلاف من خطوط الأنابيب، و٤٠ ألف كتلة خرسانية، فخلال العقدين المقبلين تبحث شركات النفط العالمية في وضع إستراتيجية طويلة الأجل لتعزيز الوصول الآمن للطاقة في ظل ارتفاع الطلب المتوقع ومن تأمين منصات الحفر البحرية.

التحول في السياسات الاقتصادية السعودية سيكون له تأثيره الكبير في سوق الطاقة، فتحول وزارة البترول إلى وزارة الطاقة يعكس رؤية التنويع الاقتصادي

للسعودية وهي تجيب على السؤال الصعب أين تتجه السياسة النفطية السعودية بعد تمسك السعودية بحصص الإنتاج من الحفاظ على حصتها السوقية وستترك الأسعار للسوق لتحديدها، بل إن السعودية لم تعد تهتم بالأسعار كثيرا كما كانت في السابق، بل على العكس إن برامجها الحالية تعتمد على أسعار نفط منخفضة ولم تتغير تلك السياسة بتغير وزير جديد بل صرح الفالح بأن السعودية ستحافظ على ثبات سياستها النفطية، بل أضاف الفالح بأن السعودية ستلبي طلب زبائنها على جميع المواد الهيدروكربونية سواء القائم منها أو الطلب المستقبلي الإضافي وهذا بفضل الطاقة الإنتاجية التي تتمتع بها حيث يشرف الفالح على قطاعات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة والتعدين والصناعة من أجل النهوض بقطاع التعدين وزيادة مساهمته في الناتج المحلي إلى الرقم المستهدف في الرؤية السعودية ٢٠٣٠ والبالغ ٩٧ مليار ريال.

فالسياسة النفطية للسعودية ترى أن استهداف مستوى محدد للأسعار بات بلا فائدة؛ لأن ضعف السوق العالمية يعكس تغيرات هيكلية أكثر من أنه اتجاه مؤقت، في أن تصبح السوق تنافسية أكثر منه احتكارية.

تركيز السعودية على مشاريع المصب وتطوير المنتجات في المرحلة الراهنة وهو الأمر الذي يحقق فوائد كبيرة للاقتصاد السعودي، ويمثل تغيرا جذريا في التعامل مع مشاريع المصب ويحتاج الأمر إلى تطوير مستمر في المعرفة والابتكار وزيادة كفاءة الشركات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا وأن المنتجات البتروكيماوية التي تنتجها السعودية في الوقت الحاضر يتم تصديرها كسلع ما يمثل قيمة مضافة أعلى للاقتصاد السعودي نتيجة التوسع في تصدير المنتجات نصف المصنعة وكاملة الصنع، ومن المتوقع زيادة التنوع في إنتاج المواد الكيميائية المتخصصة وهو ما يؤدي إلى زيادة العائدات من المستوى الحالي البالغ ٥٠٠ دولار للطن الواحد إلى نحو ٢٠٠٠ دولار للطن الواحد بحلول عام ٢٠٤٠.

كما أن رؤية أرامكو للإبداع والتطوير في مشاريع المصب التي ستؤدي إلى الحفاظ على مكانتها العالمية الرائدة التي تقوم على أربعة عوامل رئيسية أولها تعظيم

قيمة إنتاج النفط الخام في السعودية متضمنة التكامل الرأسي والأفقي في عمليات إنتاج الهيدروكربونات، والعامل الثاني يتمثل في النهوض الشامل والواسع بقطاع الصناعات التحويلية التي تنتج السلع نصف المصنعة وكاملة الصنع وهو الأمر الذي يقدم مساهمات واسعة وقوية على طريق تنويع الاقتصاد، بينما يشمل ثالث العوامل التوسع في الاعتماد على التقنيات المتقدمة والابتكار ودعم التطور في هذا المجال المهم، فيما رابعها يتعلق بتمكين وتعزيز التنمية المستدامة في السعودية.

كما أن إستراتيجية أرامكو تقوم على فكرة العمل على تحقيق توازن أفضل بين طاقة مشاريع المنبع التي تصل إلى ١٢ مليون برميل يوميا وبين طاقة التكرير الحالية التي تبلغ ٥.٤ مليون برميل يوميا داخل السعودية وحول العالم، لديها خطة لرفعها إلى ما بين ثمانية وعشرة ملايين برميل يوميا بسبب أن الطاقة التكريرية للنفط تضاعفت عالميا ٣ مرات في ١٠ سنوات والطلب يرتفع على البنزين، من أجل أن تتجاوز مشكلة المخزونات التي أحدثت تحولا كبيرا في متوسط خمس سنوات من مستوى سلبي نحو ٨٥ مليون برميل عام ٢٠١٣ إلى وجود فائض يقدر بنحو ٣٥٠ مليون برميل يوميا ثلاثة أرباعه يرتكز في أمريكا الشمالية وليس هناك شك في أن يؤثر سلبا بقوة في أسعار النفط الخام ويؤخر تعافيها وتوازن السوق، كما أن هناك توسعا مماثلا في المخزونات في الدول النامية نتيجة التوسع الدولي في تكوين احتياطيات إستراتيجية من الخام عقب انهيار الأسعار وبمجرد معالجة المخزونات تبدأ أسعار النفط في التعافي بشكل جيد ومتسارع.

لذلك تتجه السعودية إلى شركات النفط المتكاملة رأسيا التي تجمع بين عمليات ما قبل الإنتاج، وبين عمليات ما بعد الإنتاج، مثل تكرير النفط الخام وبيع المنتجات النفطية حتى تحمي نفسها من تذبذب أسعار النفط، وتتجنب ضغوط انخفاض أسعار النفط بسبب أن إيرادات الشركات المتكاملة لا تتأثر كثيرا بانخفاض أسعار النفط بل يعتبر تحوطا ضد حدوث انخفاض أسعار النفط،

فمثلا شركة رويال داتش شل حققت أرباحا في عام ٢٠١٤ مقدراها ١٦.٥ مليار دولار من عمليات ما قبل الإنتاج و٦.٣ مليار دولار من عمليات ما بعد الإنتاج، وفي عام ٢٠١٥ انقلب الميزان فتراجعت عائدات عمليات ما قبل الإنتاج إلى ١.٨ مليار دولار، بينما بقيت أرباح ما بعد الإنتاج ثابتة تقريبا.

كما أن أسعار النفط الضعيفة ساعدت مصافي التكرير عام ٢٠١٥ على تعزيز هوامشها الربحية فمثلا أعلنت شركة بريتش بتروليوم عن متوسط هوامش تكرير بما يعادل ١٧ دولار للبرميل مرتفعا ١٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤.

فأعمال ما بعد الإنتاج يمكنها تحقيق الاستقرار خلال فترة هبوط أسعار النفط، فمثلا شركة ستاندرد أويل سيطرت على أعمال النفط الأمريكية الأمر الذي منحها مكانة ونفوذا على شركات الإنتاج المجزأة، كما أن الشركات الغربية الكبرى في السوق العالمي ساعدها في امتلاك سلسلة القيمة كاملة في الاحتفاظ بالهيمنة.

في ظل الأحداث الجيوسياسية الدائرة في المنطقة يفترض أن ترتفع أسعار النفط مثلما ارتفعت أسعار النفط عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة المالية التي ضربت العالم، لكن نتيجة تراجع معدلات نمو الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة أصبح هناك تخوف حول مستقبل الطاقة العالمية، خصوصا في ظل تحول الولايات المتحدة إلى منتج للنفط والغاز الصخري.

تشير التقديرات إلى أن واردات الصين من النفط ستبلغ ٥٠٠ مليار دولار عام ٢٠٢٠، بينما الإنفاق في الولايات المتحدة لا يتجاوز ١٦٠ مليار دولار، ولكن في الوقت الحاضر تمر الصين بتحولات في نماذج التنمية من اقتصاد قائم على الصادرات إلى اقتصاد قائم على الاستهلاك المحلي وزيادة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتجه الصين نحو تقليص الصناعات التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للطاقة وهذا التحول ستكون له آثار مصحوبة بألم.

بعدما فقدت الأسعار ٢٥ في المائة من قيمتها خلال شهر أكتوبر مقارنة بشهر يونيو ٢٠١٤، وأصبحت تتداول الأسعار عند مستوى ٨٠ دولار للبرميل، وتعاني دول أوبك اليوم من إشكالية سعر تعادل الميزانية، أي سعر برميل النفط الذي تحتاجه كل دولة حتى لا تشهد عجزا ماليا وتضطر إلى الاستدانة أو استخدام موارد أخرى كالاحتياطيات المالية لتغطية العجز بسبب أغلب دول الأوبك تعتمد على النفط كمصدر رئيسي في الدخل.

إيران والعراق وفنزويلا دول تريد تخفيض كميات الإنتاج التي تنتجها أوبك البالغة ٣٠ مليون برميل يوميا، لكن السعودية تستخدم ورقة النفط كسلاح ضد إيران، وسترفض تخفيض كيات النفط التي تصدرها حتى تنخفض مداخيل إيران.

السعودية تمتلك فوائض مالية بنهاية أغسطس ٢٠١٤ بلغت ٢.٧٩٦ تريليون ريال التي ضاعفتها خلال الثلاثة عشر سنة الماضية بثلاث مرات، وحصلت السعودية على تصنيف AA بعد أن كان -AA رغم أن النفط أيضا يشكل ٩٠ في المائة من صادرات السعودية.

وإيران تحتاج إلى سعر نفط عند ١٣٠ إلى ١٤٠ دولار للبرميل حتى تتمكن من معادلة ميزانيتها بسبب ارتفاع الإنفاق وقلة الكمية التي تبيعها نتيجة الحظر المفروض على نفطها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

انخفاض الأسعار يشكل قلقا لإيران، ولكنه لن يشكل قلقا لدى دول الخليج نظرا لما تتمتع به من احتياطيات مالية عالية، ولن تقبل السعودية في اجتماع أوبك تخفيض إنتاجها لرفع أسعار النفط ردا على تصريح صادق الحسيني الناطق باسم النظام الإيراني على شاشة فضائية الميادين في ٢٤ سبتمبر عندما قال أن باب المندب اليوم مع مضيق هرمز يضيقان الخناق على البحر الأحمر وبتنا سلاطين البحر المتوسط الجدد فأصبحنا سلاطين الخليج والبحر الأحمر والبحر المتوسط نحن محور مقاومة يمتد من طهران –دمشق-بغداد-الضاحية-صنعاء وسنصنع خريطة جديدة.

لكن نجحت السعودية في إقناع السودان في غلق المكاتب الثقافية الإيرانية في السودان ونجحت السعودية في التوسط في زيارة البشير لمصر أي سحبت هذا المحور من إيران، وفي اليمن يبدو أن السعودية ورطت إيران في اليمن، ويحاصر إيران انخفاض أسعار النفط والإرهاب.

ليس فقط تحاصر السعودية إيران باستخدام ورقة النفط بل تركيا هي الأخرى التي بدأت ترد على طهران التي أتهمتها بالسعي نحو فكرة العثمانية الجديدة على خلفية موقف أنقرة من الملف السوري بعدما اعتبرت أنقرة أن إيران تلعب بالساحة التركية وتجاوزت كافة الخطوط الحمراء واعتبرته تهديد لأمنها القومي.

واتهمت تركيا إيران بأنها المسؤول الحقيقي عن ولادة الإرهاب وتفاقمه، وبعد سعود الفيصل الذي طلب من إيران سحب قواتها المحتلة من العراق ومن سوريا واليمن، طالب رئيس وزراء تركيا داود أغلو سحب قواتها من سوريا بل حذر طهران من سعي إيران إلى تشكيل إطار شيعي أمر سيزيد التوتر السني والشيعي والصراع الطائفي وأن هذا التعاطي المذهبي هو السبب في بروز التيارات المتطرفة بالمنطقة.

هذا التوتر أتى بعد إصرار أردوغان على ضرورة إسقاط نظام بشار الأسد الذي حاول تصدير ثورة مضادة إلى داخل تركيا بالتعاون مع الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس عن طريق الاتحاد الوطني الديمقراطي الكردي الذي تم تنشيطه منذ الأزمة السورية وهو السبب الذي جعل أردوغان يرفض تسليح أكراد كوباني والآن وافق بدعمهم من قبل البشمركة القادمة من كردستان العراق.

أصبحت السعودية وتركيا يحاصران إيران، صحيح أن الولايات المتحدة تلعب على وتر هذا التناقض لكن في النهاية تسير الولايات المتحدة خلف مصالحها.

بعد مواصلة هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوى في ٥ سنوات، هناك تذبذب في الأسعار من حرب ١٩٧٣ إلى الهبوط الكبير عام ١٩٨٦ وصولا إلى الأزمة المالية، انهالت التحليلات، منها ما اعتبرها حرب نفطية ثانية، ومنهم من اعتبرها مؤامرة ضد روسيا وإيران، والبعض اعتبرها حرب أسعار ضد النفط الصخري، والبعض الآخر اعتبرها مؤامرة سعودية لمساعدة مجموعة العشرين من أجل التحكم في أوبك حتى تخدم السعودية مصالح مجموعة العشرين.

بالأخص بعدما خيبت السعودية السوق النفطية، ولأول مرة ترفض خفض سقف الإنتاج، مما زاد من عدد نظريات المؤامرة والتكهنات، ونسي مثل هؤلاء جميعا أن المعادلة النفطية تؤثر فيها ثلاثة متغيرات متمثلة في الاتجاهات في إنتاج واستهلاك وأسعار النفط منذ عام ١٩٧٠.

انخفاض أسعار النفط مثّل فرصة ذهبية لبعض الدول الآسيوية، وبشكل عام لكافة الدول المستهلكة، ولكن بشكل خاص لدول مثل الهند وإندونيسيا وهي فرصة لها أن تصلح نظم دعم الوقود المكلفة لديها لمواصلة الإصلاحات التي أعلنتها الهند بشكل خاص.

هناك شيء مثير للاهتمام يحدث في التوقعات الاقتصادية العالمية، فالاقتصاد نظام معقد للغاية على نحو يجعل من غير الممكن أن تتنبأ به بصورة دقيقة، لأن أشهر النماذج الاقتصادية لا تزيد شيئا على كونها طرقا لأخذ متوسط ما قبل سنتين مع الاتجاه طويل الأمد، وليس من المستغرب عندما لا توجد علاقة تذكر بين النتائج الفعلية مع التوقعات.

السعودية رأت هذه المرة أنه يجب ترك السوق بمفردها كي تتوازن، بسبب أن غالبية الإنتاج الجديد يأتي من خارج مجموعة الأوبك، وتخفيض سقف الإنتاج يجعلها تخسر عملائها ومزيد من انخفاض أسعار النفط، والتدخل في السوق يؤدي إلى مزيد من تصريف المخزونات، مما يؤدي إلى انهيار الأسعار بشكل دراماتيكي.

السوق مقبلة على زيادة في الإنتاج ووفرة في المعروض، وترك السوق تصحح نفسها وتصحح أوضاعها، وقد يستمر ذلك عاما ونصف أو عامين مقبلين.

بسبب التقنيات والتكنولوجيا تم اكتشاف مزيد من النفط الصخري خلال عامين ٢٠١٢،٢٠١٣ ضاعفت مخزونه نحو ١٠ مرات أي أرتفع من ٣٢ مليار برميل إلى ٣٤٥ مليار برميل، وارتفع الإنتاج من ٦٠٠ ألف برميل يوميا إلى ٣.٥ مليون برميل.

حماية أوبك حصتها السوقية ومرونتها في الأسعار تفقدان النفط الصخري جدواه الاقتصادية، وهي أفضل من توجيه التهم للمنتجين من خارج أوبك بالتسبب في تخمة المعروض، ورغم انهيار العملة الروسية ٤٠ في المائة، ولكن روسيا ستستفيد هي الأخرى مستقبلا من ترك الأسعار للسوق.

ترك الأسعار للسوق تنفي صياغة السعودية مؤامرة ضد روسيا وإيران، وأول المتضررين من انخفاض أسعار النفط دول الخليج؛ باعتبار أن اقتصاداتها لا زالت اقتصادات ريعية تعتمد على النفط بنسبة ٩٠ في المائة، بينما اقتصادات إيران وروسيا تعاني من العقوبات التي فرضها عليهما الغرب نتيجة صراع حول أوكرانيا وحول النووي الإيراني.

لكن يمكن أن تصمد دول الخليج على المدى القريب بسبب أنها تمتلك أصول سيادية تصل إلى ٢.٤ تريليون دولار بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤ يمكن أن تدعم اقتصاداتها في مواصلة شراء السلم الاجتماعي من خلال مواصلة الإنفاق على البنية التحتية وتخفيض نسب التضخم والبطالة.

سيكون هناك تباطؤ في معدل زيادة الإنتاج من النفط الصخري حتى عند سعر ٥٠ دولارا للبرميل، فإن الإنتاج الأمريكي يمكن أن يكون متعادلا، لكنه لن يبدأ بالهبوط نحو الأدنى، ولكن في نفس الوقت تواجه صناعة النفط الصخري الأمريكية اختبار تحمل قاسية، خصوصا الشركات الضعيفة التي تواجه تهديدا بتضاؤل الاستثمار وتعثر الإنتاج والاضطرار إلى بيع الأصول واحتمال الإفلاس.

منصات التنقيب عن النفط الصخري في إيجل فورد جنوبي تكساس انخفضت ١٦ منصة منذ أكتوبر ٢٠١٤ إلى ١٩٠ منصة، وفي داكوتا الشمالية انخفض عدد المنصات بواقع ١٠ حفارات إلى ١٨٨، بينما انخفضت تصاريح لحفر آبار جديدة بنسبة ٣٠ في المائة في مناطق باكين وإيجل فورد فقط في نوفمبر ٢٠١٤ مقارنة بشهر أكتوبر من نفس العام، أي أن الصناعة تستجيب إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

العوامل الاقتصادية لصناعة النفط الصخري مكشوفة أكثر أمام الأسعار على المدى القصير، فكل شركات النفط الصخري واقعة تحت الضغط، إلا أن ردودها على انخفاض أسعار النفط غالبا ما تكون مختلفة، خصوصا وأن كثير من الشركات تحولت من إنتاج الغاز الصخري عام ٢٠١٠ إلى إنتاج النفط الصخري باعتباره أكثر ربحية، ربما تتحول مثل تلك الشركات نحو إنتاج الغاز الصخري.

مثل تلك الشركات بنت جدواها على الحد الأدنى لسعر النفط بحدود ٩٠ دولار للبرميل، أما الآن فقد تغير الوضع وبدأت الشركات تبحث عن أفكار جديدة حول الوفورات في التكاليف التي ارتفعت ارتفاعا حادا.

احتياطيات نفط أوبك تقدر ب٧٤ في المائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية حسب إحصاءات عام ٢٠١٢، بينما خمس دول تمتلك ٦٣ في المائة من احتياطيات العالم وهي السعودية وفنزويلا وكندا وإيران والعراق، أي أن النفط على المدى البعيد ستكون أسعاره مرتفعة ما جعل الدول المتقدمة تتجه نحو النفط الصخري بشكل استباقي ريثما تتوفر البدائل التي يمكن أن تكسر احتكار النفط التقليدي.

بينما إنتاج النفط الصخري في الوقت الحاضر من خارج أوبك أثر على الأسعار، ولكنه أيضا على المدى القصير لن يصمد النفط الصخري، خصوصا وأن دول غربية تسخر منظمات دولية للتحكم في الوقود الأحفوري بحجة تلوث المناخ والبيئة، وأثر النفط الصخري في البيئة أضعاف أثر النفط التقليدي خصوصا في ظل عدم توفر بدائل للنفط التقليدي.

يمكن لدول العالم التنسيق فيما بينها للوصول إلى أسعار معتدلة تضمن حقوق المنتجين والمستهلكين، من خلال التنسيق بين دول الأوبك وروسيا والولايات المتحدة والصين وكندا التي تنتج نحو ٦٢ مليون برميل يتبقى نحو ٢٨ مليون برميل تنتج خارج تلك الدول يمكن التحكم بها من خلال التعاون بين دول العالم، بسبب أن دول أوبك لم تعد تسيطر على السوق النفطي.

يعترف مستهلكو النفط بأن السعودية أدارت أزمة خام النفط بشكل جيد بما يحفظ مصالح الأعضاء، وأثبتت السعودية أن أوبك منظمة حيوية لم تمت كما يدعي أو يتمنى البعض.

رفضت السعودية أن تقوم بدور المنتج المتأرجح، ورفضت تحميل خفض الإنتاج على منظمة أوبك إذا لم تشارك الدول المنتجة من خارجه، وترى أن إجراء تخفيضات على سقف الإنتاج تجربة ثبت فشلها في الثمانينات من القرن الماضي ولن تكرر السعودية الخطأ مرة أخرى.

السعودية ملتزمة بالإسهام في تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية؛ لأنها تعتبر استقرار الأسواق ركيزة أساسية لسياساتها النفطية.

رغم التوترات الجيوسياسية في ليبيا والعراق خصوصا بعدما أضرم داعش النار في آبار نفطية لصد تقدم مسلحين شيعة وجنود عراقيين، وفي ليبيا أدى تدهور الأوضاع الأمنية إلى إغلاق ١١ حقلا نفطيا، وكان الإنتاج النفطي في ليبيا في مارس ٤٠٠ ألف برميل يوميا دون المستويات البالغة ١.٦ مليون برميل قبل الانتفاضة عام ٢٠١١، إلا أن وزير البترول السعودي يتوقع استقرار أسعار النفط التي اقتربت من أدنى مستوياتها خلال ست سنوات في يناير.

أي أن السعودية رغم التوترات الجيوسياسية التي ساهمت على إرساء أساس يتيح للأسعار استعادت بعض قوتها المفقودة بجانب ارتفاع عقود النفط الآجلة بفعل المخاوف بشأن تلك التوترات الجيوسياسية.

السعودية أكبر منتج للنفط في أوبك متمسكة بسياساتها في الدفاع عن حصتها السوقية، بل ألمحت السعودية إلى حالة من الرضا عن التطورات الحالية في سوق

النفط، خصوصا بعد استمرار انخفاض الطلب من الدول كثيفة الاستهلاك، مثل: الصين، والدفع باتجاه زيادة الطلب الذي يحدث بخطى أبطأ مما يتوقعه عدد من المحللين الاقتصاديين، بسبب أن الاقتصاد العالمي لم يتعاف بشكل كامل.

سببت هبوط أسعار النفط أضرارا لأعضاء أوبك الصغار، لكنه أضر الاقتصاد الروسي بشدة ما جعل بعض أعضاء أوبك يواصلون ضغوطهم لخفض الإنتاج، وعقد اجتماع طارئ للمنظمة، لكن السعودية رفضت تلك الضغوط، وأصرت بموقفها المتمسك بالحصص الذي زاد من وتيرة الضغوط على صغار المنتجين، وخصوصا إيران وروسيا على اثر تلك السياسة التي تتبعها السعودية انتقد إيجور سيتشن الرئيس التنفيذي لـ (روسنفت) الروسية أوبك وبشكل خاص السعودية الدولة الكبرى في المنظمة بدعوى زعزعة الاستقرار في سوق النفط.

تتمسك السعودية بسياسة انخفاض أسعار النفط وتعتبر ٦٠ دولار للبرميل مناسب لها ولبقية دول الخليج من أجل أن تحقق عدد من الأجندات السياسية، رغم أنها لم تفصح عن تلك الأجندات السياسية ولكنها تتعلق بمواقف روسيا وإيران اللتان تتدخلان في شؤون المنطقة العربية الذي يهدد الاستقرار ما يفرض على المجتمع الدولي المساهمة في عودة الاستقرار السياسي إلى ليبيا والعراق حتى يتمكنان من تعويض انخفاض المعروض في سوق النفط العالمية.

هناك ضغوط على روسيا التي تفقد ٥٠ مليار دولار بسبب تراجع عائداتها النفطية، وستنفق الحكومة الروسية أكثر من نصف الصندوق التي تبلغ قيمته حاليا ٨٥ مليار دولار، ما يخفض سريعا المخزونات المالية، يجعلها تفكر في المساهمة في عودة الاستقرار السياسي إلى الشرق الأوسط بشكل خاص في سوريا، وتقيم علاقات متوازنة مع دول الخليج التي تتحكم في سوق النفط العالمي.

بينما الأجندة الاقتصادية ستقوض تلك السياسة حجم المعروض وفقدان العديد من حقول النفط غير القادرة على المنافسة، خصوصا على المدى القصير والطويل، وخفضا في الإنفاق الرأسمالي على إنتاج النفط الخام والغاز في مناطق

عديدة غير قادرة على المنافسة، وبشكل خاص النفط الصخري مما يقلص من المعروض على المدى المتوسط والطويل.

انهارت أسعار النفط من ١١٥ دولار للبرميل في يونيو ٢٠١٤ إلى نحو ٤٥ دولار قبل أن تستقر عند مستوى ٦٠ دولار مع بداية مارس ٢٠١٥، وبعيدا عن نظريات التواطؤ والمؤامرة، فإن العالم شهد في الفترة الماضية زيادة في الاستثمارات، ما جعلنا نشهد مستويات إنتاج أعلى من حقول نفط أكثر تكلفة من ناحية التطوير أو التشغيل مثل الحقول الواقعة في المياه العميقة، وحقول القطب الشمالي، وحقول النفط الخام الثقيل في كل من كندا وفنزويلا، وحقول النفط الصخري في الولايات المتحدة التي ساهمت في زيادة الإنتاج بنحو ٣ ملايين برميل يوميا في السنوات الثلاث الأخيرة.

شركات المناطق المغمورة تمثل خمس عمليات الإنتاج أو ثلث الحقول غير مربح بعد انخفاض أسعار النفط.

حرب الاستنزاف النفطية تكتب شهادة وفاة حوض بحر الشمال بعد ذروة إنتاجه بلغت ٤.٥ مليون برميل يوميا قبل ١٥ عاما انخفض الإنتاج ٢٠١٤ إلى ١.٤٢ مليون برميل من معادل النفط يوميا رغم الاستثمارات القياسية.

الخام التقليدي وخصوصا الخليجي أكثر قدرة على استيعاب المتغيرات خصوصا وهي تتمتع بمراكز مالية واحتياطيات جيدة تمكنها من التعامل مع انخفاض أسعار النفط.

تمسك السعودية بحصصها إذا لم تطلب الدول المستهلكة تخفيض وارداتها من السعودية، فإن التاريخ كما أكد النعيمي سيثبت صحة قرار المنظمة التي تقودها السعودية؛ لأن انهيار هيكل الأسعار يومئ بميلاد طفرة صناعة نفطية جديدة.

دور أوبك القيادي في توازن السوق سيستمر ولكن بالتعاون مع الدول المستقلة خارج أوبك:

كانت السوق قد شهدت عقب قرار أوبك بتثبيت الإنتاج تذبذبا في أسعار النفط الخام خصوصا بعدما تزامنت تلك السياسة مع ارتفاع مؤشر الدولار وفقا

للعلاقة العكسية بينهما، تزامنت أيضا مع تفاقم تخمة المعروض خصوصا في ظل دخول مليوني برميل يوميا من النفط من إيران ومن دول أخرى مثل العراق وليبيا خصوصا بعدما انخفضت الآثار الجيوسياسية على أسعار النفط، ولأول مرة تتراجع الصين عن المركز الأول لمستوردي الخام وحلت محلها الولايات المتحدة.

رغم استراتيجية أوبك في اتباع نهج الحفاظ على الحصص السوقية دون استهداف مستويات سعرية معينة، وترك السوق تحركه آليات العرض والطلب، يجعل الاحتمالات مفتوحة أمام الأسعار، وأصبحت السوق متصدعة، ليس فقط في الأسعار قصيرة الأجل منخفضة جدا، بل حتى في الأسعار طويلة الأجل.

أثبتت السعودية في قيادة المنظمة باعتبارها من أكبر المنتجين في المنظمة في نجاح دور المنظمة القيادي في توازن واستقرار السوق على المدى الطويل أقنع الأعضاء في وضع ثقتهم في سياسة المنظمة خاصة فيما يتعلق بالتركيز على الحصص السوقية.

هذه السياسة تفرض على دول العالم المنتجة والمستهلكة التعاون من أجل التوصل إلى اقتصاد قوي ينعكس إيجابا على الجميع، والتشديد على دور كبار المنتجين في دعم صناعة النفط والارتقاء بها من أجل الوصول إلى صناعة نفطية أكثر ازدهارا في المستقبل.

مسؤولية دور المنظمة يأتي في إطار مهم، وهو إزالة كثير من الغموض الذي يحيط بسوق النفط في المرحلة الراهنة والمستقبلية، والتغلب على التحديات الكثيرة الموجودة في السوق، ودعم السعي نحو تحقيق التوازن في السوق النفطية، والحد من الآثار الضارة لتقلبات الأسعار، وهو ما يجيء في إطار المبادئ والأهداف الرئيسية لمنظمة أوبك منذ تشكيل المنظمة في عام ١٩٦٠.

أصبح هناك اقتناعا بين دول الأوبك بضرورة دعم الحوار من أجل الوصول إلى فهم أفضل للسوق، والارتقاء بالصناعة، والوصول إلى معدلات نمو أفضل ومستويات معيشية أعلى لكل دول العالم.

لم تبدِ المنظمة أيّ تخوف من المنافسة مع المصادر الجديدة خاصة النفط الصخري، وأكدت أنه أصبح مكونا مهمّا ومستمرا في خريطة الطاقة الدولية، والسوق تتحسن بشكل تدريجي، وإن كان بطيئا بسبب تداخل العوامل المضادة لبعضها البعض، بسبب أن الرهان على التحسن الواسع والكبير في مستوى الطلب العالمي الذي لا يزال غامضا حتى الآن.

تراوحت التنبؤات بأداء الإنتاج الأمريكي من التشاؤم الشديد إلى رسالة من رايان لانس رئيس شركة كونوكو فيليبس مفادها بأن النفط الصخري الأمريكي جاء ليبقى، نقل محتوى هذه الرسالة إلى أوبك خلال ندوة في فيينا على لسان ماريا فان در هوفن رئيس وكالة الطاقة الدولية: "عليكم أن تدركوا تمام الإدراك أن هذه التكنولوجيا استخراج النفط الصخري سيتكرر استخدامها في مختلف أنحاء العالم".

يبدو أن هذه الرسالة تفصح عن قلق أصاب شركات إنتاج النفط الصخري نتيجة الاستراتيجية التي اتبعتها أوبك بقيادة أكبر منتج في المنظمة السعودية، والتي بدأت تؤتي أكلها، وهو ما يؤكده الدكتور برنارد ماير رئيس قسم الجيولوجيا في جامعة كاليجاري إن إنتاج النفط الصخري يواجه صعوبات واسعة حاليا في ضوء استمرار الأسعار المنخفضة، أدى إلى توقف عديد من الحفارات، وأكد صعوبة استمرار إنتاج النفط الصخري في ظل التكنولوجيا الباهظة التكاليف المستخدمة في إنتاجه، خاصة ما يتعلق بتكسير الصخور العميقة واستهلاك كميات هائلة من المياه، ومن الصعوبات نفسها تواجه النفط الرملي من كندا الذي يتسم بتكلفة أقل في الإنتاج، لكن يعيبه أنه نفط ثقيل وصعب النقل، وأكثر تكلفة من النفط الخام في الشرق الأوسط، وبالفعل انخفضت منصات الحفر في الولايات المتحدة ٦٤٢ منصة بنسبة ٥٨ في المائة منذ ديسمبر ٢٠١٤.

النفط الصخري ظاهرة مهمة، ومتغير أساسي حدث في السوق بفضل عاملي: الائتمان الرخيص وتدفق السيولة، وهي غير قادرة على مواصلة الإنتاج في ظل انخفاض أسعار النفط، خصوصا عندما تتساوى فيها التكلفة والعائد، وبدأنا

نرى ثغرات في صناعة النفط الصخري حيث أقيل ١٠٠ ألف موظف من عملهم في أميركا وحدها، هذا عدا تحميل العلماء مسؤولية النفط الصخري عن حدوث مئات الزلازل التي أثارت دعوات إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الصناعة.

بينما إستراتيجية المنظمة هي على المدى الطويل، بعدما أصبحت فكرة تقليص المعروض مستبعدة تماما من المنظمة التي كانت تصب في صالح المنتجين من خارج المنظمة، بعدما أبقت الطلب المحرك الرئيسي للسوق، وهو ما سيقنع روسيا بالانضمام للمنظمة انتقالا من التنسيق في الوقت الحاضر؛ لأنه سينعكس ايجابيا على المنظمة والسوق، وهو لصالح روسيا قبل أن يكون في صالح المنظمة.

ستظل مصادر الطاقة التقليدية المكون الأبرز في منظومة الطاقة العالمية لعقود مقبلة؛ لأن جهود زيادة الاعتماد على الطاقة البديلة لن تتجاوز ٢٠ في المائة، خصوصا وأن عودة أصحاب التكلفة المرتفعة للإنتاج تجربة محفوفة بالمخاطر، ولن تكون ضاغطة على أوبك في اجتماعاتها المقبلة، بل على العكس سيصبح السوق لصالح المنظمة وأصبحت قراراتها داعم قوي للسوق.

بدأت مبادراتها تحظى باهتمام عالمي، وهي تدشن لمرحلة جادة في النهوض بصناعة النفط العالمية، وسينعكس على استقرار الاقتصاد العالمي، خصوصا وأن المنظمة تتجه نحو توسيع عضويتها، وتعميق الحوار والتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة للخام.

ستتغير خريطة العرض والطلب، خصوصا بعدما فشلت الدول المنتجة في المنظمة البحث عن آلية جديدة لدعم الأسعار، والتي قادتها دولة فنزويلا، في المقابل نجحت رؤية السعودية الإستراتيجية المتميزة لمواجهة متغيرات سوق النفط؛ لأن السعودية تتوقع إذا استمرت الأسعار دون ٨٠ دولارا لمدة ٥ سنوات، فذلك يعني حدوث تغيير شامل في ملامح سوق النفط.

تأخذ الدول المستهلكة مستقبل النفط على محمل الجد كما الدول المنتجة، حيث سادت في فترة ما قبل ٢٠٠٨ نظرية ذروة النفط أشعلتها أسعار النفط الجنونية

في عام ٢٠٠٨ التي قاربت في الوصول نحو ١٥٠ دولار للبرميل حيث تتمحور نظرية دعاة ذروة النفط حول إمدادات النفط في باطن الأرض بأنها محدودة، خصوصا في فترة تجاوز فيها الطلب العرض مدفوعا بالصعود الذي لا يمكن إيقافه على ما يبدو في الصين إلى حد غير معهود، الذي تحول إلى عقيدة بالنسبة إلى كثيرين بأن عرض النفط بلغ ذروته، وأن الأسعار لا مجال أمامها سوى أن ترتفع.

ما يحدث الآن العكس تماما، ليس فقط في تبديد نظرية ذروة النفط، بل هناك اتجاه يائس ويعيش العالم فترة إغماء بأن العالم يمر بمرحلة ما بعد النفط، خصوصا بعدما وصلت الأسعار إلى نحو ٢٧ دولار للبرميل، حيث أن الأسعار المرتفعة من شأنها أن تستثمر مزيدا من الإمدادات، وعملت التكنولوجيا الجديدة على استغلال الزيت الصخري، وتدفقت الاستثمارات إلى البدائل، وتراجعت الأسعار إلى ٨٠ في المائة من المستويات التي وصلت إليها في عام ٢٠٠٨.

عاش العالم نظرية اللعبة عندما اعتقد أن ثورة التكنولوجيا نجحت في الفصل بين استخدام الطاقة والنمو الاقتصادي من جانب، ومن جانب آخر لم تعد الشركات النفطية الكبرى المسيطرة كما كانت عليه من قبل، تم تدعيم هذه النظرية بأن الطلب الصيني لم يكون موثوقا في الاعتماد عليه، بل إن اتفاقيات المناخ المبرمة في باريس المدعومة من التكنولوجيا ستلعب دورا في تحقيق هذه النظرية.

بل وصلت نظرية اللعبة التي حلت محل نظرية ذروة الطلب إلى تشكيكها في فكرة الطلب إلى ما لا نهاية، وصلت إلى حد بعيد جدا عندما اعتبرت أن الدول المنتجة للبترول تمتلك أصول لا قيمة لها، بل اعتبرتها عالقة تحت الأرض، وكما هناك داعش على الأرض شوهت مفاهيم دينية، كذلك هناك متبني نظرية اللعبة دواعش شوهوا مفاهيم اقتصادية، وكما يتم توظيف داعش الجهادية، فإنه كذلك يتم توظيف داعش الاقتصادية لتحقيق أجندة جيوسياسية، في أن ينضم العرض المتزايد في الانضمام للطلب الآخذ في الانخفاض، حيث تعتبره ورقة رابحة

بالنسبة لمستوردي النفط للانتقام من الدول المنتجة التي كدست أموال باهظة في الفترة الماضية تعتقد أنه كان على حساب الدول المستهلكة، وحان وقت استرداد جزء من تلك الأموال.

بينما النظرية الجيوسياسية ترى أن الولايات المتحدة وصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في إنتاج النفط، ما يعني أنها غيرت إستراتيجيتها التي كانت تركز على مناطق الإنتاج خصوصا في منطقة الخليج والشرق الأوسط، لكن أن النفط الصخري سيضع حدّا أعلى لأسعار النفط لكنها لا تزيد كثيرا عن مستواها الحالي.

هذه النظرية لم تضع في اعتبارها أن الولايات المتحدة تضع قيود على التكسير الهيدروليكي في الولايات المتحدة بسبب الأضرار التي نتجت عن ثورة الزيت الصخري، وجدت الفرصة مواتية في انخفاض الأسعار بل ساهمت في تركها منخفضة عندما ساهمت في مراكمة المخزونات، حيث تصل مخزونات الولايات المتحدة في نهاية أبريل ٢٠١٦ عند ٥٣٨.٦ مليون برميل، هذا يمثل أعلى كمية من النفط الخام في خزانات تجارية منذ عقود بزيادة ٢.١ مليون برميل خلال أسبوع، في حين أن الزيادة جاءت أقل من تقديرات المعهد الأمريكي للبترول التي بلغت ٣.١ مليون برميل، بينما يصل إنتاج الولايات المتحدة إلى ٨.٩٥ برميل يوميا متراجعا من حاجز ٩ مليون برميل لتحقيق عدد من الأهداف الجيوسياسية منها تخفيض الآبار المنتجة للزيت الصخري في الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت تساهم تلك الاستراتيجية في الضغط على اقتصادات دول معادية مثل روسيا وإيران، ولكبح جماح صعود دول الخليج.

صدمة الأسعار الهابطة أحيت كثير من النظريات، بل تبنتها كثير من الجهات واعتقدت بأن الأسعار ستظل هابطة إلى الأبد، وأن منظمة أوبك أيضا انتهت بلا رجعة، ونسيت أن السوق الذي كانت تدعو إلى تركه قبل أزمة ٢٠٠٨ دون أي تدخل تسبب في أزمة مالية بأنه هو قادر في نفس الوقت على إعادة التوازن إلى السوق النفطي، خصوصا بعدما تعثرت مبادرة تجميد الإنتاج التي عقدت في

الدوحة في أبريل ٢٠١٦ بعدما رفضت السعودية القبول بتلك الإستراتيجية دون انضمام إيران وأصرت على ترك الأسعار للسوق أغضب الشركات الأمريكية وتبددت آمالها في استئناف الإنتاج، ولا زالت روسيا ترى أن ملف التجميد لم يغلق، وجازبروم صرحت هي الأخرى بأن عدم تثبيت الإنتاج قد يقود إلى نتائج غير متوقعة، والمبادرة الأوربية للطاقة كذلك صرحت بأن السوق تواجه مأزقا كبيرا بعد تعثر فرص العمل الجماعي.

لا زالت أوبك باقية رغم الذين يراهنون على تفككها بقيادة السعودية نتيجة تمسكها بالدفاع عن الحصص السوقية في مواجهة المنافسين ذوي التكلفة المرتفعة، على مزيد من الانخفاض في الأسعار، ويتضرر إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك من هبوط الأسعار، حيث أرجأت شركات أو ألغت بعض مشاريعها في أنحاء العالم، حيث توقف في الولايات المتحدة بمفردها ٣٤٢ حفارا خلال عام واحد انخفاضا من ٦٦٠ حفارا كانت قيد التشغيل قبل عام، حيث خفضت شركات الحفر في عام ٢٠١٥ نحو ٩٦٣ حفارا، وهو أكبر انخفاض سنوي منذ عام ١٩٨٨ وسط أكبر هبوط في أسعار الخام منذ عقود.

حيث تتوقع منظمة أوبك انخفاض الإمدادات من خارج أوبك بواقع ٧٤٠ ألف برميل يوميا في ٢٠١٦ بقيادة الولايات المتحدة التي ساهمت في وقف مزيد من انهيار الأسعار، رغم أنه أقل من المعروض الذي يمثل فائضا بنحو ٩٥٠ ألف برميل يوميا في المتوسط عام ٢٠١٦ إذا ظلت المنظمة تضخ بمعدلات أبريل ٢٠١٦، لن يتم عكس ثورة النفط الصخري، لكن في الواقع التكنولوجيا مستمرة في المضي قدما، لكن لكل ثورة تحتاج إلى أن تأتي بعدها فترة من تعزيز وتصويب، وهذا ما لا يختلف عليه أحد.

السوق بدأت تظهر أول ملامح التصحيح بعد عامين من انهيار الأسعار وتوقع غولدمان ساكس أن يحدث التصحيح في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، لكنه حدث في الربع الثاني نتيجة إصرار السعودية على التمسك بحصص الإنتاج التي تقود

أوبك رغم معارضة بعض الأعضاء استطاعت أن تحول السوق من المتشبع بطاقة التخزين لكنها لم تستهدف مستوى محدد للأسعار الذي بات بلا فائدة.

ضعف السوق العالمية يعكس تغيرات هيكلية أكثر من أنه اتجاه مؤقت رغم ذلك يتجه السوق إلى تسجيل عجز في وقت مبكر كثيرا عما توقعه العالم، فبعدما كان الفائض ١.٤ مليون برميل في الربع الأول من عام ٢٠١٦ ربما يتجه إلى عجز في الربع الثالث بفضل تحسن الطلب، والانخفاض بسبب تعطل إنتاج في عدد من الدول من خارج أوبك التي وصلت إلى نحو ٣.٧٥ مليون برميل يوميا التي يمكن أن تتخلص من تخمة المعروض التي أدت إلى هبوط الأسعار نحو ٧٠ في المائة بين ٢٠١٤ وأوائل ٢٠١٦.

السوق شهدت تغيرات هيكلية وهو ما يتضح في أن السوق تصبح تنافسية أكثر من أن تكون احتكارية، ولكن أوبك لم تمت بفعل التحول المهم في الفكر السعودي بشأن النفط كما يعتقد البعض، بل على العكس دخلت أوبك مرحلة أكثر أهمية التي لن تقتصر على النفط بل لكل موارد الطاقة، خصوصا بعد تأكيد السعودية ثبات سياستها النفطية وتأمين الإمدادات، بينما البعض يعتقد أن أرامكو ستكون بديلا لأوبك في سوق النفط بعد الإعلان عن جزء للاكتتاب العام من الشركة.

بعد تراجع اهتمام الأسواق بتجميد الإنتاج، ونمو الأسعار يسهل مهمة أوبك وزيادة أهميتها، خصوصا بعدما عادت إندونيسيا إلى عضوية المنظمة في ديسمبر ٢٠١٥، ولن تتدخل دول الأوبك في اجتماعها في فيينا في دورته ١٦٩ في السوق، بل حذرت أوبك من تمييز دولي ضد النفط، واعتبرت أوبك أن تطبيق اتفاقية تغير المناخ في شهر أبريل ٢٠١٦ تحد جديد يواجه منتجي النفط، بل هي ترى أن المطلوب سياسات مبتكرة للطاقة بعد التوقيع على اتفاق باريس لمكافحة التغير المناخي، وأكدت أوبك على أن الطاقة المتجددة ليست بديلا ودورها تكميلي، خصوصا وأن الوقود الأحفوري يمثل أكثر من ثلاثة أرباع مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٤٠ في مقابل نسبة لا تتجاوز ٢٢ في المائة للوقود غير الأحفوري في

منظومة الطاقة الدولية، ومراكز ثقل الإنتاج النفطي العالمي تتركز في دول الخليج، وسيكون الخليج مصدرا رئيسيا للطاقة الشمسية مثلما هو للطاقة الهيدروكربونية.

وحذرت منظمة أوبك من انخفاض الاستثمارات في إنتاج النفط بنحو ٢٠ إلى ٣٠ في المائة نتيجة تذبذب أسعار النفط وانخفاضها؛ بأن أدى إلى تراجع الطاقة التكريرية الأوربية إلى مليوني برميل يوميا، بل إن عودة الأسعار إلى نطاق سعري مناسب يسهل الإنفاق على التكنولوجيا المتطورة.

أوبك بقيادة السعودية أرسلت رسالة للعالم بأن أوبك تتماشى مع المرحلة الجديدة التي تتطلب استراتيجية واقعية وطويلة المدى لتطوير صناعة تكرير النفط والوقود في كل دول العالم سواء المنتجة أو المستهلكة وتطوير خطط أعمال الشركات والمستثمرين لتلبية احتياجات الطلب على المدى البعيد، وفي الاجتماع الجديد في فيينا أول اجتماع بعد إعلان السعودية رؤية عام ٢٠٣٠ ستحافظ على العمل الجماعي للمنظمة.

وأول اجتماع للمنظمة يأتي بعد تعيين المهندس خالد الفالح وزيرا للطاقة والصناعة والثروة المعدنية، ومن هذا المنطلق ستكون المناقشات أعمق وأكثر جدية من الاجتماعات السابقة، وستكون هناك رغبة في تحقيق التعاون بين المنتجين بدلا من المنافسة بين الأعضاء، ما يعني أن دور المنظمة يبقى دورها فاعلا في الحفاظ على وحدتها تجاه قضايا الصناعة.

فشل الرهان على نهاية أوبك خصوصا بعد فشل اجتماع الدوحة حول تثبيت الإنتاج، كبار المنتجين قادرين على تثبيت الإنتاج رغم تضارب مصالحهم، لكن السعودية ترفض إذا لم تنضم إيران إلى الاتفاق كحجة من أجل الضغط على روسيا في وقف النزيف في سوريا من جانب، خصوصا وأن روسيا تواجه أسوأ ركود منذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، حيث تلقت روسيا ضربة مزدوجة نتيجة العقوبات الغربية وانخفاض أسعار النفط، ومن غير المؤكد ما إذا كانت روسيا قادرة على الحفاظ على الإنتاج في المستويات الحالية على المدى المتوسط إلى

الطويل، وهي أولوية أساسية لحكومة الرئيس فلاديمير بوتين التي كانت تعتمد على النفط والغاز لتحقيق نحو نصف إيراداتها، خصوصا وأن الاقتصاد الروسي يعاني من إحجام المستثمرين في الإقدام على الاستثمار في اقتصاد تغيب عنه الشفافية، خصوصا وأن التدهور المالي والديون يعصفان بالقطاع المصرفي.

فيما ترى السعودية أنه من الأفضل ترك الأسعار للسوق؛ بسبب امتلاك دول أوبك مميزات نسبية تتفوق على الدول المنتجة من خارج أوبك، تتحدد في الاحتياطيات، وفي التكلفة، وفي الموقع الذي يحقق لها تمسكها بالسوق، خصوصا مع توجه آسيا لنفط الشرق الأوسط مع تراجع معروضات أمريكا اللاتينية؛ لأن انخفاض الأسعار رفع مستويات الكفاءة وأخرج الشركات الضعيفة من السوق، ولن ترضخ السعودية للضغوط الخارجية حول الجدل الدائر فيما يخص القرار السعودي وتأرجحه بين السياسة والاقتصاد وسط تماسك قوي لأسعار النفط.

ولأول مرة نجد أن الولايات المتحدة تحذر من بقاء الأسعار حول ٤٠ دولار لعامين سيقود إلى ارتفاعها إلى ١٠٠ دولار للبرميل حيث أن ٢٠ في المائة من المنتجين في الولايات المتحدة على وشك الإفلاس، والسعر الحرج عند ٥٥ دولارا للبرميل، ما يعني أن الدول المنتجة في منظمة أوبك وخارجها حريصون على استقرار الأسعار.

يبدو أن هناك توافق بين الدول المنتجة والمستهلكة حول سعر للبرميل عند ١٠٠ دولارا للبرميل كهدف للوصول إليه من أجل الإبقاء على صناعة الطاقة الأمريكية التي دخلت في غرفة الإنعاش، ولإضافة مليون برميل يوميا من الإمدادات في كل عام تحتاج الصناعة إلى سعر فوق ٨٠ دولارا للبرميل للتحرر من الديون، خصوصا بعد انخفاض النفقات الرأسمالية في القطاع النفطي نحو ٣٠ في المائة لعام ٢٠١٦ بحسب إكسون موبيل.

رغم أن هناك تباين حول نجاح التوافق على التجميد ومدى تأثيره على الأسعار، ما يعني أن هناك تحولات نفطية انتقلت من تثبيت الإنتاج إلى تثبيت الأسعار حيث صرح مندوب إندونيسيا في منظمة أوبك ويدهياوان براويراتماجدا بأن

أسعار النفط عند ٤٥ دولارا للبرميل ليس سيئا للغاية لكن سيكون مثاليا عندما يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ دولارا ولكن ستظل الأسعار رخيصة نسبيا.

النفط التقليدي ليس في حرب مع النفط الصخري ولكن لن تخفض السعودية الإنتاج من أجله:

أحبطت أوبك في اجتماعها في ٢٧/١١/٢٠١٤ دعوات لخفض الإنتاج لوقف تدهور الأسعار، حيث هوت الأسعار بأكثر من خمسة دولارات للبرميل وتماسكت عند ٧٠ دولار للبرميل وهو أدنى مستوى له منذ يوليو ٢٠١٠.

تعتبر أوبك أن المعروض في السوق من خارج أوبك كبير وفي نمو وزيادة، مما يعني فقدان دول المنظمة أجزاء من حصصها السوقية، وإذا ما خفضت أوبك إنتاجها فستتحرك الدول الأخرى في السوق وتستحوذ على عملائها.

هذه المرة تترك أوبك السوق توازن نفسها وتصحح أوضاعها في الأسعار، وقد يستمر ذلك عاما ونصف العام أو عامين مقبلين؛ لأن تلك الآبار المنتجة حديثا في الولايات المتحدة سيثبت حجم إنتاجها إن لم يقل، وذلك خصوصا في آبار النفط الصخري، أو الرملي في كندا أو البحري ذي التكلفة المرتفعة، وستدور أسعار النفط في فلك ٧٠-٨٠ دولار حتى يستعيد السوق توازنه، ومن ثم ترتفع أسعار البترول مرة أخرى.

انتعشت صناعة النفط الصخري الأمريكية خلال فترة اتسمت بارتفاع الأسعار، ورغم الاحتياطيات التي اتخذتها تلك الصناعة ضد انخفاض أسعار النفط، لكنها ستكون على المدى المتوسط في خطر، وستخرج الكثير من الاستثمارات حول النفط الصخري من السوق، ولا يزال مسؤولو الصناعة والتنفيذيون يتناقشون حول مدى عمق وطول الفترة التي يجب أن تنخفض فيها أسعار النفط قبل أن يتم ضرب إنتاج النفط الصخر.

يبلغ الإنتاج الحالي من حقول النفط الصخري في الولايات المتحدة نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا، ونمو ناتج النفط الصخري الأمريكي لعام ٢٠١٥ التي تبلغ

١.١ مليون برميل يوميا ستنخفض إلى ٨٠٠ مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام، ساهم النفط الصخري في درء المخاطر الجيوسياسية الناتجة عن الاضطرابات في ليبيا والعراق ونيجيريا وسط الصراعات وعدم الاستقرار وإخراج ٣.٥ مليون برميل يوميا.

لكن على الرغم من الصراعات الدموية في العراق وفي ليبيا تنتعش الإمدادات بطرق غير شرعية خصوصا من الإمدادات التي تبيعها داعش من الآبار السورية التي تسيطر عليها بأسعار زهيدة أقل من أسعار السوق.

انخفاض الأسعار إلى نحو الثلث تبشر بنظام عهد جديد للنفط، وقد تأتي مفاجآت إنتاج جديدة من ليبيا والعراق وإيران يمكن أن تزيد من تعزيز سوق تشهد وفرة في المعروض في العام المقبل.

المشكلة صعبة المتمثلة في الطلب، فالاستهلاك الآسيوي آخذ في التراجع، في وقت دخلت فيه الصين في مرحلة نمو أقل استهلاكا للنفط بعد أن كان ذلك الاستهلاك لسنوات هو القوة المحركة لهذا القطاع.

في الوقت نفسه عملت الكفاءة المحسنة للطاقة والنمو الضعيف للأجور على إبطاء الطلب في البلدان المتقدمة، كذلك شكل كل من الاستخدام المتزايد للغاز الطبيعي وموارد الطاقة المتجددة عوائق معاكسة أمام منتجي النفط.

حتى الآن بحسب الوكالة الفرنسية فلا تزال روسيا والسعودية متقدمتين بفارق كبير على مستوى إنتاج النفط الخام وحده، فقد أنتجتا على التوالي ١٠.٦ ملايين برميل في اليوم و٩.٧ ملايين برميل في اليوم في سبتمبر ٢٠١٤ مقابل ٨.٨ ملايين للولايات المتحدة بحسب عدة مصادر، أي أن الولايات المتحدة ثاني مستورد من دول الأوبك انخفض استيرادها بنحو ٤٠ في المائة إلى ٢.٩ مليون برميل في اليوم وهو أقل مستوى منذ عام ١٩٨٥.

ونتيجة التقدم التكنولوجي في التكسير الهيدروليكي لاستخراج النفط والغاز الصخري، ارتفعت احتياطيات العالم خلال سنتين ٢٠١١-٢٠١٣ من ٣٢ مليار برميل إلى ٣٤٥ مليار برميل، لكن نقطة الضعف أن تكاليف إنتاج البرميل من

النفط الصخري تتراوح ما بين ٤٠-٧٥ دولار للبرميل، وهي الآن تركز على الآبار التي تتراوح تكلفتها ما بين ٤٠-٥٠ دولار للبرميل، بينما تكلفة البرميل للنفط التقليدي تتراوح ما بين ٥-١٥ دولار.

تعدد أنواع النفط في منطقة الخليج أعطاها ميزة تنافسية من حيث تقليل تكلفة الإنتاج، فعدم تخفيض أوبك الإنتاج هي حرب على النفط الصخري، ومن بوادر هذه الحرب رفض مجلس الشيوخ الأمريكي بناء خط أنابيب كيستون النفطي بتكلفة ثمانية مليارات دولار تقل النفط من كندا إلى خليج المكسيك لتصبح أمريكا الشمالية قوة ضاربة في سوق الطاقة العالمية.

تمتلك دول الخليج ٢.٤ تريليون دولار بنهاية الربع الثالث من ٢٠١٤ يفتح شهيتها لقنص أصول استثمارية أميركية وأوربية لتنويع قاعدتها الاقتصادية، وعلى دول الخليج أن تتجه نحو التوسع في تكرير النفط الخام حتى تجعل دول الخليج مصدرا للمشتقات المتوسطة بما فيها الديزل بدلا من استمرارها في تصدير النفط الخام.

النفط جدير بأن يجبر روسيا على أن تدفع ثمنا جيوسياسيا في سوريا:

وصلت احتياطيات السعودية في أصول خارج البلاد إلى ٧٣٣ مليار دولار ما يمكن السعودية الاعتماد على هذه الأصول لسنوات قادمة دون التعرض لأزمات أو هزات اقتصادية بل هي فرصة لها في التحرر من نقمة التبعية المطلقة لريع النفط.

مثل تلك الاحتياطيات لا تملكها لا موسكو ولا إيران، مثلهما مثل منتجي النفط الصخري في أميركا الشمالية، ولكن تلك السياسة لا تتعارض مع السياسة الأميركية؛ لأن الولايات المتحدة متجهة نحو إعادة هيكلة إنتاج نفطها الصخري الذي يهدد البيئة رغم إقرار الشيوخ الأمريكي مشروع خط أنابيب كيستون القادم من كندا في تحدٍّ لأوباما.

في ظل وفرة الإنتاج ورخصه يجعل الولايات المتحدة غير قلقة على إنتاج نفطها الصخري؛ تماشيا مع التقدم الملموس التي أحرزته محادثات التجارة العالمية حول اتفاقية السلع البيئية ما تسمى بالسلع الخضراء، مثل: السلع التي تركز على كفاءة الطاقة والمفضلة بيئيا، مثل: معدات الطاقة المتجددة.

كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ال٢٨ والصين في مجموعة أل ١٤ التي تهدف إلى تجارة عالمية في السلع البيئية من أجل الوصول إلى تعريفات تصل إلى الصفر، انضمت مؤخرا إلى تلك المجموعة تركيا وبيرو وشيلي.

ترى السعودية أن انخفاض الأسعار سيؤدي إلى هبوط الإنتاج لبعض المنتجين، رغم أن منظمة أوبك مستعدة لأي اجتماع مع المنتجين خارج أوبك لبحث حلول لإعادة التوازن إلى السوق وإنهاء الخلل في ميزان العرض والطلب؛ لأن السوق تشهد فائضا بنحو ١.٥ مليون برميل يوميا، بسبب أن المنظمة ترى أنه لو خفضت إنتاجها لاضطرت إلى الخفض مرارا وتخسر زبائنها لمنتجين آخرين يرفضون تخفيض الإنتاج من خارج أوبك.

سياسة السعودية النفطية سياسة تكنوقراطية لا تعتمد على وجهات نظر أشخاص بل ترتكز على العوامل الاقتصادية والسوقية، وهي تدافع عن مصالحها في الحفاظ على حصتها السوقية، ولا تريد تكرار سيناريو الثمانينات عندما تبنت سياسة الدفاع عن الأسعار وخفضت إنتاجها حتى فقدت جزءا كبيرا من حصتها السوقية، وفي الأخير انهارت الأسعار، وبذلك فقدت الحصة السوقية والأسعار في آن واحد، وهو ما يجعل السعودية اليوم ترفض التفريط في حصتها السوقية، وترفض أن تلعب دور المنتج المرجح حتى انخفض إنتاجها من ١٠ ملايين برميل في عام ١٩٨٠ إلى ٢.٥ مليون برميل عام ١٩٨٥ بينما ظلت الأسعار عند ١٠ دولار، واستقر السعر ما بين نوفمبر عام ١٩٩٦ ونهاية عام ١٩٩٨ عند ١١ دولار حتى انتشلت الصين الصناعة النفطية من هوة التراجع ما بين عامي ٢٠٠١و٢٠٠٧ عندما تضاعفت واردات الصين من النفط ثلاث مرات.

تظل أوبك المنتج المرجح في سوق النفط العالمية يمكن أن تعود لخفض الإنتاج بعد نهاية الأزمة أو نهاية الفائض والتزام كافة الأطراف المنتجين من خارج أوبك.

سياسة الإنتاج التي تنتهجها أوبك ليست موجهة ضد روسيا وإيران أو النفط الصخري في الولايات المتحدة.

هناك دول ترى أن السعودية ترفض خفض الإنتاج، وأنها توظف أسعار النفط كقوة ناعمة لإخضاع نظم سياسية لأجندتها، تزامن انخفاض أسعار النفط مع ارتفاع الدولار يزيد أوجاع سوق النفط، وتزايد المخزونات الأمريكية لتصل إلى ٤٠٧ ملايين برميل في أعلى مستوى منذ بدأت الحكومة الأمريكية تسجيل البيانات عام ١٩٨٢.

هناك دعوات أوربية مستثمرة فرصة انخفاض أسعار النفط لإنشاء اتحاد دولي للطاقة لمواجهة اضطرابات الأسواق، فيما تقود الجزائر اتجاها معاكسا حراكا أفريقيا من أجل بعث منظمة أفريقية للبلدان المصدرة للنفط توازي منظمة أوبك التاريخية.

انخفضت العملة الإيرانية ٧٠ في المائة منذ العقوبات الغربية على إيران بسبب الملف النووي عام ٢٠١٢، بينما انخفضت العملة الروسية الروبل ٤٢ في المائة عام ٢٠١٤ وانخفض العملة مجددا منذ بداية العام الجديد ٢٠١٥ نحو ١٢ في المائة نتيجة إجراءات اتخذتها موسكو في تحويل جزء من العملة الروسية إلى الدولار كعملة احتياطية.

النفط يضغط حتى على أسعار الغاز العالمية، إذ تشير التقديرات الأولية إلى أن أسعار عقود الغاز الروسي إلى ألمانيا ستتراوح في حدود ٨.٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ و ٦.٧ دولار لكل مليون وحدة حرارية في الربع الثالث على افتراض أن أسعار الغاز الفورية عند سبعة دولارات لكل مليون وحدة حرارية، وخام برنت عند ٥٠ دولار للبرميل، فأصبحت أسعار الغاز هي الأخرى تحت ضغوط متزايدة، أي أقل من مستوياتها التي كانت عليها

في مثل نفس الفترة في يناير من عام ٢٠١٤ وهي نفس الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط روسيا وإيران تعاني أيضا من انخفاض أسعار الغاز.

السعودية تدرك أن أسعار النفط ستظل متقلبة في الأجل المتوسط خصوصا مع زيادة الإنتاج النفطي في كندا والنرويج، كما أن دول داخل أوبك مثل العراق تسعى حثيثا إلى رفع إنتاجها إلى أربعة ملايين برميل يوميا، ما يعني أن تخمة الأسواق ستواصل إبقاء السوق تحت الضغط.

من حق السعودية إذا ما كان النفط جديرا بأن يتحول إلى حل في سوريا خصوصا مع روسيا التي تنظر إلى الأسد باعتباره أحد المصدات الرئيسية بالنسبة لمصالح روسيا في المنطقة، رغم أنها لن تسمح بأن تؤثر الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة على أجندتها الاقتصادية.

لكن ليس لدى السعودية مانع في التفاوض مع موسكو لخلق معادلة جديدة لا يكون الأسد ضمن أطرافها في سوريا؛ بسبب أن السعودية تتمتع بنفوذ شامل نتيجة اعتمادها على أصولها، ولديها مساحة للمناورة مع روسيا وإيران اللتان تعانيان من آثار انخفاض أسعار النفط وانخفاض عملتيهما مما يجبر روسيا وإيران على دفع ثمن جيوسياسي في سوريا بشكل خاص.

الرياض ملتقى لتقريب وجهات نظر المنجين من داخل أوبك وخارجها:

أكيد أن قرار أوبك بأنها قد تخفض إنتاجها ٤ في المائة من مستويات الذروة، بينما روسيا ستكتفي بتثبيت الإنتاج عند المستويات الحالية يثير عدد من الأسئلة حول تخلي أوبك التي تقودها السعودية عن التمسك بالقرار الاستراتيجي الذي اتخذته في ديسمبر ٢٠١٤ بعدم خفض الإنتاج فعلت ذلك مع أخذ هدف واضح يتمثل في إعادة التوازن إلى السوق من خلال إخراج الإمدادات عالية التكلفة وضعت شركات إنتاج الصخري الأمريكية وغيرها ضمن شركات أخرى بقوة في مرمى النيران الصديقة، لكن الموافقة على تخفيض إنتاجها، بينما تكتفي روسيا بتثبيت إنتاجها، ما يعني أن هناك ازدواجية في التوجهات ظاهريا، لكن من يتابع

الدبلوماسية السعودية وتعاملها مع الواقع الاستراتيجي العالمي يدرك أنها لا تريد استثارة المارد الروسي، الذي يمكن أن يتدخل في مناطق حساسة من المناطق الحيوية التي تحيط بالمملكة كاليمن ويحول تحالفه التكتيكي مع إيران إلى تحالف استراتيجي.

رغم ذلك تعتبر السعودية أن التنسيق السعودي – الروسي يحافظ على استقرار السوق ويقلل التذبذبات التي بدأت تقترب أكثر من أي وقت مضى، والتي بدأت بعد توقيع مذكرة التفاهم المشتركة في قمة العشرين بالصين، والتي كانت نقطة فارقة التي فتحت سلسلة مسارات للتعاون والتنسيق، والتي تلاها مباحثات مكثفة والتي تحولت إلى تعاون اقتصادي ملموس والذي امتد إلى التعاون الفني والتقني وتبادل الخبرات في صناعة الطاقة والبترول والغاز على وجه الخصوص، والمسار الآخر هو التعاون في مجال أسواق البترول وتبادل الآراء حول: أين تتجه السوق؟ وكيفية الحفاظ على السوق؟ وما هي الآثار السلبية على الدول المنتجة والمستهلكة؟

بدأت تلعب السعودية دورا مهما للتنسيق بين روسيا والدول التي تتأثر بسياسة روسيا خارج أوبك، بعدما أكدت السعودية على هامش قمة العشرين في الصين على ضرورة القيام بإجراءات مشتركة لإعادة التوازن للسوق في أقرب وقت، من خلال القيام باقتراحات محددة.

الدول المنتجة خارج أوبك هي بحاجة كذلك إلى الاستقرار في الأسواق والاستثمار في احتياطياتها وصناعاتها، بل حتى الدول المستهلكة بدأت تشتكي من الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي أثر على اقتصادياتها لأنها قللت الطلب من الدول المنتجة وسببت انكماشا في أسعار السلع بشكل عام، وأسعار الفائدة، وبدأت الدول الصناعية والمتقدمة تقلق من انخفاض أسعار البترول وهذا الانكماش له أثر واضح في صناعة البترول.

اعتبرت السعودية بأن دول أوبك التي تقودها السعودية فيما روسيا تقود الدول المنتجة من خارج أوبك إضافة إلى الطرف الثالث وهي الدول المستهلكة، وحتى

رئيس فنزويلا الذي شرح للملك سلمان وولي العهد رؤيته لاتفاق الجزائر، واعتبرت فنزويلا السعودية صديقا قريبا، وأنها تسعى معها لتحقيق استقرار سوق النفط، مما يسهل التنسيق والتعاون بين المكونات الثلاث من اجل إعادة الثقة إلى السوق، بعدما أصبح الكل متفق على الحاجة إلى إجراءات لإعادة التوازن إلى السوق في أقرب فرصة ممكنة، حيث ترغب أوبك في وضع خريطة طريق تحتوي على اتصالات مكثفة للحصول على تفاهمات ليس بين دول الأوبك بل وخارجها، خصوصا بعدما أدركت دول العالم بأن أسعار النفط الحالية لا تدعم الاستثمار على المدى البعيد في هذه السلعة الإستراتيجية.

وبعد تعرض سوق النفط لهزة عنيفة ما بين يونيو ٢٠١٤ ويناير ٢٠١٦ وانخفض سعر سلة أوبك بنسبة ٨٠ في المائة وهو أكبر نسبة هبوط في ست دورات عايش فيها السوق الانخفاض الحاد في الأسعار خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي أدت إلى انخفاض حاد أيضا في الاستثمارات إذ انخفض الإنفاق العالمي على التنقيب والإنتاج انخفض بنسبة نحو ٢٦ في المائة في ٢٠١٥ ويتوقع حدوث انخفاض مماثل في ٢٠١٦ بنسبة ٢٢ في المائة وهو ما يعادل أكثر من ٣٠٠ مليار دولار.

لكن عادت الأجواء الإيجابية في السوق وانحسرت نسبيا المخاوف من تجدد الخلافات بين المنتجين خاصة بعد تأكيدات وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أنه من المستبعد انهيار الاتفاق العالمي المحتمل لتقليص الإنتاج بسبب الموقف المعلن للعراق، كما عزز هذه الأجواء تصريحات فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية بأن سوق النفط قادر على استعادة التوازن في النصف الثاني من ٢٠١٧ دون الحاجة إلى تدخل منظمة أوبك، لأن النفط انخفض دون ٥٠ دولارا للبرميل للمرة الأولى في ٣ أسابيع في ٢٠١٦/١٠/٢٦ بضغط ارتفاع المخزونات حيث ارتفعت مخزونات الخام الأمريكية ٤.٨ مليون برميل في ٢١/ ١٠/ ٢٠١٦ لتصل إلى ٤٧١.٩ مليون برميل متجاوزة توقعات المحللين التي كانت تشير إلى زيادة قدرها ١.٧ مليون برميل، وإن كان قفزت واردات النفط الخام في

الولايات المتحدة ٤٥٢ ألف برميل يوميا إلى ٧.٥ مليون برميل يوميا، لذلك تتوقع وكالة الطاقة إلى متوسط سعر نفط برنت عند ٤٥ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧ و٥٠ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٨ وحول الجزء المتعلق بالتكرير توقعت الوكالة أن يبقى تحت الضغط خلال عام ٢٠١٧ وهو ما يجعل السعودية تتجه نحو التكرير إلى نحو ٨ ملايين برميل خلال الأعوام القادمة للخروج من عنق الزجاجة.

أوبك تستعرض سيناريوهات صناعة النفط في الأجلين المتوسط والطويل في ٨ نوفمبر ٢٠١٦، ويقدم تحليلا عميقا لمستقبل صناعة النفط العالمية، كما أن فكرة إدارة السوق من كبار المنتجين الرئيسيين تغيرت كثيرا عن الماضي حيث كانت السوق متروكة لآليات العرض والطلب على مدار العامين الماضيين إلا أن مؤتمر الجزائر الأخير ربما يدشن لمرحلة جديدة وشكل أوسع من التنسيق بين المنتجين، وفي حالة فقدان التوازن في السوق ربما تدفع المنتجين في المرحلة المقبلة من أجل التدخل لإعادة التوازن للسوق، بسبب أن ملامح السوق تغيرت كثيرا عن الفترة الماضية، وأن مهمة إعادة التوازن ليست ملقاة بالكامل على عاتق أوبك بل تعتمد أيضا على مدى استجابة وتعاون المنتجين من خارج المنظمة، حيث فرضت ظروف السوق على المنتجين أصحاب التكلفة العالية اللجوء إلى خفض الإنتاج.

الدورة الحالية في سوق النفط مختلفة عن الدورات السابقة التي كانت أغلبها نتيجة هبوط حاد وصادم للسوق في مستويات الطلب، كما كانت خلال ١٩٨٦ حدث تراجع حاد في الأسعار بسبب حدوث تقلصات حادة في الطلب واستمرت في مستويات صعبة على مدار خمس سنوات لاحقة نتيجة تفاعل السوق مع الأزمة المالية الآسيوية، وحدث كذلك انهيار مفاجئ في الطلب عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة المالية، حيث كانت المرة الأخيرة التي خفضت فيها أوبك الإنتاج لدعم السوق في ٢٠٠٨ خلال بدايات الأزمة المالية العالمية، ولم يظهر تأثير الخفض الذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠٠٨ إلا في إنتاج أوبك في يناير ٢٠٠٩ الذي بلغ ٢٨.٦٩ مليون برميل يوميا انخفاضا من ٣٠.٢٢ مليون برميل، انخفضت أسعار النفط من مستويات تزيد على ٦٠ دولارا للبرميل في أواخر أكتوبر ٢٠٠٨ ثم استقرت

قرب ٤٥ دولارا للبرميل في يناير ٢٠٠٩ قبل أن تتعافى على مدار العام، بينما الدورة الحالية جاءت نتيجة وفرة غير متوقعة في المعروض نتيجة طفرة واسعة في الموارد بجانب أن التعافي من أزمة عام ٢٠٠٨ كان بطيئا.

أي قلصت أوبك عام ٢٠٠٨ نحو ١.٥ مليون برميل جاء ردا على انخفاض الطلب، أما مصدر القلق حاليا فهو المعروض فطفرة النفط الصخري جعلت الولايات المتحدة ثالث أكبر منتج للنفط وأدت زيادة إنتاج أوبك وكذلك إنتاج روسيا بعد الحقبة السوفياتية إلى فائض مستمر في الإنتاج العالمي.

هوى عدد منصات الحفر الأمريكية من مستوى قياسي بلغ ١٦٠٩ منصات في أكتوبر ٢٠١٤ إلى أدنى مستوى له في ست سنوات عند ٣١٦ منصة في مايو ٢٠١٦ بعدما انهارت أسعار الخام من فوق ١٠٧ دولارات للبرميل في يونيو ٢٠١٤ إلى نحو ٢٦ دولارا للبرميل في فبراير ٢٠١٦ بسبب تخمة المعروض من الخام في الأسواق العالمية، لكن بعدما قفز الخام الأمريكي لفترة وجيزة فوق ٥٠ دولارا للبرميل في مايو ويونيو ٢٠١٦ زادت الشركات عدد منصات الحفر بواقع ١٢٧ منصة، حيث يعتبر عدد من المحللين أن تجاوز الأسعار ٥٠ دولارا للبرميل كافية لدفع شركات الطاقة للعودة إلى الإنتاج.

بعد رفض دول أوبك بقيادة السعودية تحمل عبء العمل لتحقيق استقرار سوق النفط وحدها، بعدما استفادت الدول المستقلة من إستراتيجية أوبك في الفترة الماضية بالإبقاء على الأسعار مرتفعة قرب ١٠٠ دولار للبرميل، وفي الوضع الحالي يبعث على بالغ القلق للجميع أليس هذا الوقت المناسب لتقاسم هذا العبء؟

خصوصا وأن أوبك تضخ فقط ثلث إمدادات النفط في العالم، وهناك زيادة في المعروض يبلغ ١.٥٢ مليون برميل يوميا في ٢٠١٥ و٢.٧٨ مليون في النصف الأول وهو ما يتجاوز كثيرا الفائض المتوقع في تقرير شهر مارس.

لم تلتفت السعودية للصقور في أوبك من أجل التوجه نحو تحقيق استقرار سوق النفط من خلال خفض الإنتاج، بينما واصلت السعودية ومعها بقية دول أوبك التي تسير في التي تؤمن بنفس النهج برفع الإنتاج في مارس، وهو ما يزيد من

تخمة المعروض العالمي على الرغم من ظهور أدلة جديدة على أن إستراتيجيتها الرامية للسماح بهبوط الأسعار بدأت تؤتي أكلها.

إذ جرى إغلاق ٤٠٠ منصة نفط في الولايات المتحدة وكندا في مارس ٢٠١٥ ووصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٠، وانخفض إنتاج النفط الخام في الدولتين في يناير الماضي، أي أن شعلة النفط الصخري قد تنطفئ مع تفاقم خسائر الشركات الأمريكية، حتى أصبح العاملون في القطاع يدفعون فاتورة تصحيح أوضاع السوق، ويواجهون خطر تقليص الاستثمارات فيما حذرت أوبك من تسونامي تقاعد في القطاع النفطي العالمي بعد احتمال توقف ضخ تريليون دولار كاستثمارات.

بينما استثمارات النفط والغاز في السعودية تنمو بنسبة ٥-١٠ في المائة هذا العام، في حين تنخفض الاستثمارات العالمية ٢٠ في المائة، بسبب أن شركات التنقيب والإنتاج في الولايات المتحدة التي قادت ثورة الزيت الصخري هي الآن في الأغلب تعاني عجزا نقديا، أي أن صناعة النفط كأنموذج للسوق يواجه اختبارا وجوديا.

نمو المعروض وزيادة المخزونات الأمريكية قد تؤخر تعافي السوق، وتعرقل مؤقتا الاتجاه الصاعد لأسعار النفط، لكن السوق تجاوز مرحلة التقلبات السعرية الحادة، بل هناك توقعات بصعود أسرع من المتوقع لسوق النفط، خصوصا وأن مخزونات الخام الأمريكي تسجل أدنى زيادة لها هذا العام كانت آخر زيادة منتصف أبريل ١.٣ مليون برميل، وهي أقل من توقعات المحللين بزيادة قدرها ٤.١ مليون برميل.

أوبك ليست ضد الإنتاج الصخري، لكن مع ضبطه بما يحفظ استقرار السوق، تبقى ضغوط الأسعار والقيود البيئية تقودان إلى تراجعات تدريجية في إنتاج النفط الصخري، مما جعلت المنتجين يسابقون الزمن لخفض التكاليف للاستمرار في المنافسة.

لكن ندرة الاكتشافات تخيم على مستقبل مجموعات النفط الكبرى بعد أن انخفضت اكتشافات احتياطيات النفط والغاز الجديدة العام الماضي إلى أدنى مستوياتها منذ عقدين، بينما توقع زيادة الاستهلاك العالمي إلى ١٠٥ ملايين برميل يوميا في ٢٠٢٥، ويتوقع تعافي الاقتصاد العالمي بنسبة تتراوح بين ٣و٤ في المائة خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة ليبلغ إجمالي الناتج العالمي ١٢٠ تريليون دولار في عام ٢٠٣٠ مقارنة ب٧٥ تريليون حاليا.

إذا كان التوسع في إنتاج النفط الصخري وسوائل الغاز الطبيعي يثير مخاوف بيئية، بينما النفط لا يزال موردا أساسيا في خليط الطاقة المستقبلية، ولا يزال يشكل النفط في قطاع النقل ٦٠ في المائة من الاستخدام العالمي، إلى جانب الاهتمام الدولي الواسع بتطوير استخدام النفط في القطاعات الأخرى الحيوية مثل البتروكيماويات وغيرها، إلى جانب التوسع في الاستخدامات الصناعية والسكنية والتجارية والصناعية.

سيظل النفط الخام المحرك الرئيسي للتنمية في مختلف المجالات لعقود مقبلة، على الرغم من أن مصادر الطاقة البديلة والجديدة تشهد أيضا نموا متوازيا، ولكن انخفاض تكلفة النفط الخام خاصة التقليدي الذي تنتجه أوبك سيمنحه عديدا من الميزات التنافسية، خاصة في ضوء التراجع السعري الكبير الذي شهدته السوق العالمية.

ستظل أوبك لاعبا رئيسيا في السوق بسبب أنها تمتلك ٧٠ في المائة من الاحتياطيات، بينما السعودية تمتلك ٢٢ في المائة من الاحتياطيات، وتنتج ٣٠ في المائة من إجمالي دول الأوبك، و٥٠ في المائة من إنتاج دول الخليج، على الرغم من التحولات والمتغيرات التي شهدتها سوق النفط، ولكن لن تنال متغيرات السوق من القوة الأساسية لمنظمة أوبك، وأن المتغيرات الحالية لا تمثل سوى صدمة مؤقتة، لن تغير مسيرة وتأثير أوبك بقيادة السعودية كأكبر منتج في السوق العالمية.

ملامح ومتطلبات السوق تغيرت، وتمتلك أوبك العديد من الآليات لمواجهة هذه المتغيرات بعيدا عن خفض الإنتاج في المرحلة المقبلة، إلا إذا وافقت الدول المستقلة خارج أوبك على التوحد، وأبدت السعودية استعدادها للمساعدة على تحسين أسعار النفط، لكن بشرط مشاركة المنتجين الآخرين في ذلك.

هناك تفاهمات متوقعة بين أوبك وروسيا قبل اجتماع يونيو القادم خاصة في ضوء ظروف السوق الراهنة التي تتعافى فيها السوق من مرحلة انخفاضات حادة دفع فاتورتها بشكل أساسي اقتصاد روسيا واقتصادات دول أوبك.

إشارتان بعثت بهما وزارة الطاقة السعودية إلى السوق النفطية في أسبوع واحد، مختلفتان تمام الاختلاف، الإشارة الأولى كانت رسمية على لسان وزير الطاقة السعودي خالد الفالح بلهجة هادئة وتدعو إلى التعاون بين المنتجين التي زادت من تفاؤل السوق بوجود صفقة لتجميد الإنتاج بين المنتجين الكبار للنفط عندما يلتقون في العاصمة الجزائرية لحضور الاجتماع الوزاري لمنتدى الطاقة الدولي الذي صرح وزير الطاقة الروسي بحضوره هذا الاجتماع.

رفعت هذه الإشارة الإيجابية أسعار النفط ١٠ في المائة خلال أربعة أيام فقط ليلامس برميل برنت في لندن ٥٠ دولار للبرميل تدعمها البيانات التي أظهرت بأن مخزونات النفط الخام الأمريكية تراجعت بصورة مفاجئة إلى ٢.٥ مليون برميل ما فاجأ المحللين الذين توقعوا زيادتها ٥٢٢ ألف برميل.

الإشارة الأخرى لم تكن رسمية بل صادرة عن مصادر غير معلنة وتمت عن طريق وكالة رويترز نشرتها في ٢٠١٦/٨/١٧، هذه الإشارة هي أكثر شدة وحزما بأنها ستزيد النفط في شهر أغسطس إلى مستوى قياسي جديد متجاوزة روسيا أكبر منتج للخام في العالم، ليصل إلى ١٠.٨ – ١٠.٩ مليون برميل يوميا، الذي يتجاوز روسيا التي تنتج نحو ١٠.٨٥ مليون برميل يوميا، حيث بلغ إنتاج السعودية في يونيو ١٠.٥٥ مليون برميل وزاد إلى ١٠.٦٧ مليون برميل في يوليو، لكن وفق هذه الإشارة التي تعتبرها الدول المنتجة خارج أوبك خصوصا روسيا بأنها إشارة سلبية فهبطت أسعار النفط.

وهو ما فهمته الدول المنتجة الكبيرة خصوصا خارج أوبك بأن زيادة الإنتاج السعودي للنفط من أجل أن يمنح السعودية نفوذا اكبر خلال المحادثات في سبتمبر ٢٠١٦ حيث يجتمع منتجون من منظمة أوبك ومن خارجها بهدف إحياء اتفاق لتجميد الإنتاج من أجل دعم الأسعار، خصوصا بعدما خرجت تصريحات من روسيا تبين عدم اهتمامها بتجميد الإنتاج، حيث صرح مسؤول دبلوماسي روسي بأن روسيا لا ترى أي اتفاق حول تجميد إنتاج النفط في الجزائر نظرا لأن إيران لم تظهر أي علامات على تغيير موقفها حول عدم رغبتها في الدخول في أي اتفاق، حيث رفعت إيران إنتاجها من ٣.٣٧ مليون برميل يوميا إلى ٣.٨٥ مليون برميل يوميا في يناير ٢٠١٦، وهي تريد أن يصل إنتاجها إلى ٤ ملاين برميل يوميا قبل العقوبات، بل صرح وزير النفط الإيراني أمام البرلمان أنه ينوي رفع مستوى الإنتاج إلى ٤.٦ مليون برميل خلال الخمس السنوات القادمة.

بسبب التصريحات والتكهنات حول تجميد الإنتاج استفاد من تلك التصريحات المضاربون الذين تمسكوا بالعقود الآجلة لفترة أطول على أمل أن ترتفع الأسعار، رغم هناك سرعة في بيع الأسهم النفطية المقترضة (البيع على المكشوف) بسبب المراهنة على انخفاض أسعارها بسبب المراهنة على انخفاض أسعار النفط، رغم أن العقود الآجلة للخام ارتفعت بنحو عشرة دولارات أو ما يعادل نحو ٢٥ في المائة.

السوق النفطية التي عاشت منذ منتصف ٢٠١٤ أسوأ اضطراب منذ الثمانينات، والمنتجون لم يقدموا تغيرا كبيرا في مواقفهم السابقة، فكلهم على اتفاق منذ فشل اجتماع الدوحة في أبريل ٢٠١٦، صحيح أن النفط قد يخترق حاجز ال٥٠ دولارا، لكن على المدى المنظور فإن الأسعار ستتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ لفترة طويلة من الزمن، لعدة أسباب دخول منافسين جدد حيث تصدر ليبيا الآن فقط ٢٠٠ ألف برميل بينما كانت تصدر قبل الحرب الليبية نحو ١.٥ مليون برميل، كذلك العراق وإيران، كما أكدت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في ٢٠١٦/٨/١٩، إن المنتجين أضافوا عشر منصات حفر نفطية جديدة ليصل العدد الإجمالي للحفارات

إلى ٤٠٦ حفارات عاملة مقارنة مع ٦٧٤ قبل عام، وتعتبر أطول موجة زيادة بعد انخفاض الحفارات في عام ٢٠١٥ عندما وصلت أسعار النفط أدناها إلى ٢٧ دولار للبرميل في أبريل ٢٠١٤.

وبجانب موقفي روسيا وإيران فإن وزير النفط النيجيري إيمانيول كاتشيكو أوضح في ٢٠١٦/٨/١٦ بأن أوبك لن تخفض الإنتاج خصوصا وأن حصتها من السوق العالمية ليست سوى الثلث تقريبا، ما يعني أنه ليس من العدل أن يطلب من دول أوبك التي تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطيات وتنتج فقط الثلث أن تجمد الإنتاج بينما الدول التي خارج أوبك وتنتج بقية الثلثين لن تقدم على تجميد الإنتاج، بل من العدل أن تطالب دول الأوبك أن تجمد الدول المنتجة من خارج أوبك أولا ثم تقتدي بها دول أوبك.

حيث نشرت أوبك تقريرا إحصائيا عن اجتماعات أوبك منذ ٢٠١٢ حتى الآن تسع مرات ولم يتفقوا على تغيير مستوى الإنتاج لو مرة واحدة، في حين اجتمعوا منذ عام ١٩٨٢ إلى ٢٠١٦ نحو ١١٧ مرة ولم يغيروا مستوى الإنتاج سوى في ٥٢ اجتماعا.

فتجميد الإنتاج ليس مجدي على الأرجح، وترك إنتاج النفط لقوى السوق العرض والطلب التي يحركها السعر، حيث أصبح واضحا أن تراجع الاستثمارات نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى نقص المعروض، وهناك ضغوط سوقية بفعل تقارير توقف أنشطة مصاف في الولايات المتحدة وإن عاد نشاطها مرة أخرى عندما ارتفعت أسعار النفط فوق ٤٠ دولارا، بفضل تراجعت مخزونات النفط ٢.٥ مليون برميل وبفضل تراجعت البنزين بنحو ٢.٧ مليون برميل متجاوزة التوقعات بانخفاض قدره ١.٦ مليون برميل.

الفترة الحالية تشهد تنسيقا ورغبة أكبر في التعاون بين السعودية وروسيا، ليس فقط حول تثبيت الإنتاج بعدما اقتنعت روسيا بأنها غير ذات جدوى، بل سيكون هناك تعاونا على المدى الطويل خصوصا وأن وزير الطاقة الروسي صرح بأن التعاون مع السعودية أبعد من الطاقة النووية، فجولة وزير الطاقة الفنزويلي

للدول المنتجة لن تكون ذات جدوى ولا تصب في محاولة تثبيت الإنتاج لأن المرحلة قد تجاوزتها.

تدرك السعودية أن هناك حالة من المنافسة بين كبار المنتجين على اقتناص أسواق جديدة خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، باعتبار أنها ستكون محور الطلب على الطاقة في السنوات المقبلة، خصوصا وأن إندونيسيا وماليزيا وبقية دول آسيا والمحيط الهادئ تتمتع بفرص نمو واسعة، ما يجعلها في أعين كبار المنتجين التقليديين للنفط والغاز، حيث دخول روسيا لهذه الأسواق الجديدة يعد إنجاز كبير بالنسبة لها وهي التي تشعل المنافسة بينها وبين السعودية في هذه الأسواق الواعدة.

لذلك الكفة تميل للسعودية بسبب أن الجميع يبارز بسلاح واحد بينما السعودية تبارز بسلاحين، فهي تمتلك قدرة تصديرية في المنتجات البترولية لا تقل أهمية عن النفط الخام، حيث أظهرت البيانات بأن متوسط صادرتها من النفط الخام في النصف الأول من ٢٠١٦ بلغت ٧.٥٢ مليون برميل يوميا ارتفعت فقط من النصف الأول من عام ٢٠١٥ من ٧.٤٦ مليون برميل، لكنها صدرت مواد بترولية بنحو ١.٤٢ مليون برميل يوميا في المتوسط تزيد بنسبة ٥٠ في المائة عما صدرته في عام ٢٠١٥، وبهذه الكمية هي أكبر دولة مصدرة للمنتجات البترولية خصوصا الصين والهند حيث بلغت صادرات الهند ١.٣٩ مليون برميل، فيما بلغت صادرات الصين نحو ٩٣٨ مليون برميل.

هذا يعطي السعودية مرونة أكبر ويعظم من العوائد الاقتصادية، خصوصا وأن مثل هذه المصافي بحاجة إلى استثمارات كبيرة لا تمتلكها كافة الدول، كما توفر فرص عمل ودخل محليا، حيث لدى شركة أرامكو حصص في طاقة التكرير تزيد على خمسة ملايين يوميا داخل وخارج السعودية، بما يجعلها ضمن الشركات الرائدة في مجال صناعة المنتجات النفطية على مستوى العالم.

واستطاعت السعودية تخفيض حرق النفط في محطات الكهرباء المحلية بنسبة بسيطة جدا في النصف الأول من ٢٠١٦ ليصل إلى ٤٧٤ ألف برميل يوميا مقارنة

بنحو ٤٧٨ ألف برميل يوميا في الفترة نفسها من ٢٠١٥، فيما ارتفع الطلب على النفط محليا في المصافي المحلية الذي ارتفع إلى ٢.٤٩ مليون برميل يوميا بزيادة قدرها ١٧ في المائة عن متوسط ٢٠١٥ البالغ ٢.١٤ مليون برميل وهو ما يجعل السعودية تتجه نحو التوسع في شبكات النقل العام والسكك الحديدية لتقليل عدد السيارات.

سوق الطاقة تشهد تغيرات سريعة ومتلاحقة، ويمكن وصف المرحلة الحالية بأنها مرحلة تقوم على تنويع الموارد والثورة التكنولوجية وهو ما أدى إلى نقلة نوعية في مشاريع الطاقة التي بدأت برية ثم اتجهت إلى المشاريع البحرية واتجهت حاليا إلى مشاريع المياه شديدة العمق، لذلك ستتجه سوق الطاقة إلى التوازن التدريجي بين العرض والطلب.

السعودية مهتمة برفع مستويات الكفاءة لدى شركة أرامكو عملاق الطاقة الذي أصبح التحدي الأكبر وموضوع التنافس الدولي الواسع وهي كلمة السر في التغلب على صعوبات السوق التي تتسم بالتقلبات المستمرة، فمثلا شتات أويل بدأت في هذا الصدد برنامجا لكفاءة الطاقة اعتبارا من العام الجاري قد يحقق وفورات تصل إلى ١.٧ مليار دولار، كما ستركز على مرونة الإنفاق الرأسمالي خلال العامين المقبلين ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وقد نجحت الشركة في خفض الإنفاق على أنشطة التنقيب والاستكشاف إلى مليار دولار خلال عام ٢٠١٥، من مستويات سابقة في السنوات الماضية تجاوزت ثلاثة مليارات دولار.

لذلك تتجه شركة أرامكو إلى رفع كفاءة مستوى الشركة، مع التركيز على تنمية في المعروض النفطي على المدى الطويل، وهي إستراتيجية تجعلها لا تهتم كثيرا بتجميد إنتاج النفط، بل تركز بالتوجه نحو مصافي التكرير الذي يعاني العالم نقصا في الإمدادات بسبب أنها بحاجة إلى إنفاق رأسمالي كبير، بجانب تحويل الصناعات الأساسية إلى صناعات نهائية بمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تركز على أن يتجاوز معدل النمو في القطاعات غير النفطية إلى أكثر من ٤ في المائة في العامين المقبلين.

موقفا روسيا والسعودية متطابقان حيال إنتاج النفط وسعره:

أكد وزير الطاقة الروسي إلكسندر نوفاك بأن موقفي روسيا والسعودية متطابقان فيما يتعلق بأسعار النفط المستقبلية وعدم الرغبة في تخفيض الإنتاج المصطنع، ذلك أن السوق وحدها قادرة على ضبط الإنتاج، كما أكد الوزير إلى أن توقعات البلدين حول أسعار النفط تتطابق أيضا.

بكل صراحة أعلن الوزير الروسي أن الأسعار تعتمد غالبا على تكلفة إنتاج النفط الصخري حاليا، مشيرا إلى أن أسعار النفط ستشكل انطلاقا من تكلفة ومستوى إنتاج النفط الصخري، وهو ما يؤكد أن السعودية أكدت نفس النظرة عندها اتهمت بأنها تسعى لخدمة الاقتصاد العالمي بعد تنسيق مواقفها مع دول العشرين.

وفي تقرير صادر عن منظمة أوبك يؤكد أيضا وجهة نظر السعودية، بأن إنتاج المستقلين وراء عدم استعادة النفط مستوياته المرتفعة، فإنتاج المنظمة الثابت عند ٣٠ مليون برميل يوميا، فيما بلغ إنتاج أوبك في شهر يونيو ٢٠١٥ ٣١.٧ مليون برميل يوميا، (بلغت إمدادات النفط السعودي مستوى قياسيا ١٠.٣٥ مليون برميل يوميا في الشهر ذاته، وبلغ الإنتاج العراقي مستوى قياسيا آخر عند ٤.١٢ مليون برميل)، وأن الإنتاج من خارج أوبك الذي يصل إلى ٥٥.٩٥ مليون برميل يوميا وهو المسؤول عن عدم استعادة مستويات مرتفعة من الأسعار.

ترى السعودية أن حل مشكلات سوق النفط بشكل فردي من دولة مهما عظم تأثيرها وتضخم إنتاجها غير ممكن، لأن عالم اليوم قائم على التعددية، والعمل الجماعي، خاصة في مواجهة الأزمات، مثل الأزمة الحالية التي أدت إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، لذلك ترى السعودية إلى أهمية العمل في إطار دولي موحد ومنسق ومتنام، من أجل إيجاد السبل الفعالة والقوية لمواجهة التحديات الراهنة والتغلب عليها.

حدة المنافسة على الحصص السوقية ستتراجع أمام التوصل إلى برامج تعاون بين كبار المنتجين داخل أوبك وخارجها، وأن الانخفاضات الحادة في أسعار النفط لن تستمر، وستؤدي حتما إلى خروج جديد لمنتجي النفط الصخري الأمريكي بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وصعوبة المواءمة الاقتصادية، مما سيؤدي إلى تقلص المعروض خاصة من جانب الإنتاج الأمريكي.

ما زال الإنتاج الصخري الأمريكي حتى الآن مرتفعا على الرغم من تراجع الأسعار، بسبب التحسن النسبي في الأسعار، ما جعل المنصات تعاود الزيادة، الذي سجل الإنتاج مستوى قياسيا جديدا عند ٩.٦٢ مليون برميل يوميا في شهر يونيو ٢٠١٥.

والجميع يتنافس الآن لتخفيض تكاليف الإنتاج والتغلب على عقبات السوق، لكن يظل نفط الشرق الأوسط يتمتع بمزايا نسبية وهو أرخص بشكل كبير في تكاليف الإنتاج.

وتنظر شركات النفط إلى زيادة الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي؛ لأنها تعتبر الاستقرار أهم بكثير من انخفاض الأسعار، رغم تأثير الأخير في الاستثمارات، ولكن التواؤم معه بتبني سياسات جديدة أكثر تقشفا، وبالفعل أجلت شركات النفط إنفاق رأسمالي حجمه نحو ٢٠٠ مليار دولار على مشاريع النفط والغاز.

وجاءت تخمة المعروض العالمية نتيجة ارتفاع كبير في إمدادات النفط الأمريكية، بدعم من ثورة الإنتاج الصخري، وقرار أوبك عدم خفض الإنتاج، إذ آثرت المنظمة حماية حصتها في السوق في مواجهة منافسيها.

المعروض سيسير بوتيرة أبطأ في عام ٢٠١٦ عما كان عليه في عام ٢٠١٤ بسبب أن إمدادات المعروض تأتي من الاحتياطيات الجديدة في المياه العميقة، وليس من إمدادات الخام من الحقول البرية.

وبحسب وكالة الطاقة، فإن المعروض من خارج أوبك يتجه إلى التباطؤ على ما يبدو، لينمو بواقع مليون برميل يوميا عام ٢٠١٥، ويبقى مستقرا في عام ٢٠١٦ بعد ارتفاعه ٢.٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤.

لكن نمو الطلب العالمي على النفط كما تذكر وكالة الطاقة، بأنه بلغ ذروته على ما يبدو في الربع الأول من عام ٢٠١٥ عند ١.٨ مليون برميل يوميا، وسيواصل التراجع بقية العام، ولفترة في العام المقبل، خصوصا بعد مخاوف ضعف أداء الاقتصاد الصيني، وبسبب احتمال زيادة المعروض من إيران، بعد توقيع الاتفاقية النووية، ورفع العقوبات عن إيران، إذا ما التزمت ببنود الاتفاقية.

ما زالت الصورة أكثر قتامة، وترى شركة بريتش بتروليوم أن الأسعار ستظل ضعيفة في الأمدين القصير والمتوسط.

صرح وزير الطاقة الروسي إلكسندر نوفاك بأن اتفاقا عالميا لتجميد إنتاج النفط قد يجري توقيعه في ١٧ أبريل في الدوحة، ورجح عدد من المختصين بأنه ستكون إيران وأذربيجان وليبيا خارج اتفاق تجميد إنتاج النفط.

نجحت إستراتيجية السعودية في التمسك بحصص الإنتاج التي فرضت على الدول المنتجة خارج أوبك أن تطالب بتثبيت الإنتاج في يناير ٢٠١٦ كخطوة أولى نحو امتصاص الفائض من السوق، حيث تراجعت الأسعار بنحو ٦٥ في المائة منذ ذروة يونيو ٢٠١٤ بسبب تخمة المعروض، والعرض يفوق الطلب.

حيث تشير التقارير إلى أن فائض معروض قدره ٧٦٠ ألف برميل يوميا في ٢٠١٦ إذا واصلت منظمة أوبك الضخ بمعدل فبراير ٢٠١٦ ارتفاعا من ٧٢٠ ألف برميل يوميا وفقا لتقرير شهر فبراير، خصوصا وأن السعودية لم تجد بديل عن هذه الإستراتيجية معتمدة على رصيدها النقدي عند ٢.٢ تريليون ريال بنهاية فبراير ٢٠١٦.

بينما روسيا مع الضربة المزدوجة من العقوبات الغربية وانخفاض أسعار النفط والغاز، فأصبحت الشركات الروسية في حلقة مفرغة، كلما كانت أكبر عليها العمل بشكل أسرع للحفاظ على الإنتاج ثابتا، خصوصا مع تراجع حقول سيبيريا الغربية الضخمة التي تم تطويرها في زمن الاتحاد السوفيتي، حيث تحتاج روسيا إلى الاستثمار بمقدار أكثر بكثير للحفاظ على استمرار إنتاج النفط، لذلك من غير المؤكد ما إذا كانت روسيا قادرة على الحفاظ على الإنتاج في

المستويات الحالية على المدى المتوسط إلى الطويل، وهي أولوية أساسية لحكومة الرئيس فلاديمير بوتين التي كانت تعتمد على نصف إيراداتها من النفط والغاز.

لهذا تدعم روسيا إنجاح اتفاقية تجميد إنتاج النفط، حيث بذل بوتين جهودا كبيرة من أجل دعم الاتفاق المبدئي بين: السعودية، وروسيا، وقطر، وفنزويلا؛ لتجميد الإنتاج عند مستويات يناير، بعد اجتماع بوتين مع رؤساء الشركات النفطية الروسية للتأكد من رغبتهم في تجميد إنتاجهم، ثم حاولت روسيا إقناع دول أوبك أن يقام اجتماع المنتجين في سان بطرسبرغ، لكن البوصلة في الأخير تحولت إلى الدوحة بحجة أن قطر ترأس هذا العام للمؤتمر الوزاري للمنظمة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قام وزير الطاقة الروسي بالكثير من الاتصالات مع المنتجين من أجل التنسيق لحضورهم إلى الاجتماع.

هنا يتوقف الكثيرون كيف نجحت السياسة النفطية السعودية في جعل روسيا تتنازل عن كبريائها وتغير من موقفها تجاه السوق والأسعار؟ وتكون أول المبادرين لإنجاح هذا الاتفاق بعدما كانت ترفض أي خفض وأي تعاون مع المنظمة وترك السوق لتصحح نفسها؟

بعد تراجع الاقتصاد الروسي وحسب الإحصاءات الروسية ارتفع عدد الذين يمكن تصنيفهم كفقراء في روسيا بنحو ٣.١ مليون شخص عام ٢٠١٥، ليصل الإجمالي إلى ١٩.٢ مليون شخص، وهو أعلى معدل منذ عام ٢٠٠٦، وسط ركود في الاقتصاد الروسي، وانكمش الاقتصاد الروسي بنسبة ٢.٧ في المائة في فبراير ٢٠٦ مقارنة مع شهر يناير، ولم تنجح روسيا أن تستمر في المقامرة بالاقتصاد الروسي والاستمرار في لعبة الروليت الروسي، وترك أسعار النفط تهبط حيث وجدت الإصرار في السياسة النفطية السعودية ترك الأسعار للسوق دون أن يكون لها قاع إذا لم يكن هناك اتفاق بين المنتجين.

التوافق السعودي الروسي بشأن الإنتاج سيعيد الاستقرار إلى سوق الخام، بل هي تدشن لمرحلة تعاون جديد مع دول الاستهلاك، رغم ذلك تشكك المبادرة الأوربية للطاقة بأن اشتراط إجماع المنتجين على تجميد الإنتاج هدف صعب، رغم أن

الغالبية العظمى مقتنعون بجدواه الاقتصادية، وهم يدركون أن الأسعار مرتبطة أيضا بارتفاع حجم المخزونات والذي جاء متواكبا مع ارتفاعات مستمرة في سعر صرف الدولار أمام بقية العملات الرئيسية، الذي أدى إلى خسارة بنحو ٤ في المائة في أسعار الخام وهبوط سعر البرميل إلى أقل من ٤٠ دولار.

الأسواق تعاني من مخاوف ضعف معدلات الطلب والاستهلاك في ضوء استمرار ارتفاع المخزونات على الرغم حدوث تراجعات حادة في الإنتاج الأمريكي وتقلص الحفارات وأنشطة الحفر في الولايات المتحدة، رغم ذلك هناك عدد من الايجابيات التي ما زالت مؤثرة في السوق، ومنها تراجع المخاوف من طفرة الصادرات الإيرانية في ضوء تأكيدات بان الاستثمارات الأجنبية سيكون إقبالها على القطاع النفطي الإيراني محدود، بل إن الصادرات الإيرانية تواجه عقبات تخزينية للتصدير إلى أوربا، مع افتقارها لاستثمارات ب٤٠ مليار دولار.

تعتبر وكالة الطاقة الدولية أن الأسوأ في أسعار النفط انتهى، وأن التعافي سيكون في عام ٢٠١٧ حيث يتوقع أن تمتص السوق تخمة المعروض، وكثير من المستثمرين يرون استمرار أسعار النفط بين ٣٠-٤٠ دولار بأن كثير من شركات التشغيل ستعاني ومن المرجح أن تخسر، والأساسيات في سوق النفط لم تتغير حيث لا يزال هناك كثير من العرض، وكثير من المخزون، ويخشى كثير من المحللين تجديد التركيز على الأساسيات التي تقوم عليها سوق النفط، ربما يوقف الانتعاش الأخير لشركات الطاقة في أسواق السندات والأسهم.

كما يطالب المستثمرون من أجل اقتناء سندات أخطر شركات الطاقة الأمريكية بعلاوات إضافية، زيادة على عوائد سندات الخزانة الأمريكية، المعروفة بأسعار الفائدة الخالية من المخاطر، تقلص بواقع الثلث تقريبا خلال شهر واحد فقط بعد وصوله إلى مستوى قياسي في ١١ فبراير، وفقا لبيانات من بانك أوف أمريكا ميريل لينش.

بعد ارتفاع أسعار النفط نتيجة التوصل لاتفاق تجميد إنتاج النفط، ارتفعت أسعار كثير من أسهم شركات الطاقة أعلى من أدنى مستوياتها لهذا العام

٢٠١٦، وصعد مؤشر ستاندر آند بوز ٥٠٠ لقطاع التنقيب والإنتاج بنسبة ٨.٥ في المائة بعد تراجع بنسبة ٢١.٨ في المائة للعام في ٢٠ يناير ٢٠١٦ وصل إلى ٢٤.٩ في المائة، كما ارتفعت أسهم شركة تشيزابيكي إينرجي بنسبة ٨٤ في المائة على مدى ثلاثة أيام في مارس ٢٠١٦، في حين ارتفعت السندات التي أصدرتها المجموعة المثقلة بالديون والمستحقة في عام ٢٠٢٢ ثلاثة أضعاف عن مستوى متدنٍ ذهبت إليه في فبراير من نفس العام.

كما يخشى كثير من المحللين أن ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من ٤٠ دولار للبرميل أن يثبت أن الأسعار تؤذي نفسها بيدها؛ لأن هذا المستوى يمكن أن يشجع شركات الإنتاج في الولايات المتحدة على إعادة تشغيل المضخات، أي تشعر بالإغراء للإنتاج مرة أخرى، الأمر الذي يطيل من ديناميكية العرض المفرط.

كما أن ديون شركات النفط الهائلة تعيد تشكيل المشهد الاقتصادي، فمنذ صيف عام ٢٠١٤ خسر المستثمرون في شركات النفط والغاز أكثر من ١٥٠ مليار دولار من قيمة سنداتهم، وأكثر من تريليوني دولار من قيمة أسهمهم، حيث تضاعفت ديون صناعة النفط والغاز منذ عام ٢٠٠٦-٢٠٠١٤ نحو ٣ مرات من ١.١ تريليون دولار إلى ٣ تريليونات دولار، حيث بلغ الإنفاق الرأسمالي لأكبر ١٨ شركة نفط في العالم قفز من ٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٣٥٦ مليار دولار عام ٢٠١٣، حتى أصبحت مجموعة من آليات صناعة النفط التي تباع في المزادات الأمريكية الآن بأسعار زهيدة، مقارنة بأسعارها وهي جديدة، فقطع جديدة قيمتها ٤٠٠ ألف دولار تم بيعها بنحو ٦٥ ألف دولار.

تعرضت بعض شركات إنتاج النفط والغاز الأمريكية الأصغر حجما، التي قادت ثورة الزيت الصخري، للتعثر وبحسب شركة المحاماة هاينز آند بون دخل ٥٢ منها عالم الإفلاس منذ بداية ٢٠١٥. وفقا لمبدأ التحليل الفني فإنه مع كل موجة ارتفاع للنفط، لابد أن تقابلها مقاومة تمنعها من الوصول إلى نقاط دعم جديدة، لكن مع قيم تداول عالية من شأنها كسر نقاط المقاومة للوصول إلى مستويات

سعرية أعلى، بينما تصريحات المسؤولين هي نقاط دعم مؤقته حتى تبدأ بالتلاشي.

بحث النفط عن ضالته في اجتماع الجزائر غير العادي وغير الرسمي على هامش اجتماع مؤتمر الطاقة العالمي في ٢٠١٦/٩/٢٨، ورغم تواضع مخرجات اجتماع الجزائر إلا أن البعض يعول على اتفاق الجزائر الذي يعتبر الخفض المحدود للإنتاج في أول اتفاق من نوعه منذ ٢٠٠٨ وسط تزايد الضغوط الناجمة عن هبوط أسعار النفط.

ارتفعت الأسعار فور توصل المجتمعين في الجزائر إلى خفض محدود للإنتاج يتراوح بين ٣٢.٥ مليون و٣٣ مليون برميل يوميا من ٣٣.٢٤ مليون برميل يوميا من إنتاج أوبك حيث ارتفعت الأسعار نحو ٦ في المائة وأغلق على أكثر قليلا من ٤٩ دولارا بعد أن كسر حاجز ٥٠ دولارا في أخر جلسات الأسبوع الذي سبق الاجتماع.

لكن مع تجدد تخمة المعروض الذي لم تعالجه منظمة أوبك في اجتماعها في الجزائر، فضلا عن الاتفاق التي توصلت إليه والذي لم يعلن عن تفاصيله حتى الآن، ومن المتوقع أن تتضح معالم الاتفاق في اجتماع أوبك في نوفمبر ٢٠١٦.

وعلى صعيد زيادة المعروض في السوق، أظهرت بيانات وزارة الطاقة الروسية في ٢٠١٦/١٠/٢ ارتفاع إنتاج النفط الروسي بشكل قياسي إلى ١١.١١ مليون برميل يوميا في سبتمبر ٢٠١٦ من ١٠.٧١ مليون برميل في أغسطس من نفس العام، وهو الأعلى مستوى إنتاج منذ عام ١٩٩١ من أجل أن تنفق على تكاليف الحرب في سوريا التي تورطت فيها، لكن يمكن أن تكون أمريكا طرف مؤثر خصوصا وأنها ترفض إنهاء الأزمة السورية لمزيد من إنهاك الاقتصاد الروسي، لذلك حتى أمريكا يمكن تقف حجر عثرة أمام ارتفاع أسعار النفط بسبب أنها تتحكم في مخزونات النفط التي يمكن ضخ كميات كبيرة في السوق تلعب دورا في تخفيض أسعار النفط وهو ما تدركه روسيا.

لذلك فاجأ وزير النفط الروسي إلكسندر نوفاك منتجي النفط والدول الأعضاء في أوبك بعد التزام بلاده بتخفيض الإنتاج الخام، بعدما رحب بقرار أوبك لتخفيض

الإنتاج في اجتماع الجزائر وهو ما كانت تحذر منه السعودية أنها تتمسك بحصص الإنتاج إلى أن يتعاون المنتجون المستقلون مع أوبك، ولن تقبل بتخفيض الإنتاج الآحادي لأوبك على غرار الماضي، وأن الحاضر والمستقبل لن تقبل باستمرار نفس الإستراتيجية والتي لن تؤتي أكلها مادامت الدول المستقلة لن تشترك في مثل هذا الخفض.

رغم أن إلكسندر نوفاك وزير الطاقة الروسي في ٢٠١٦/٩/٣٠ أكد بأن بلاده ستجد الآليات والأدوات اللازمة لتثبيت إنتاج النفط إذا توصلت إلى اتفاق مع منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك بشأن الحد من الإنتاج، وصرح نوفاك بأنه سيلتقي خالد الفالح وزير الطاقة والثروة المعدنية السعودي من أجل عقد اجتماع للجنة حكومية مشتركة في الرياض.

وترغب روسيا في وصول الأسعار إلى ما بين ٥٠ – ٦٠ دولارا للبرميل ما يتيح مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وتوقع غولدمان ساكس إذا تحققت نتائج اجتماع الجزائر على أرض الواقع فإنه يضيف للأسعار ما بين ٧ – ١٠ دولارات في النصف الأول من العام ٢٠١٧ خصوصا إذا تراجع الإنتاج ما بين ٤٨٠ و ٩٨٠ ألف برميل يوميا، وقالت فيتش للتصنيف الائتماني إن خفض إنتاج أوبك يدعم تعافيا بطيئا لأسعار النفط وليس انتعاشا قويا، الغريب أن غولدمان ساكس وفيتش لم يشيرا إلا إلى تخفيض أوبك ولم يشيرا إلى تخفيض الدول المنتجة المستقلة، لكن فنزولا أكبر متضرر من انخفاض أسعار النفط تبحث عن إقامة تحالف للدول المنتجة الكبرى.

وهناك تفاؤل يسود الأسواق بعد اتفاق أوبك وأن الاجتماع يدشن لحقبة جديدة من التعاون الدولي ينهي حرب الأسعار والمنافسة على الحصص السوقية، رغم أن الغموض يحيط بآليات تنفيذ اتفاق الجزائر وغياب الشفافية قد يقود إلى عودة الانخفاضات السعرية، بسبب أن هناك توقعات بقفزة في الإنتاج في أوبك وروسيا قبل اجتماع نوفمبر، إلا أن البعض يرى أن الاتفاق الجديد ليس هشا كما يعتقد

البعض بل يمكن تطويره وبلورة آليات تنفيذه في الاجتماع المقبل في نوفمبر ٢٠١٦.

هناك من له مصلحة في إبقاء أسعار النفط منخفضة ووضع السوق في حالة من التوتر، وهو داخل حتى في الحملة الانتخابية بين كلينتون وترامب، فالمنطقة الشرقية من الولايات المتحدة تضم عددا أكثر المناطق السكانية كثافة في الولايات المتحدة، في حين تمثل تلك المدن سوقا محتملة وضخمة، إلا أنها تعارض بشدة فكرة وجود البنية التحتية الخطيرة تحت أراضيها، وشركة الأنابيب المعتادة على شق طريقها في ولاية تكساس لقيت معارضة قوية في ولايات مثل نيويورك وكونيتيكت وسط تصاعد الجدل تم تأخير أو رفض أو إلغاء مشاريع تقدر قيمتها مليارات الدولارات.

كما أكدت كلينتون أنها ستفرض لوائح جديدة بعد فوزها بالرئاسة على أن يكون هناك كثير من الأماكن التي سيستمر فيها حدوث التكسير، خصوصا بعدما لعب الغاز دورا مهما في خفض تكاليف الطاقة والتلوث، فمن يشجع الاستمرار في مواصلة التكسير يدعم نتائج اجتماع الجزائر، لكن دعاة حماية البيئة الذين يشعرون بالقلق إزاء إمدادات المياه ونوعية الهواء فهم الذين يؤيدون الضغط على الأسعار عن طريق المخزونات، بعدما ارتفعت أسعار النفط تباشر ٢٢ منصة أعمال حفر في ولاية بنسلفانيا منخفضة من ١٠٩ من المنصات قبل ٥ أعوام.

أسواق النفط يمكن أن تتجه نحو التوازن مع سقف إنتاج أوبك وروسيا حتى وإن وصل إلى مستويات قياسية وذلك لحاجة ودعم أساسيات السوق لها، تأييد السعودية لخفض الإنتاج كان كلمة السر في نجاح اجتماع الجزائر بعدما حققت إستراتيجية التمسك بالحصص ثمارها وهو الضغط على المنتجين المستقلين بالتعاون مع دول أوبك.

كيف تواجه دول أوبك انتعاش أسعار النفط الذي سيكون أبطأ من المتوقع؟:

توقعت منظمة أوبك في تقريرها العاشر عن آفاق النفط العالمية لعام ٢٠١٦ بأن يكون انتعاش أسعار النفط أبطأ من المتوقع، وافترضت في التقرير متوسط أسعار نفط ٦٥ دولار للبرميل في عام ٢٠١٢، ويتناقض هذا التقرير مع تقريرها السابق لعام ٢٠١٥ الذي توقع متوسط أسعار ٨٠ دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

يبدو أن إستراتيجية التمسك بالحصص التي تمسكت بها السعودية ساهمت في الضغط على أسعار النفط وحدت من نمو الإنتاج من خارج المنظمة، مما فرض على الدول المنتجة خارج المنظمة خصوصا روسيا في طلب التعاون والتنسيق مع المنظمة مع أكبر دولة منتجة داخل المنظمة وهي السعودية.

أي أن السعودية وروسيا يقودان سوق النفط العالمي من أجل البحث عن استقراره على المدى المتوسط والبعيد، وإعادة التوازن إلى أساسيات السوق العرض والطلب، لكن مخزونات النفط العالية لا تزال مصدر قلق كبير، ورغم أن وزير الطاقة السعودي يحث على خفض الإنتاج إلى ٣٢.٥ مليون برميل يوميا، في المقابل زادت المملكة الشحنات بواقع ٥٠٧ آلاف برميل يوميا في سبتمبر ٢٠١٦ ارتفع من ٧.٣٠٥ مليون برميل يوميا إلى ٧.٨١٢ مليون برميل يوميا، بإجمالي إنتاج نحو ١٠.٦٥٠ مليون برميل، اعتبرتها ورقة حاسمة تستخدمها في مفاوضات أوبك لتثبيت إنتاج المنظمة أو خفضه قبل أن يتوصلوا إلى اتفاق في اجتماع نوفمبر ٢٠١٦.

نجد أن بوتين خلال مؤتمر صحافي في ليما بعد حضور اجتماع قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك) قال سنفعل كل ما يتوقعه منا شركاؤنا من أوبك، تجميد إنتاج النفط الخام ليس مشكلة بالنسبة لنا، وأكد أن شركات النفط الروسية مستعدة لفعل ذلك، وأنه يرى أن هناك احتمالا كبيرا للتوصل للاتفاق الذي يهدف إلى تعزيز الأسواق ورفع الأسعار خلال اجتماع أوبك، وبالفعل هناك توافق بين الخبراء على خفض الإنتاج لمدة ٦ أشهر لموافقة جماعية ودعم روسي، قبل اجتماع الوزراء رقم ١٧١ لمنظمة أوبك،

وسيكون أول خفض لإنتاج دول أوبك منذ نحو ثماني سنوات، وبالتحديد منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

الإنتاج من تشكيلات النفط الصخري المنخفض التكلفة من المتوقع أن يصل ٤.٥٥ مليون برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٢٠ وقد يصل إلى ذروته إلى ٦.٧ مليون برميل، مما فرض على منظمة أوبك اعتماد استراتيجية جديدة تتحكم في سياسات الطاقة المستقبلية، لذلك هي تبحث عن كيفية تطوير أسواق النفط ومزيج الطاقة العالمي وآثار تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ التي هي واضحة في مزيج الطاقة العالمي وهو السيناريو المرجعي لهذا التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة ومكاسب الغاز الطبيعي الذي يشهد نموا من حيث القيمة المطلقة.

رغم ذلك فإن الطاقة المتجددة رغم نموها السنوي الذي يصل إلى ٦.٦ في المائة لكن لن تكون حصته الإجمالية في مزيج الطاقة العالمية سوى ٤.٧ في المائة بحلول عام ٢٠٤٠، لذلك يبقى التفاؤل يعم أسواق النفط، وتفعيل اتفاق الجزائر نقطة الانطلاق خصوصا بعدما بدأ يزداد بشكل أكبر بين كبار اللاعبين في السوق النفطية، ما جعل بنك (غولدمان ساكس) يرفع توقعاته لأسعار النفط خلال مطلع عام ٢٠١٧ إذا ما تم التوصل إلى اتفاق بشأن خفض الإنتاج بنحو ٤ في المائة من الإنتاج الحالي بما يحقق الاستقرار في الأسواق العالمية.

حيث يعد بنك (غولدن ساكس) أحد أكبر البنوك التي تستثمر في سوق النفط، ارتفاع متوسط سعر أسعار الخام الأميركي إلى ٥٥ دولارا للبرميل خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بتوقعات سابقة أشارت إلى أن متوسط الأسعار سيتراوح بين ٤٥ دولارا للبرميل و٥٠ دولارا للبرميل، وذلك على افتراض تخفيض إنتاج أوبك ما بين ٣٢.٥ - ٣٣ مليون برميل يوميا وتجميد إنتاج روسيا.

ويرى البنك أن خفض إنتاج منتجي النفط منخفض التكلفة يحد من تفاقم المخزونات التي يمكن أن ترتفع ٧٠٠ ألف برميل يوميا خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، بعدما بقيت الأسعار منخفضة لأكثر من عامين، وارتفعت التعاقدات

الآجلة لخام برنت إلى مستويات حول ٤٨ دولارا للبرميل، فيما ارتفع سعر خام تكساس الوسط الأميركي إلى ٤٦.١٤ دولار للبرميل.

إذا تراجع الأسعار فرض الوحدة على أعضاء أوبك، ولم يكن تخوف دول أوبك فقط من تحذيرات وكالة الطاقة من انتعاش واسع في إنتاج الصخري مع خفض أوبك للإنتاج مما يرفع الأسعار الذي يمكن النفط الصخري مرتفع التكلفة من الإنتاج، بل كذلك هناك قمة عالمية للطاقة مطلع عام ٢٠١٧ لتعزيز الأسواق وحماية المناخ الذي وقعت عليه السعودية في باريس، وهذا الاجتماع يشجع على الابتكار واستخدام التقنيات المتقدمة.

حيث جرى تدشين مبادرة مشتركة بين وزارة الطاقة في الإمارات والمجلس الأطلسي الأمريكي وهي المرة الأولى التي يستضيف فيها المجلس الأطلسي هذا الحدث الأبرز في دول مجلس التعاون الخليجي وهدفها استكشاف التأثيرات الجيوسياسية والاقتصادية لأسواق الطاقة والتقنية سريعة التغير.

إذا هناك نظام جديد ناشئ لسوق النفط والغاز وتقنيات الطاقة المتقدمة في سياق تحول قطاع الطاقة وتغير المناخ، فنجد في بريطانيا تواجه التلوث بتطبيق معايير الانبعاث على محطات توليد الكهرباء وأن تخضع محطات توليد الكهرباء التي تنتج ما بين ٢-٥٠ ميجاواط من الكهرباء لقواعد جديدة للحد من انبعاثات الملوثات الضارة مثل ثاني أوكسيد النتيتروجين، الذي يمكن أن يؤدي إلى وفاة نحو ٥٠ ألف حالة سنويا ويكلف نحو ٣٠ مليار جنيه استرليني، وستطبق القيود اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٨ حيث تتعرض الحكومة إلى ضغوط من الجماعات المدافعة عن البيئة لتطبيق معايير لمنع المحطات الملوثة التي تعمل بالديزل من إبرام عقود قيمة في سوق طاقة إنتاج الكهرباء حيث أدى تراجع أسعار الكهرباء المستثمرين عن بناء محطات جديدة.

بعد وضع خطة لتنفيذ الاتفاق التاريخي الذي تبنته باريس عام ٢٠١٥ وتم توقيع وفود ٢٠٠ دولة في ٢٠ ١١/٢٠١٦ في مراكش المغربية حيث تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائه دون درجتين مئويتين ما

يفرض تقليصا شديدا لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات، لذلك نجد السعودية تؤكد من مراكش مضاعفة إنتاج الغاز وزيادة إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة.

لكن وكالة الطاقة أبقت على توقعاتها بشأن العرض والطلب رغم اتفاقية باريس وأن الاستهلاك العالمي للنفط التي ترى أنه لن يصل إلى ذروته قبل ٢٠٤٠، واعتبرت أن اتفاق باريس للمناخ الذي أبرم في ٢٠١٥ يسعى إلى تقليل اعتماد الاقتصاد العالمي على الوقود الأحفوري في النصف الثاني من القرن في محاولة للحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة في العالم فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، لكنها ترى في تقريرها السنوي صعوبة العثور على بدائل للنفط في قطاعات الشحن البري والطيران والبتروكيماويات.

تعني أنه حتى ٢٠٤٠ فإن النمو في هذه القطاعات الثلاثة وحدها سيكون أكبر من النمو في الطلب العالمي على النفط، وأن الطلب على النفط سيصل عام ٢٠٤٠ إلى ١٠٣.٥ مليون برميل يوميا من ٩٢.٥ مليون برميل في ٢٠١٥، حيث سيكون الهند المصدر الرئيس لنمو الطلب، وستتفوق الصين على الولايات المتحدة لتصبح أكبر دولة منفردة مستهلكة للنفط.

وهي ترى أنه وفق سيناريو السياسات الجديدة فإن توازن العرض والطلب يتطلب اقتراب سعر النفط من ٨٠ دولار للبرميل في ٢٠٢٠ وزيادات تدريجية بعد ذلك، لكن وفق السياسات الحالية فإنه يتوقع ارتفاع الطلب على النفط عام ٢٠٤٠ نحو ١١٧ مليون برميل، ولديها سيناريو ثالث وهو سيناريو ٤٥٠ الذي يتوقع هبوط استخدام النفط في المركبات الذي يمكن أن ينخفض من ٢٤ مليون برميل يوميا إلى ١٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٤٠، هذا يعود إلى النجاح في التقدم في تكنولوجيا البطاريات الذي يتوقع البعض أنه بحلول عام ٢٠٣٠ المركبات التي تعمل بالنفط سوف تكون استثناء وليس قاعدة، وهذا سوف يؤثر حتما على

الطلب على النفط، ولكن يرى البعض الآخر أن إخراج السيارات الكهربائية البنزين من السوق حلم بعيد المنال.

رغم زيادة الإنتاج غير التقليدي بحلول عام ٢٠٤٠ بأكثر من المثلين، لكن تتوقع الوكالة إلى أن حصة منظمة أوبك ستتزايد وتقترب من ٥٠ في المائة من الإنتاج العالمي بحلول عام ٢٠٤٠.

كذلك تحول العالم نحو مزيج الطاقة الجديد يحتاج إلى عقود، وسيكون النفط والغاز يتوقع أن يساهم بنحو ٥٣ في المائة في مزيج الطاقة العالمي حتى ٢٠٤٠، والمرحلة الحالية تتطلب استثمارات ضخمة قدرها الأمين العام لمنظمة أوبك محمد باركيندو بنحو ١٦ تريليون دولار حتى عام ٢٠٤٠.

ويؤكد رينيه تسفانيبول مدير شركة طاقة في هولندا بأن تقييد الإنتاج على الأرجح سيكون مؤقتا لحين تخلص مستويات الطلب من التباطؤ الحالي وتحسن معدلات النمو الاقتصادي الدولي بشكل عام، وسيتقلص الإنتاج الأمريكي بنحو ٨٠٠ مليون برميل عام ٢٠١٦، وهناك أيضا معدل نضوب الحقول القائمة بالفعل الذي يصل إلى ٩ في المائة وهو ما يعني أن حالة تخمة المعروض وإن استمرت ثلاث سنوات إلا أنها على المدى الطويل ستخسر، ما جعل وكالة الطاقة تفاجأ الأسواق بالحديث عن تفوق سعودي على أمريكا في سوق النفط؛ خصوصا وأن السعودية تمتلك ربع الاحتياطيات العالمية وتقود أوبك التي تستحوذ على ٧٣ في المائة من الاحتياطيات المؤكدة، وحيث أن الاحتياطيات العالمية من النفط تبلغ ٢٢٦٢ مليار طن نصفها في الشرق الأوسط ويكفي ٥٨ عاما.

ومن يعول على إمكانية تخفيض تكلفة عمليات إنتاج البترول والغاز الصخري إلى مستوى تكلفة البترول التقليدي في حدود عشرين أو أقل أو أكثر حسب المناطق التي يتم استخراج البترول منه، بينما استخراج البترول والغاز الصخري ترتفع تكلفته مع اقتراب نضوب حقوله، وأن معدل إنتاجها سوف ينخفض بعد عقود قليلة بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة، بجانب أن النفط والغاز يستخرج من أعماق ٣٠٠٠ متر عبر تصديع طبقات الأرض الصخرية، حيث يتم تكسير الصخور بضخ

خليط من المواد الكيماوية السائلة والرمل والماء ومواد أخرى يتم دفعها بقوة هائلة جدا في حفر الآبار ما يحدث تصدعات هيدروليكية في عروق الصخور وبالتالي كسور يتم شفط النفط منها بآلات خاصة.

واللافت للنظر أنه يتوجب اختراق طبقات المياه الجوفية خلال الحفر للوصول إلى العمق المطلوب خصوصا وأن المياه على عمق عشرات الأمتار من سطح الأرض وليست هناك ضمانة لعدم حدوث تلوث المياه خلال عملية التصديع بالمواد الكيماوية، وهو ما يسبب ضررا بالبيئة والتربة حسب تقدير جولوجيين وهو ما يثير حماة البيئة في المطالبة في وقف التصديع الهيدروليكي لاستخراج النفط.

وأظهرت بيانات جودي أن كميات النفط التي استهلكتها محطات التكرير السعودية بنحو ٢.٤٢٦ مليون برميل يوميا في سبتمبر ٢٠١٦ وصدرت السعودية منه بواقع ١.٣٤٩ مليون برميل يوميا، وانخفض الطلب المحلي على المنتجات النفطية بواقع ٤٠٧ آلاف برميل يوميا إلى ٢.٥١٨ مليون برميل يوميا، وتمتلك السعودية مخزونات تقدر ب٢٧٨.٦٨٨ مليون برميل في سبتمبر ٢٠١٦.

رغم انخفاض أسعار النفط لم تخفض السعودية إنفاقها على قطاع الزيت والبتروكيماويات والتكرير، ويتوقع أن تبدأ بإنتاج الغاز الصخري في ٢٠١٨ من حقل الجافورة الواقع في منطقة الأحساء الذي يمتلك موارد غازية ضخمة جدا حيث يكون متمما للأنواع الأخرى من الغاز، فهناك الغاز المصاحب وغير المصاحب الذي ستتوسع في إنتاجه الشركة بعد إضافة مشروعها الجديد في الفاضلي بنهاية ٢٠١٩، وبذلك سيصبح لدى الشركة القدرة على معالجة ما يقارب ١٨ مليار قدم مكعب من الغاز يوميا بحلول عام ٢٠٢٠ حيث تبلغ الطاقة الحالية نحو ١٢ مليار قدم مكعبة يوميا بنهاية ٢٠١٥.

خيارات دول الخليج حيال انخفاض أسعار النفط:

الانخفاض الحاد في سعر سلعة مهمة دائما ما يكون ذا مغزى، فانخفضت أسعار النفط إلى الثلث منذ يونيو ٢٠١٤.

هذه التخفيضات سوف تنساب لإلحاق الضرر بآخرين، وفي النهاية، مع قيامها بتخفيض الطاقة الإنتاجية والعرض، فإن الأسعار سترتفع، هذه هي الطريقة التي تعمل بها أسواق السلع.

هناك دول كبيرة مصدرة للنفط تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، مثل: السعودية، وروسيا، وفنزيلا، وإيران، وبقية دول الخليج العربية الأخرى من المقرر أن تخسر بشكل خطير.

اعتبرت وكالة الطاقة أن سوق النفط دخلت حقبة جديدة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني والعالمي، وطفرة الإنتاج الصخري الأمريكي، ما يجعل العودة سريعا إلى الأسعار المرتفعة أمرا مستبعدا.

الأسعار قد تتراجع بدرجة أكبر في ٢٠١٥ بعد انخفاضها إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠١٠، في حين ثمة تكهنات بأن التكلفة المرتفعة لإنتاج النفط غير التقليدي قد تصنع نقطة توازن جديدة لأسعار برنت في نطاق ٨٠ إلى ٩٠ دولار للبرميل.

موازين العرض والطلب تنبئ بأن تدهور الأسعار لم يبلغ مداه بعد، وقد تتزايد الضغوط النزولية على السعر في النصف الأول من عام ٢٠١٥.

بالنسبة لديناميكيات السوق الأرحب، يغذي النفط الأرخص الظروف شبه المثالية لأولئك الأمريكيين الأثرياء، فإبقاء أسعار النفط منخفضة يبقي التضخم في الولايات المتحدة منخفضا، ويعمل ذلك على تأجيل بداية رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، كما يعمل على تحفيز الاقتصاد الأمريكي الذي يبدو أنه يحتاج إلى تحفيز بعد توقف الفيدرالي عن شراء السندات.

وحتى لا تدخل السوق النفطية مرحلة تنافس سعري بين المنتجين لكسب حصص وزبائن جدد أتت زيارة النعيمي وزير النفط السعودي إلى أمريكا اللاتينية لطمأنة الحلفاء على أنه لا حرب أسعار.

لكن في نفس الوقت أرسل وزراء نفطيون خليجيون إشارات للأسواق أنه لا تخفيض لسقف الإنتاج في اجتماع فينا، ولكن الحل سيكون بامتصاص الفائض المعروض حتى تتحسن الأسعار بشكل تدريجي.

وكانت تستخدم حصة إنتاج أوبك بشكل أساسي لتصحيح الأسعار في السوق العالمية مثلما حدث في الأزمة المالية العالمية بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لكن هذه المرة لن تخفض حصص إنتاجها في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ في فينا.

ستبقي أوبك إنتاجها عند حدود ٣٠ مليون برميل يوميا، ولكنها ستلتزم بالحصص التي تجاوزت ال٣٤ مليون برميل يوميا في فترة ماضية قد يكون زيادة المعروض حاليا فقط نصف مليون برميل يوميا، مع نمو المعروض خارج أوبك ب ١.٨ مليون برميل يوميا.

تنتج أوبك ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وهناك ضعف على الطلب في ظل وفرة في المعروض تقدر بنحو مليوني برميل يوميا، رغم أن هذه الكمية ليست ضخمة، لكنها تمثل عنصر ضغط على الأسعار.

لذلك وقف تدهور الأسعار من خلال خفض الإنتاج قرار سياسي غير دقيق، وإنما مجرد تكهنات يصعب إثباتها، حيث لا يمكن بسهولة التحكم في السوق النفطية من قبل دولة أو حتى عدة دول.

على دول الخليج وضع سياسات طويلة المدى للتعامل مع مثل هذه التقلبات وهبوط الأسعار، حتى لا يبقى النفط المصدر الوحيد للدخل، ويتم الاعتماد عليه كليا في ميزانيات دول الخليج.

انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الخليجي له آثار سلبية، ويمكن معالجة تلك الآثار بتحقيق التكامل الخليجي القائم على رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخليجي.

قيام الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة ناقلة للعمل الاقتصادي المشترك من مرحلة التنسيق والتعاون إلى مرحلة متقدمة من الاندماج والتكامل الاقتصادي لتحقيق بيئة اقتصادية واستثمارية محفزة للقطاع الصناعي من خلال العمل على تطبيق مبدأ المواطنة الاقتصادية وإزالة العوائق التي تعترضها.

لا شك أن السعودية أخذت بالتقارير التي تشير إلى خطورة استنزاف الموارد المحلية بمعدلات نمو متسارعة حيث بلغت نسبة الاستنزاف في الوقت الحاضر

نحو ٢٥ في المائة من الإنتاج المحلي وإذا ما استمر نفس معدل النمو الحالي فان الاستنزاف سيصل إلى ١٠٠ في المائة من الإنتاج الحالي بعد عقدين من الآن.

الاستثمار في منظومة متكاملة للطاقة:

ومن أجل إضافة مداخيل إضافية للثروة العامة لخزينة الدولة بالإضافة لحفظ الثروة النفطية للأجيال المقبلة فان الدولة اتجهت إلى استراتيجيات جريئة تؤسس لتنمية اقتصادية اجتماعية مستدامة من خلال سعيها إلى تأسيس كيانات للتطوير والتصنيع والاستحواذ على التقنية.

وهناك اليوم ٣٠ دولة تشغل مفاعلات ذرية لإنتاج الطاقة منها تسع عشرة دولة أوربية بالإضافة إلى دول أخرى تعمل على إضافة الطاقة الذرية إلى مزيج الطاقة بها وذلك لأخذهم بالنتائج العلمية التي تؤكد سلامة الطاقة الذرية تقنيا، واعتماديتها العلمية، ونظافتها البيئية.

وقد توصلت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة إمكانية توطين ما نسبته ٦٠ في المائة من كامل عناصر منظومة الطاقة الذرية و٨٠ في المائة من عناصر منظومة الطاقة المتجددة في السعودية بتكلفة تصل إلى ١٤٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وخصصت مشاريع للاستحواذ على التقنيات المتعلقة بالمشروع نحو ٢٥ مليار دولار موزعة على السنوات العشر المقبلة.

فالدولة متجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة من خلال تأسيس نمط مستدام من الإنتاج والاستهلاك والتصنيع يضمن استمرارية النمو الاقتصادي والرخاء الاجتماعي وتهدف الدولة إلى استخدام الطاقة الذرية والمتجددة في إنتاج الكهرباء وتحلية المياه من البحر من اجل التوصل إلى المردود الاقتصادي الأمثل.

فالسعودية عملاق طاقة خضراء نائم إذ تتطلع السعودية إلى تصدير الطاقة الشمسية إلى أوربا لقربها، والتحول إلى الطاقة الشمسية ضروري خصوصا بعد إعلان السعودية وضع خطط لإنفاق ١٠٩ مليار دولار على الطاقة الشمسية وعلى

بناء مدينة خضراء، وقد توقعت (إيرينا) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تحقيق عوائد بقيمة ٢٠٠ مليار دولار في دول الخليج بحلول عام ٢٠٣٠.

فإن الوقت قد حان لتطوير واعتماد نماذج وأنماط جديدة ومستدامة لتوليد الطاقة وستكون السعودية مصدرا للطاقة المتجددة؛ خصوصا في ظل تراجع الاستثمارات العالمية الخاصة والحكومية في عام ٢٠١٢ عما كان عليه في عام ٢٠١١ بسبب الأزمة المالية العالمية وارتفع مخزون طاقة الرياح والطاقة الشمسية من ٥٠ جيجاواط عام ٢٠٠٤ إلى ٣٠٧ جيجاواط عام ٢٠١١.

وتتعاون السعودية مع شركات عالمية لتطوير تقنيات جديدة لتحلية المياه بالطاقة الشمسية التي توفر ٦٥ في المائة من الوقود الاحفوري يسمى باسم (ام أي دي) التحلية متعددة التأثير وهو مشروع سعودي كوري مشترك وطبقتها مؤسسة التحلية في مشروع تجاري تمكنت من تخفيض الاستهلاك نحو ٤٠ في المائة ويطيل عمر المحطة الافتراضي من ٢٥ سنة الى ٤٠ سنة، ويأتي إنتاج المياه المحلاة من محطات تجاوز عمرها الافتراضي بنحو ٥٢ في المائة، وتنتج السعودية في الوقت الراهن حتى نهاية عام ٢٠١٢ من المياه المحلاة نحو ٣,٣ مليون متر مكعب يوميا، وأغلب المحطات تستخدم الطرق التقليدية الذي يستهلك كميات كبيرة من الوقود الاحفوري، حيث يمثل استهلاك هذا الوقود التحدي الحقيقي لصناعة التحلية في السعودية.

وبينت دراسة أصدرتها مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والطاقة المتجددة بأن السعودية تستهلك ٤٣ جيجاواط من الكهرباء عام ٢٠١٠ وسيتضاعف ثلاثة مرات عام ٢٠٣٠ يصل معدل الاستهلاك الى ١٢٠ جيجاواط، فلابد أن تضيف السعودية لنفسها قدرات توليد طاقة جديدة من أجل الحفاظ على الازدهار الاقتصادي وتخفيض كمية الوقود الاحفوري المستخدم لإنتاج الطاقة وكذلك توفير مبالغ طائلة في خزينة الدولة إذ يقدر تكلفة دعم الدولة للطاقة والوقود نحو ١,٦ تريليون ريال ما بين ٢٠٠٢ و٢٠١١ ويصل سعر البترول المحروق في التحلية المدعوم بنحو ٥٧ هللة للمتر المكعب الواحد فيما إن سعره العالمي يصل

إلى ٣ دولارات، بينما إذا ما استخدمت الطاقة الشمسية فإن التكلفة ريال واحد، أي: توفر لخزينة الدولة ١٠ ريالات، أي أن يكون الخيار الاستراتيجي المستقبلي في الطاقة البديلة للوصول إلى مستويات عالية في كفاءة الطاقة الذي يتوقع أن يكون بحلول عام ٢٠٢٢.

وتستهلك السعودية من الوقود الاحفوري النفط نحو ٢,٨١ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٠، وتستهلك أكثر من دول صناعية متقدمة وكبرى في العالم، مثل: ألمانيا، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، وكندا، ويقترب استهلاكها من الهند، وروسيا الاتحادية؛ مما يعني أن السعودية تعاني خلل هيكلي بسبب تركيزها على مصدر وحيد للطاقة ما يعتبر نزيف للموارد المحلية الذي يعتبر المصدر الوحيد للدخل حتى الآن للدولة فأصبحت المعالجة ثنائية في البحث عن مصادر بديلة للدخل، وفي نفس الوقت في البحث عن مصادر بديلة للطاقة.

الاستثمار في الطاقة النووية استعدادا لمرحلة ما بعد النفط:

جلس العرب يتفرجون على تسارع السباق النووي في منطقة تمتد من الهند وباكستان إلى إيران وإسرائيل، بينما يودون الآن أن يسرعوا الخطى نحو هذا السباق، ولكن لماذا في هذا الوقت بالذات، ولماذا غابوا منذ زمن بعيد؟ ألم يدركوا أن البترول مورد ناضب؟

بينما الصين والولايات المتحدة تتجهان نحو استبدال محطاتهما لتوليد الكهرباء بالفحم بمحطات الطاقة النووية رغم امتلاكهما احتياطيات هائلة من الفحم الحجري.

وعلى كل حال فان أقوى دولتين عربيتين في المنطقة هما السعودية ومصر بدأتا فعليا بوضع استراتيجيات مستقبلية سبقتهما دولة الإمارات، ووضعت السعودية ممثلة بمدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة خطط لعام ٢٠٣٠، وخصصت مبلغ ١٤٠ مليار دولار تستهدف ٦٠ في المائة من الطاقة القصوى التي تحتاجها من الطاقة النووية، و٨٠ في المائة من الطاقة المتجددة.

الحقيقة أن الدولتين تدركان أن السباق الحالي ليس مضماره الوصول إلى القنبلة النووية، بل الوصول إلى مجتمع مدني يشعر فيه المجتمع بالتنمية، وبأنه جزء من المجتمع العالمي المتحضر، واللحاق بالحاضر بانتهاز فرصة الوقت الضائع.

لأن البرنامج الإيراني المثير للجدل لم يكن وريث الثورة الإيرانية بل وريث تفكك الاتحاد السوفيتي.

استغلت إيران فرصة الوقت الضائع عندما كانت روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي آنذاك بلملمة أوراقها ومعالجة تصدعات بعض جمهورياتها وخروجها من عباءة الولاء لمحيطها الروسي لمصلحة الغرب الأوربي الأمريكي، إلى جانب انشغال الغرب نفسه بإغلاق ملف حرب النجوم أو ما يسمى بالحرب الباردة، ودخوله معتركات حروب جديدة أبرزها الحرب على الإرهاب التي تجددت الآن في منطقة الشرق الأوسط عن طريق داعش وريثة القاعدة مستثمرة الفراغ السياسي والأمني الذي نشأ بعد زلزال الثورات العربية.

تدرك السعودية وبقية دول الخليج الأخرى أهمية تنويع مصادر الدخل، ولا يتم تحقيق هذا الهدف إلا بالتحول إلى مجتمع المعرفة في ظل الدعوة العالمية لتخفيض الاعتماد على النفط والوقود الاحفوري كمصدر وحيد للدخل.

حتى الآن لا زالت دول الخليج تعتمد على دخل البترول بنسبة ٩٠ في المائة، إلى جانب استنزاف البترول والغاز محليا، إذ يقترب استهلاك السعودية من النفط في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وفي بقية الاستخدامات الأخرى نحو ٢.٨ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٠ وسيرتفع إلى ٥ مليون برميل في ٢٠٢٥.

بجانب تأثيرات هذا الوقود في البيئة والمناخ العالمي، وكان يمكن أن يتعرض العالم لانبعاث غازات كربونية يصل حجمها إلى ٦٠٠ مليون طن تهدد البيئة وتلوث الأجواء الكونية إذا استمرت الدول في تشغيل محطات حرارية تعمل بالغاز والنفط بدلا من ٤٣٨ محطة نووية تعمل بأمان في عدد من دول العالم حتى يناير ٢٠١٤ و٧١ محطة تحت الإنشاء طبقا لإحصائيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والعالم يسرع الخطى الآن نحو بناء المحطات النووية التي تمثل في الوقت الحاضر أكثر من ١٧ في المائة من توليد الكهرباء، ففي الولايات المتحدة ١٠٤ محطة وثلاث محطات تحت الإنشاء، بينما في الصين ١٨ محطة إلى جانب المحطات التي تحت الإنشاء نحو ٢٨ محطة لاستبدال محطاتها التي تعمل بالفحم، وحتى اليابان التي تعرضت محطاتها للتأثر بسبب الزلازل التي حدثت مؤخرا في اليابان فهي تمتلك نحو ٥٠ محطة ومحطتين تحت الإنشاء، وروسيا التي تمتلك كميات هائلة من احتياطيات البترول والغاز لديها ٣٣ محطة ومحطات تحت الإنشاء نحو ١٠ محطات، وفرنسا بها ٥٨ محطة وتعتمد في توليد الكهرباء بنسبة ٨٠ في المائة على الطاقة النووية.

تكلفة بناء المحطة تتراوح ما بين ٤-٥ مليار دولار بعمر زمني يقدر ب٦٠ عاما، ولا زالت تكلفة الكيلووات الواحد/الساعة من الطاقة الشمسية يساوي خمسة أضعاف تكلفة الطاقة النووية، والطاقة الشمسية تحتاج إلى مساحات هائلة.

لذلك فإن دول الخليج يجب أن تكون سعيدة بإسناد الغرب إليها مهمة تأسيس رؤية الطاقة النظيفة أيا كانت أهدافهم الحقيقية متزامنة مع جهود أمريكا وأوربا في زيادة اعتمادها على الطاقة المتجددة التي ستكون لها تأثير سلبي في استهلاك النفط؛ إذ تخطط أوربا باعتمادها على نسبة ١٠ في المائة من هذه الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠ وتسعى كذلك أمريكا والصين والهند لنفس الهدف.

اللجوء للطاقة النووية والمتجددة من أجل تنويع مصادر الدخل، ومخرج لتقليص العجز في ميزانيات دول الخليج في المستقبل نتيجة استنزاف البترول والغاز في توليد الكهرباء وتحلية المياه، بدلا من الاعتماد المفرط على البترول كمصدر وحيد للدخل، ووقف استنزاف الموارد الناضبة الخليجية.

هناك معارضين لهذا التوجه ويشككون في جدوى الطاقة النووية ويدعّون بأن الدول الغربية في سعيها للخلاص مستقبلا من هذا النوع من الطاقة واستبدالها بمشاريع من الطاقة الشمسية.

وفي نفس الوقت لا يريد المعارضون لدول الخليج أن تكون ضحية توجهات عالمية جديدة تأخذ أشكالا غير عادلة في كثير من الأحيان، فالاتفاقية الدولية للمتغيرات المناخية حسب اتفاقية كيوتو التي تركز فقط على الطاقة لسببين هما: الرغبة في انضمام الصين والهند وجنوب أفريقيا إلى هذه الاتفاقية، والسبب الثاني: أن الولايات المتحدة تريد من هذه الاتفاقية تمريرها في الكونغرس للحصول على الموافقة من أجل فرض مزيد من الضرائب على المواطنين متجاهلة العولمة التي روجتها لعقود من الزمن وعلى رأسها التعاون المتبادل بين الدول، لكن الأزمة المالية الأخيرة قوضت فاعلية مثل هذه الاتفاقية، بينما هناك عودة من جديد إلى تلك الاتفاقية.

تنظر دول الخليج إلى مصالحها أولا قبل أن تكون ضحية توجهات عالمية أو أن ترضخ لتوجهات المعارضين بدون أدلة مقنعة، ومن حق دول الخليج أن تنظر الآن إلى تحقيق التوازن في الأسعار وفق التنافسية وليس وفق حرب الأسعار.

حيث وصلت أسعار النفط أدناها في نوفمبر٢٠١٤ منذ عام ٢٠٠٨ نتيجة التباطؤ الذي يشهده الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة، وزيادة إنتاج الولايات المتحدة وكندا من النفط والغاز الصخري، وبدأت تطالب الشركات المنتجة الحكومة الأمريكية السماح لها بتصدير منتجاتها من الغاز والنفط الصخري إلى خارج الولايات المتحدة.

ففي حال استخدام دول الخليج التقنيات الحديثة، والتحديات ليست قاصرة فقط على الدول المستهلكة، بل تواجه دول الخليج المنتجة للنفط تحديات كبيرة، لعل أبرزها انخفاض الأسعار ورخص المياه وتوليد الطاقة الكهربائية المدعومة محليا.

لا يعني الاهتمام بالطاقة النووية فقط بل كذلك بالطاقة الشمسية، ولا يعني الاهتمام بهما على أنهما منافسين للنفط على المدى القريب، ولكن قد يكون لهما دور مهم بعد ٥٠ عاما لتوفير موارد ناضبة.

كما أن هذا النوع من الطاقة (النووية) يتطلب التزاما دوليا بعيد المدى، إضافة إلى أن الطاقة النووية يكتنفها كثير من المشكلات والغموض خصوصا حول التخلص من النفايات الضارة بالبيئة، ولكن يمكن تطبيق المعايير الدولية التي تجعل دول الخليج في مأمن من مخاطر محطات الطاقة النووية التي يمكن أن تستخدم في توليد الكهرباء وتحلية المياه.

كانت دولة الإمارات أول بلد خليجي يسلك المسار النووي في محاولة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في بلد يشهد زيادة سكانية سريعة.

في ديسمبر ٢٠٠٩ منحت الإمارات عقدا قيمته يصل إلى ٤٠ مليار دولار في واحدة من أكبر الصفقات على الإطلاق في الشرق الأوسط إلى كونسورتيوم كوري ينوي لبناء وتشغيل ٤ مفاعلات نووية على أراضيها يكتمل أحدها بحلول عام ٢٠١٧، وتنوي الإمارات استضافة المقر الجديد للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

دول الخليج تدرك حاجتها الماسة إلى الطاقة النووية والمتجددة في نفس الوقت، بسبب استنزاف السعودية بمفردها مخزونها النفطي ٢.٨ مليون برميل لتوليد الكهرباء وتحلية المياه المالحة، والتي يمكن أن ترتفع إلى خمسة ملايين بعد ١٥ عاما تعادل ٤٠ في المائة من الإنتاج الإجمالي للنفط المنتج في السعودية، ما يعني أن عائدات النفط للسعودية من الصادرات النفطية ستنخفض إلى حدود النصف بحلول عام ٢٠٢٥ ما يتطلب البدء فورا في توفير بدائل للنفط اللازمة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

واستعدادا للمرحلة المقبلة أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمرا ملكيا بإنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة من أجل توطين المعرفة اللازمة بمجالات الطاقة النظيفة والمتجددة.

منذ فترة بدأت الدول الكبرى تتسابق في إجراءات تحسين كفاءة الطاقة على مدى الأعوام العشرة الماضية، ففي عام ٢٠٠٠ استهلكت الولايات المتحدة ضعفي ما استهلكته الصين، والصين الآن هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ويزيد استهلاكها الآن عن الولايات المتحدة.

على مدى العشرة الأعوام العشرة الماضية حسنت الولايات المتحدة كفاءة استخدام الطاقة بمعدل ٢,٥ في المائة سنويا، بينما تمكنت الصين من تحقيق معدل سنوي قدره ١,٧ في المائة، لهذا استهلكت الصين نحو ٢,٢٥٢ مليار طن من المكافئ النفطي من الطاقة عام ٢٠٠٩ بزيادة ٤ في المائة عما في الولايات المتحدة، فزادت الصين الإنفاق على الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة عام ٢٠٠٩ نحو ٣٤,٦ مليار دولار أكثر مما أنفقته الولايات المتحدة البالغ ١٨,٦ مليار دولار.

حسب الإحصائيات الدولية فإن النفط متوقع له أن ينفذ في حدود ٥٠-٧٠ سنة إذا لم تتوصل الدول إلى اكتشافات جديدة، وأن البدائل الأخرى ما زالت مكلفة حتى الآن، بينما تواجه دول الخليج تحديات تتعلق بالطاقة والمياه؛ لأن الطلب على الكهرباء والمياه سيقفز ويتضاعف خلال الفترة المقبلة.

تشير الإحصائيات كذلك إلى زيادة نسبة الطاقة الكهربائية باستخدام التقنية النووية من ٩ في المائة في الثمانينات إلى حوالي ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ وذلك كنسبة من إجمالي الكهرباء المولدة من كافة المصادر.

توجه دول الخليج نحو الطاقة النووية نتيجة مبررات استراتيجية واقتصادية قوية أهمها إنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر بتكاليف اقل قد تنخفض إلى أقل من ٧ في المائة من تكاليف استخدام النفط والغاز لمواجهة الطلب المتنامي.

أصبح استخدام الطاقة النووية في تحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية ضرورة وطنية وعالمية نظرا لحتمية تناقص الاحتياطيات المحدودة من النفط والغاز الطبيعي، ولتوفير الطاقة بأسعار مقبولة تحد من ارتفاع نسب التضخم وفي نفس الوقت المحافظة على النفط والغاز لأغراض التنمية الصناعية والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط.

يوجد الآن جيل جديد من المفاعلات النووية أكثر أمنا وأقل تكلفة وأكثر ديمومة، ولا يمكن استخدامها في تكنولوجيا صنع الأسلحة النووية تقنع المتخوفين من اليمينيين في الغرب، وتهدي روع المتشككين من المعارضين بأهمية التوجه نحو

الطاقة النووية كبديل استراتيجي استعدادا لمرحلة ما بعد النفط ريثما تثبت الفاعلية الاقتصادية للطاقة الشمسية المتجددة.

كما أن الطاقة النووية ذات استخدامات أخرى واسعة غير مقتصرة على استخدامات الطاقة وتحلية المياه، فلابد أن نشارك وننافس العالم في استخداماتها في جميع المجالات.

الاستثمار في الطاقة الشمسية:

تبدد الرهان على الطاقة الخضراء عقب نكسة أسعار النفط، بعد أن أصبح توليد الكهرباء اعتمادا على النفط اليوم نحو ٥ في المائة نزولا من ٢٥ في المائة عام ١٩٧، بفضل الطاقة النووية والغاز، فيما تساهم الطاقة النووية ب١١ في المائة في توليد الكهرباء حول العالم بعدد ٤٣٨ محطة نووية تعمل في ٣٠ دولية و٦٧ تحت الإنشاء أغلبها في قارة آسيا، والصين لديها حتى أكتوبر ٢٠١٥ ٢٧ وحدة توليد كهرباء تعمل بالطاقة النووية قيد التشغيل ،بلغ إجمالي سعتها ٢٥.٥ غيغاواط، بالإضافة إلى ٢٥ وحدة قيد البناء بسعة ٢٧.٥١ غيغاواط، بسبب أن الطاقة النووية تتمتع بميزات تنافسية عديدة، أبرزها إضافة إلى انخفاض أسعاره بخلاف استعمال وقود الديزل فهي تحافظ على البيئة من انبعاثات التقليدية.

حيث ينظر إلى انخفاض أسعار النفط بمزيج من القلق والراحة، بعد أن كانت الدول النامية، خصوصا دول جنوب الصحراء في أفريقيا المعتمدة على توليد الكهرباء من الديزل تكلف ما بين ثلاثة إلى ستة أضعاف ما يدفعه المستهلكون في بقية دول العالم المتقدم وفقا لشركة ماكينزي الاستثمارية.

قدر صندوق النقد الدولي تكلفة دعم الطاقة حول العالم بنحو ٥.٣ تريليون دولار في ٢٠١٥ ما يعادل ٦.٥ في المائة من الناتج المحلي العالمي، في المقابل يمكن أن تحقق الطاقة المتجددة ١.٣ تريليون دولار مكاسب عالميا إذا ما رفعت نسبة الطاقة المتجددة بنحو ٣٦ في المائة حسب الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آرينا)، وتعتبر دول الخليج الست من بين أكثر ١٠ دول في العالم من حيث استهلاك

الطاقة لكل فرد، أي استهلاك الفرد في السعودية عام ٢٠١٥ نحو ٣٠ برميل خلال العام.

وكلفة الدعم لقطاع الطاقة في دول المجلس وصلت إلى ١٦٠ مليار دولار سنويا، وأنفقت السعودية نصف تريليون ريال للكهرباء خلال ثلاث سنوات، بلغ الدعم ١٥٠ مليار ريال عام ٢٠١٤، ما يوازي ٤.٦ في المائة من ناتجها بشكل مباشر ،بغض النظر عن الأضرار الأخرى، أي أن الدولة تبيع الوقود للشركات المحلية أقل من متوسط السعر العالمي ب٩٧ في المائة، وتكلفة إنتاج الكيلوواط في الساعة إضافة إلى التوزيع والنقل نحو ١٥.٢ هللة للكيلوواط في الساعة، وبلغ استهلاك السعودية لثلاثة أعوام من عام ٢٠١٢-٢٠١٤ نحو ٨٢٩.٠٩ ألف جيجاواط في الساعة، ارتفعت نسبة الاستهلاك في عام ٢٠١٤ بنسبة ١١ في المائة كأعلى نمو خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٤، استهلك القطاع الصناعي نحو ٤٥ في المائة من نمو الاستهلاك، بينما استحوذ القطاع السكني على ٤٤ في المائة لتبلغ كمية استهلاكه عام ٢٠١٤ نحو ١٣٦.٤ ألف جيجاواط في الساعة، في حالة استمرار معدلات الاستهلاك، فإنه يتعين مضاعفة الإنتاج حتى عام ٢٠٣٠ أي أن دول الخليج أن تبني محطات خلال ١٥ عاما تعادل ما تم بناؤه خلال ال٦٠ عاما الماضية.

حيث بلغ الاستهلاك المحلي ٣٨ في المائة من إنتاج البترول والغاز، وبلغ في يونيو ٢٠١٥ ٢.٩٨٤ مليون برميل يوميا، أي استهلكت السعودية عام ٢٠١٥ ٩٢٧ مليون برميل، وإذا استمر معدل الاستهلاك الحالي الذي يتراوح بين ٤ و٥ في المائة يصل إلى ضعف مستواه الحالي بحلول عام ٢٠٣٠.

تستهلك ١٢ مليون مركبة ٨١١ مليون برميل من الوقود يوميا، ومن المتوقع أن يصل عدد السيارات إلى أكثر من ٢٦ مليون سيارة بحلول عام ٢٠٣٠، أي أن قطاع النقل يستهلك ٢٣ في المائة من إجمالي الطاقة، والقطاع التجاري ١٧ في المائة، بينما تستهلك شركة المياه نحو ٧.٥ في المائة من الاستهلاك المحلي.

لذلك تسعى الدولة نحو توفير ١.٥ مليون نفط مكافئ يوميا بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال تنفيذ أنشطة البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، مثل: استخدام شركة الكهرباء كابلات الألمنيوم بدلا من النحاس، وبصدد طرح ١٠ ملايين عداد ذكي في عام ٢٠١٦، فيما تسعى شركة المياه إلى مضاعفة إنتاجها البالغ حاليا نحو ٣.٤ مليون متر مكعب من المياه المحلاة من ٢٨ محطة وتستهلك ٣٠٠ ألف برميل من الوقود المكافئ يوميا، وهي تستهدف إنتاج ٨ ملايين متر مكعب من المياه المحلاة يوميا بحلول عام ٢٠٣٠ بنفس كميات الوقود الحالية.

انخفضت تكاليف الألواح الشمسية بشكل حاد جدا، حيث إن ميزة تكلفة ما تقدمه شركات الكهرباء حتى لو انخفض سعر النفط عند مستوى ٢٥ دولار للبرميل، فتكلفة إنتاج وات من الطاقة الشمسية عام ٢٠١٥ انخفضت إلى ربع مستواها عام ٢٠٠٨، وأصبح يشكل ٥.٨٤ سنت أمريكي لكل كيلووات في الساعة توجها عالميا جديدا في انخفاض تكلفة مشاريع الطاقة الشمسية، لذلك أبرمت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مع الشركة السعودية للكهرباء وشركة تقنية للطاقة اتفاقية لإنشاء محطة طاقة شمسية شانها تأمين سعر شراء طاقة بسعر غير مدعوم بالكامل بقيمة أقل من ٠.٠٥ في المائة من الدولار لكل كيلوواط/ ساعة، حيث يعد هذا السعر الأقل على مستوى العالم، وتستثمر السعودية ١٠٩ مليار دولار لإنتاج ٤١ غيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام ٢٠٣٢، وهو ما يشكل ٣٠ في المائة من إجمالي احتياجاتها من الطاقة بحلول ذلك الوقت.

ليس فقط رفع الدعم، وإنما رفع كفاءة استخدام الطاقة، لترشيد استخدام الوقود الأحفوري، وتوفير استثمارات لتوليد الطاقة المتجددة، فتجارب العالم تؤكد أن ترشيد الطاقة باب النمو والتنمية، الذي لم يعد خيارا، بل أصبحت ضرورة للسعودية ولدول الخليج، خصوصا وأن السعودية ترتبط بدول الخليج عن طريق الألياف البصرية بطول ٤٢ ألف متر ونحو ٤٦ ألف متر مع مصر، فلابد أن يكون السعر موحد للطاقة الكهربائية مع الدول العربية والأوربية، والذي

يشكل أساسا لفتح السوق الإقليمي والعالمي للطاقة الكهربائية بعد استكمال الربط الكهربائي الخليجي – العربي، واستكمال الربط بين السعودية ومصر، ومن ثم الربط الكهربائي مع أوربا.

بدء تداولات سوق الكهرباء الخليجية المشتركة حاليا، وهناك مفاوضات للربط الكهربائي الخليجي مع السوق الأوربية عبر كهرباء تركيا، وهو ما يزعج روسيا ويجعلها تتمسك بسوريا لحرمان أوربا من الطاقة عبر تركيا القادمة من دول الخليج التي تكسر احتكار روسيا لتصدير الطاقة إلى أوربا.

مكاسب تصدير السعودية للطاقة المتجددة، يمكن أن يضعها على خارطة العالم بجانب تصدير منتجات النفط الخام، خصوصا مع تبني دول الاتحاد الأوربي للمستويات المستهدفة الصارمة لتغير المناخ لعام ٢٠٣٠، فهناك فرصة لإعادة الاتحاد الأوربي النظر في استمراره تقديم الدعم لمشاريع الطاقة المتجددة، في حين يمكنه الحصول على الطاقة النظيفة من السعودية ومن دول الخليج بأسعار أقل من الغاز الذي تحصل عليه أوربا من روسيا.

الطاقة الشمسية تتيح للسعودية فائضا لتصديره لأوربا، وهي مهيأة لتصبح الأولى عالميا في الطاقة الشمسية، هذا النوع من الطاقة المتجددة لبناء اقتصادات مرنة، بل إن السعودية قادرة على قيادة دول الخليج نحو تحول جيد ومتسارع في الاقتصاد الأخضر الذي يتجه نحوه العالم، حيث أن الفترة المقبلة تشهد منافسة شديدة بين موارد الطاقة التقليدية والموارد المتجددة، حيث أن الطاقة المتجددة تتمتع بتنافسية عالية لرخصها وتوافرها في السعودية بشكل خاص حيث تمتلك مساحات كبيرة مشمسة، خصوصا وأن لها دور جوهري ومؤثر في السوق؛ لأن الطاقة الشمسية ستحدث أكبر تغيير في تاريخ صناعة الكهرباء، خصوصا بعدما بدأت مرافق الكهرباء التقليدية تواجه تحديات لم تكن تواجهها قبل خمس سنوات، وموارد الطاقة المتجددة ستهيمن على قطاع توليد الكهرباء بشكل كامل، وبات كثير يسعى لصد ما يعتبره ضربة شمسية، حيث إن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح هما الشكلان الأكثر فاعلية من حيث التكلفة بين مصادر الطاقة

المتجددة، وستحقق السعودية نجاحات في الطاقة الشمسية تفوق النفط، وإن كان النجاح الذي تحققه السعودية هو ضمن دور مزيج موارد متعددة.

ووقعت الهيئة الملكية في ينبع في ٢٠١٦/١/٦ إنشاء أكبر مصنع للطاقة الشمسية في الشرق الأوسط بتكلفة ثلاثة مليارات دولار لإنتاج الشرائح السيليكونية والخلايا الشمسية، لتلبية الطلب على استخدام الطاقة الشمسية في إنتاج الطاقة الكهربائية محليا وعالميا من أجل توليد ١٢٠ ميغاوات أي ما يعادل ٤٥٠ ألف لوح طاقة شمسية سنويا من الطاقة الكهربائية اللازمة، والمصنع بدا منذ عام ١٩٩٤ وهو ثمرة خبرة وتجربة طويلة، حيث بدأت المجموعة بإنشاء ذراع للاعتناء بالأبحاث والتطوير بمجال الطاقة، وأنشأت المجموعة أول مصنع ما بين عام ١٩٩٤ – ٢٠٠٤، وصدرت إنتاجها إلى ألمانيا، ويأتي إنشاء المصنع الجديد متزامنا مع برنامج التحول الوطني الطموح والاستراتيجي الذي يعد نقلة نوعية في الاقتصاد السعودي، حيث يعد إيجاد بدائل متجددة للطاقة تدعم الاقتصاد الوطني ورفع المحتوى المحلي من أبرز العوامل الأساسية والداعمة للدورة الاقتصادية من خلال إنشاء مصنع كهذا.

٤-دول مجلس التعاون الخليجي تعيش مرحلة تحول شاملة للخروج من دائرة النفط:

تعاني دول الخليج من خلل إنتاجي نتيجة الاعتماد المطلق والمتزايد على ريع صادرات النفط بعدما كانت الدراسات تحذر من نضوب النفط بدأت تحذر من دخول دول الخليج مرحلة جديدة ليس فقط الانتقال من مرحلة تذبذب أسعار النفط وبالتالي تذبذب الدخول بل بدأت تدخل مرحلة انخفاض أسعار النفط التي تقود إلى انخفاض الإيرادات المزمنة، أي أن دول الخليج دخلت مرحلة حرجة لم يعد أمامها سوى اللجوء إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية غير النفطية على أسس الاستقلال الاقتصادي الخالي من الدعم، مع التوجه نحو إصدار ميزانيات صفرية بلا عجز أي الضغط على المصروفات وفق آليات تقشفية بدلا من مواصلة الاستدانة وتسييل الاحتياطي العام أو الاحتياطيات الخارجية.

ما تمر به دول المجلس هو خلل يتجلى في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وسائر الحسابات القومية الأخرى؛ لأن مصدر هذه المداخيل ريع تصدير ثروة طبيعية انخفضت أسعارها وليس إنتاجية الأفراد والمؤسسات والشركات في القطاع الخاص، والتي لا يمكن فصله عن الخلل السكاني الذي برز كظاهرة عامة منذ الطفرة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ التي أدت إلى تدفق الوافدين إلى المنطقة والنظر إليها بوصفها ظاهرة عرضية لابد منها، هدفها سد متطلبات الإنتاج في المنطقة، الذي يمثل جوهر الخلل الأمني في عدم مقدرة دول المجلس على الدفاع عن نفسها وتأمين الاكتفاء الذاتي من الحماية العسكرية.

خصوصا وأن دول المنطقة تواجه تحديات جوهرية في إقليم مضطرب أمنيا، وهو بسبب الخلل في البنية الاقتصادية وحتى السياسية في دول المنطقة، التي لم تهتم أو تراعي مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، وضعف المشاركة السياسية الشعبية الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والأمنية، وهو خلل أدى إلى وجود سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أكثر من عاجز، ولم تعد تكفي ردة الفعل التي هي قاسم مشترك بين دول المجلس في استمرار شراء السلم الاجتماعي الذي لم يعد ينفع في ظل التحديات التي تضرب دول المجلس الاقتصادية والأمنية في ظل بوادر حركة متسارعة من التغيرات السياسية التي تقترن بالتغيرات الاقتصادية وهي التي افتتحت بها القمة الخليجية ال٣٧ في البحرين حيث كان الأمن والتنمية يتصدران القمة في ٢٠١٦/١٢/٦.

وهنا يأتي أهمية تفاعل الأنظمة الحاكمة مع فئات الشعب لقيادة حراك مستقبلي سيؤدي إلى تغيرات على أساس فهم تحليلي الذي يرى من الخطأ النظر إلى كل من أوجه الخلل على أنها قضية مستقلة، وغير مترابطة، أي يجب أن يتجه هذا التفاعل وهذا الحراك المشترك إلى معالجة أوجه الخلل جميعا في وحدة عضوية متماسكة الأبعاد، متضافرة العناصر، ومن الخطأ أيضا معالجة أوجه الخلل المزمنة على أنها ظواهر جامدة وثابتة يستحيل أن يطرأ عليها أي تغيير أو

أنها غير قابلة للحل، بل المطلوب معالجة ما هو ثابت خصوصا في أوجه الخلل المزمنة وهي كثيرة في دول المجلس من خلال رؤية نقدية تطويرية جامعة.

حيث نجد تباطؤ النمو الكلي في أكبر اقتصاد خليجي في السعودية وصل إلى ١.٩ في المائة في عام ٢٠١٦ لتراجع النمو في القطاعين النفطي وغير النفطي على حد سواء، حيث سجل القطاع الخاص غير النفطي أبطأ نمو سنوي له منذ عام ٢٠٠٣ حيث نما بنسبة ٣.٦ في المائة.

المتحول الرئيسي على مستوى الخلل الاقتصادي هو بروز مصاعب اقتصادية عميقة تتمركز أساسا في عدم قدرة إيرادات النفط المتقلبة والمنخفضة على تلبية المتطلبات خصوصا في ظل جدلية التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تعصف بالمنطقة خلال الفترة الماضية والتي يجب تجاوزها في المرحلة المقبلة، العجز القياسي في الموازنات خصوصا في أكبر اقتصاد خليجي في السعودية يكشف الحاجة الملحة استراتيجيا إلى بناء اقتصاد لا يرتهن للنفط، وتقليص الدعم عنوانا لإصلاح اقتصادي عميق خصوصا في السعودية بعدما تراجعت مساهمة النفط في السعودية ب٧٣ في المائة من مجمل إيرادات عام ٢٠١٥، متراجعا عن نسبته المعتادة التي كانت تقارب التسعين في المائة، مع ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية ٢٩ في المائة عام ٢٠١٥ لتبلغ ٤٣.٥ مليار دولار، (إجمالي دول المجلس ١٩٥.٨ مليار دولار) ما يشكل ٢٧ في المائة من مجمل إيرادات الميزانية، وبعجز قدره ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل الناتج ٦٥٣ مليار دولار.

ارتباط موازنات دول الخليج مرتبطة ارتباطا مباشرا بأسعار النفط ولكنها أبعد ما تكون عن الاستدامة المالية في ظل ليس فقط في تذبذب أسعار النفط بل في ظل انخفاض أسعار النفط كما في الشكلين ١و٢ فيما لا يزال الدخل غير النفطي محدود ولا يتجاوز ٥٣ مليار دولار في السعودية ويبلغ دخل الزكاة عام ٢٠١٥ نحو ١٤ مليار دولار أي ما يقارب ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما لا تقل هذه النسبة عن ١٥ في المائة في معظم دول العالم بل ترتفع في دولة نفطية كالنرويج إلى ٢٥ في المائة أي أغلب الموازنة العامة لمعظم دول العالم تعتمد بشكل

شبه كلي على هذه الضرائب على الشركات وهذا يتطلب إنشاء قاعدة إنتاجية قوية منافسة قادرة على دفع الضرائب ما يعني أنها شركات أرباحها عالية.

شكل (١)

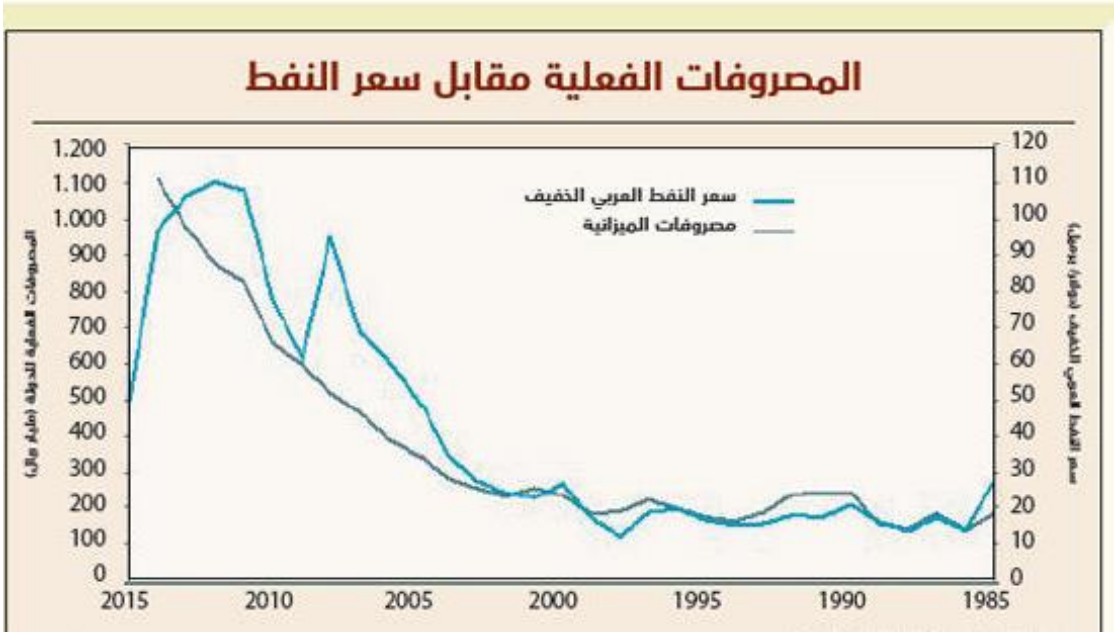

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

شكل (٢)

الأمن الإقليمي والعربي مرتبط بتحقيق التكامل الاقتصادي:

التحديات بين دول مجلس التعاون الخليجي تتشابه، مثل: انخفاض أسعار البترول، وهيمنة العمالة الوافدة على الاقتصادات، لذلك جاء اللقاء التشاوري السادس عشر في جدة في ١ /٢٠١٦/٦ بين قادة دول المجلس والذي خرج بالموافقة على إنشاء هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بالإجماع، لما لمسوه من تأخر تنفيذ القرارات المعتمدة خلال السنوات الماضية من عمر المجلس منذ إنشائه في ١٩٨١.

الهيئة تحل محل اللجان واللقاءات السابقة بين دول الخليج لكنها في النهاية لا تصل إلى المأمول منها، ومتابعة تنفيذ رؤية الملك سلمان الخاصة بتعزيز العمل الخليجي المشترك، خصوصا بعدما أثبتت دول المجلس بأنها صخرة أمن واستقرار وازدهار من أجل أن تصبح سادس أقوى قوة اقتصادية في العالم بحلول عام ٢٠٣٠، خاصة وأن هذه الهيئة ستكون لها صلاحيات البت في المواضيع وإيجاد الحلول وطرحها على القادة مباشرة لإقرارها، حيث الفكرة من إنشاء الهيئة هي اتخاذ القرارات اللازمة لتطبيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

خصوصا وأن المنطقة وبشكل خاص دول الخليج تمر بظروف استثنائية تستدعي إيجاد حلول غير تقليدية لتوحيد جهود دول المجلس لتحقيق التكامل والتنمية الاقتصادية بسبب أن دول المجلس تمتلك العوامل المساعدة على الاتحاد الخليجي.

عوائق الاتحاد الجمركي والعملة الموحدة هما أبرز تحديات التكامل الخليجي، وهي بحاجة إلى العمل بشكل متكامل لخلق تكتل اقتصادي قوي عالميا، حتى يتواكب مع متطلبات الاقتصادات ككتلة اقتصادية واحدة، حتى تتحرك دول المجلس حركة واحدة سيكون لها وقع كبير في جلب الاستثمارات والنهوض باقتصاديات موحدة ومتميزة.

بذلك يدرك قادة دول الخليج أن الأمن الإقليمي والعربي مرتبط بتحقيق التكامل الاقتصادي، لذلك نجد الشيخ محمد بن راشد يصرح بأن الملك سلمان يقود حراكا خليجيا وعربيا لترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة، والوقوف أمام التدخلات الخارجية كافة.

وعندما سئل عادل الجبير حول الضمانات الروسية لعدم تدخل إيران في الشأن الداخلي الخليجي، أوضح أن روسيا ليس لها علاقة بذلك، وقد عبرت عن أملها في أن تكون علاقات بين دول مجلس التعاون وإيران مبنية على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين، في حين أن السعودية وبقية دول المجلس تأمل ألا تعود إيران إلى التدخل في شؤون المنطقة بدعمها الإرهاب في المنطقة ونشر المليشيات الطائفية في البلدان العربية وزعزعة الأمن والاستقرار في هذه الدول، لذلك وجدت دول المجلس وبريطانيا المصلحة في حضور رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي بحضور القمة الخليجية ال٣٧ في المنامة التي أكدت بأنها تريد شراكة حقيقية مع دول الخليج ، وصرحت بأنها تدرك مخاوف دول الخليج من إيران لاحتواء عدوانية إيران خصوصا بعد الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران مقابل ترك يدها تصول وتجول في المنطقة.

اتفق وزراء التخطيط والتنمية في دول مجلس التعاون على خطة استراتيجية خليجية مشتركة بعيدة المدى لما بعد ٢٠٣٠ تتوافق مع الرؤية السعودية استعدادا لمرحلة جديدة من العمل الخليجي المشترك وضرورة إيجاد آليات تعزز التنمية الشاملة تحقق التكامل الإنمائي الخليجي المشترك بهدف تطوير رؤية موحدة لتفعيل العمل الجماعي لإعداد الخطط التنموية والاستراتيجية المشتركة لتعظيم التكامل الاقتصادي الخليجي.

حيث يتمحور العمل حول جوانب مهمة في العمل التنموي الخليجي المشترك، ومنها وضع إستراتيجية خليجية للتنمية البشرية، وتعزيز التعاون في مجال المشاريع التنموية الكبرى المشتركة، وتحسين ترتيب دول المجلس في المؤشرات التنموية الدولية.

العمل الخليجي المشترك على أعتاب انطلاق وتحديد مؤشرات دولية لقياس مدى نجاح نتائج الاجتماعات التي عقدت عاما بعد عام لمعرفة مدى تأثيرها على الاتجاهات والخطط الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي، بهدف الوصول في وضع إستراتيجية خليجية موحدة على مستوى دول مجلس التعاون.

حيث ارتفعت التجارة البينية لدول المجلس من ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ١٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٤ نصيب السعودية منها ٧٤.٧ مليار دولار، كذلك ارتفعت التجارة البينية العربية من ١٦٣ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ٢٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٣، كما ارتفعت التجارة البينية بين دول التعاون الإسلامي بنسبة ٢٢٣ في المائة خلال ١٠ سنوات في عام ٢٠١٥ إلى ٨٧٨ مليار دولار استحوذت دول الخليج على نسبة ٣٥ في المائة من هذه التجارة بنحو ٣٠٧.٣ مليار دولا.

بالطبع الاتحاد الأوربي في عام ٢٠١٠ تصل التجارة البينية فيه إلى ٨ تريليونات دولار بنسبة ٦٥ في المائة من التجارة الإجمالية، وإن انخفضت النسبة في الوقت الحاضر لصالح كتل أخرى، لكنها ارتفعت في دول الخليج من ٦ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ١٠ في المائة عام ٢٠١٤ وهي كذلك بين الدول العربية والإسلامية، ولكنها لا تزال نسبة متواضعة جدا قياسا إلى الكتل الأخرى.

التغيرات الاقتصادية تتطلب بناء قطاع صناعي خليجي متكامل من خلال رفع التنافسية، ومن خلال استهداف توطين سلسلة إمداد توطين الطاقة، وتسريع وتيرة نمو الصناعات الوطنية بالتركيز على قطاعات الطاقة المتجددة التي ستكون أهم المصادر لسد الحاجة في طلب الطاقة، إضافة إلى الصناعات العسكرية والطبية، خصوصا وأن دول المجلس لديها صناعات البتروكيماويات والحديد والألمنيوم تنافس عالميا خصوصا وأن قطاع التعدين سيكون داعما رئيسيا لصناعة البترول والغاز.

يأتي أهمية التكامل بين دول المجلس من خلال تصدير صناعات جزئية لدول الخليج لتكون مكونات من صناعات نهائية تصدر إلى دول العالم، وكثير من الصناعات المعقدة ستستقطب وستشترى مكوناتها من دول أخرى في المجلس، حيث هناك فرص واعدة، والمستقبل سيكون زاهرا لهذه الصناعات من خلال التكامل، خصوصا وأن العالم يتجه نحو عالم تنافسي وخلق تكتلات اقتصادية كبرى، وهناك دول صناعية واقتصادية عظمى لديها اقتصادات الحجم، ودعمها قوي لاقتصاداتها.

الأمر الذي يحتم على دول المجلس العمل على تنمية وتنافسية اقتصادات الخليج، ولذلك من الضروري دعم سلسلة الإمدادات للمصانع الكبرى في الخليج لتكون شاملة لكل المكونات المصنوعة في دول الخليج كافة.

التصنيع بمدخلاته وما ينتج عنه يحفز مزيدا من النشاط الاقتصادي، وهو ما يوفر مزيدا من الفرص الوظيفية والاستثمارية في القطاعات الأخرى التي تستخدم منتجاتها، مثل البناء، وقطاع التجزئة، على جانب تحفيز النمو في قطاعات خدمية أخرى، مثل: التمويل والمواصلات.

يجب أن تتطور سياسات دول المجلس واستراتيجياتها خصوصا وأن المحيط الخليجي بخصائصه الجغرافية المميزة يشكل مجالا تكامليا ومجالا استثماريا صناعيا واعدا نظرا لإمكانات دول المجلس وما تتمتع به من بنى تحتية ومدن صناعية وتسهيلات جاذبة للمستثمرين، واكتشاف مزيد من الفرص الصناعية

المتاحة التي سيدعمها استكمال عدد الإجراءات، مثل: استكمال تنفيذ السوق الخليجية المشتركة، وتوحيد السياسات الجمركية، والاقتصادية، والقانونية، واستكمال إنشاء الطرق، وشبكة السكك الحديدية الخليجية.

توجه دول المجلس لتكوين تكتل أكبر سادس اقتصاد في العالم:

عقد الاجتماع الأول لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٠١٦/١١/١٠ في الرياض في عصر تشوبه كثير من التقلبات الاقتصادية في العالم ما يحتاج إلى التكتل في عصر التكتلات، والذي حدد خمس أولويات أساسية تحظى بالاهتمام والمتابعة الفورية للارتقاء بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك، وتحقيق نقلة نوعية بعد وضع جميع القرارات التي اتخذت سابقا ولم تنفذ أو نفذت بشكل جزئي أن تكون موضع التنفيذ الكامل والسريع واعتماد الآليات اللازمة لذلك.

سبق أن كشف تقرير صادر عن شركة أرنست ويونغ عن محفزات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي أنه في حال حافظ الاقتصاد الخليجي على معدل نمو سنوي قدره ٣.٢٥ في المائة خلال السنوات ال١٥ المقبلة من الممكن أن يصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول ٢٠٣٠ قد يقترب من حجم الاقتصاد الياباني عندما تقرر أن تكون سوقا واحدة بدلا من ستة أسواق منفصلة.

وبالنظر إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي ارتفع من ٨٣٥.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى ١.١ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ ثم انخفض عام ٢٠٠٩ إلى ٨٦٨.٥ مليار دولار حتى يستقر عند ١.٦ تريليون دولار عام ٢٠١٤ ثم ينخفض مرة أخرى نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى ١.٣٩٨ تريليون دولار عام ٢٠١٥ وفق إحصاءات البنك الدولي، وقد سبق أن حقق الاقتصاد الخليجي عام ٢٠١٢ المرتبة ال١٢ عالميا متقدمة مرتبة واحدة عن عام ٢٠١١ وحققت دول مجلس التعاون في هذه السنة فائضا قدره ٥٠٢ مليار دولار.

جدول (١)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وإيرادات النفط مليار دولار

السنة	الناتج الإجمالي	إيرادات النفط
٢٠٠٤	٤٨٢	٢٦٠
٢٠٠٥	٦٠٩	٢٦١
٢٠٠٦	٧٣٥	٣٦٦
٢٠٠٧	٨٣٦	٤٠١
٢٠٠٨	١.١٠٠	٥٥٦
٢٠٠٩	٨٦٨	٢٧٨
٢٠١٠	١.٣٥٠	٣٣٤
٢٠١١	١.٤٣٥	٥١٤
٢٠١٢	١.٥٧٧	٥٦٢
٢٠١٣	١.٦٤١	٥٣٩
٢٠١٤	١.٦٤٠	٤٦٣
٢٠١٥	١.٣٧٨	٢٥١

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على عدد من المصادر بجانب بيانات مجلس التعاون الخليجي وصندوق النقد الدولي

شكل (٣)

العلاقة بين تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وإيرادات النفط

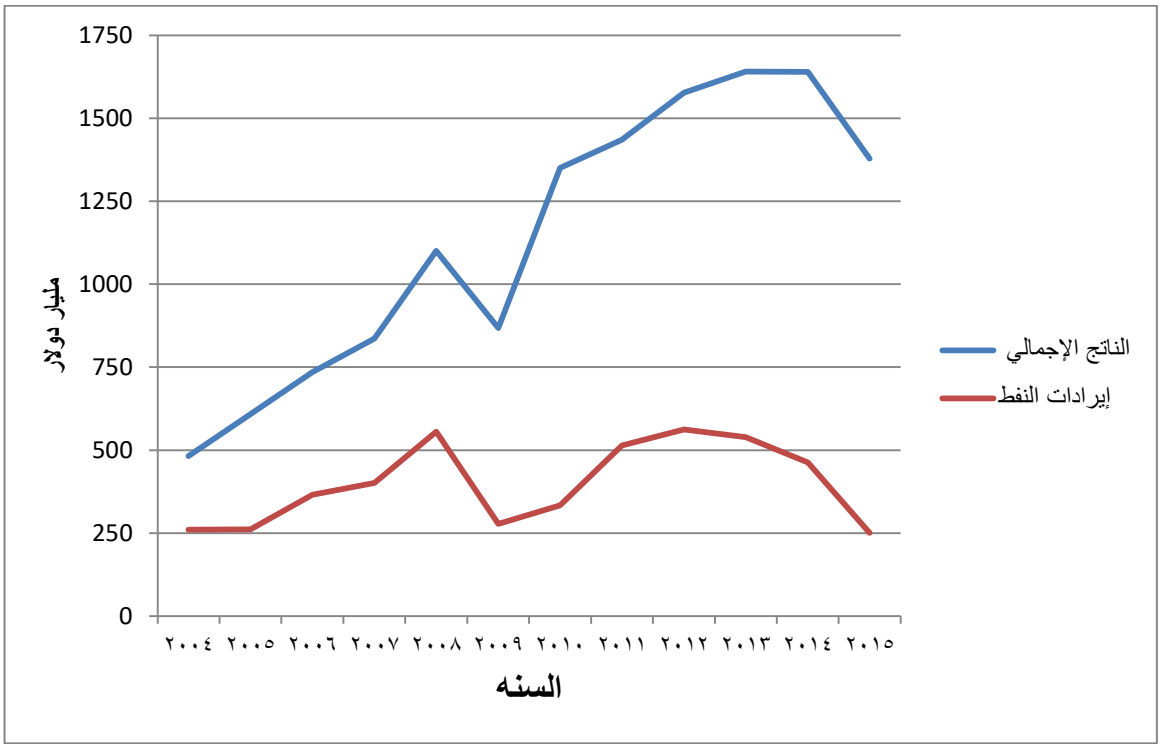

كان تذبذب ناتج أكبر دولة في مجلس التعاون الخليجي السعودية حيث نجد أن الناتج المحلي يمثل نصف ناتج إجمالي دول المجلس حيث ارتفع من ٤٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٧٤٤ مليار دولار عام ٢٠١٢ واحتلت السعودية المرتبة ال١٨ عام ٢٠١٤ بناتج محلي ٧٤٦ مليار دولار ثم انخفض نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى ٦٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٥ وتراجع مركز السعودية إلى المركز ال٢٠.

جدول (٢)

تطور الناتج المحلي الإجمالي السعودي وإيرادات النفط مليار دولار

السنة	الناتج الإجمالي	إيرادات النفط
٢٠٠٤	٢٥٠	٨٨
٢٠٠٥	٣٠٠	١٣٤
٢٠٠٦	٣٥٠	١٦١
٢٠٠٧	٣٨٥	١٣٨

٢٠٠٨	٤٦٧	٢٧٣
٢٠٠٩	٣٧٠	١١٦
٢٠١٠	٥٣٣	١٧٨
٢٠١١	٦٧٩	٢٧٥
٢٠١٢	٧٤٤	٣٠٥
٢٠١٣	٧٥٥	٢٧٠
٢٠١٤	٧٤٦	٢٤٣
٢٠١٥	٦٣٢	١١٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على عدد من المصادر بجانب بيانات مجلس التعاون الخليجي وصندوق النقد الدولي

شكل (4)

العلاقة بين تطور الناتج المحلي الإجمالي السعودي وإيرادات النفط مليار دولار

وليست فقط السعودية التي تذبذب ناتجها الإجمالي، بل حتى اليابان الذي ارتفع ناتجها الإجمالي من ٤.٩ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٦ تريليون دولار عام ٢٠١٢ لكنه انخفض عام ٢٠١٥ إلى ٤.١١ تريليون دولار، وكذلك روسيا الذي ارتفع من ١.٦ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٢ تريليون دولار عام ٢٠١٢، ثم انخفض إلى ١.٢٣ تريليون دولار عام ٢٠١٥، بينما نجد أن الناتج المحلي للولايات المتحدة ارتفع من ١٤.٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٥.٧ تريليون دولار عام ٢٠١٢ ثم إلى ١٧.٩٦٨ تريليون دولار عام ٢٠١٥، وكذلك الصين الذي ارتفع ناتجها الإجمالي من ٤.٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٨.٤ تريليون دولار عام ٢٠١٢ ثم ارتفع إلى ١١.٣٨٥ تريليون دولار عام ٢٠١٥.

ويلاحظ انخفاض إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس من ٨٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ٥٥٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ بنسبة انخفاض ٣٥.٦ في المائة متأثرة بانخفاض أسعار النفط، بينما شكلت الصادرات السلعية غير النفطية لدول الخليج نحو ١٩٥.٨ مليار دولار عام ٢٠١٥ صدرت منها السعودية ٥٠.٦ مليار

دولار مرتفعة من ٤٠.٨ مليار دولار عام ٢٠١١، مقارنة بصادرات عام ٢٠١٤ البالغة ٢٠٦.٦ مليار دولار بانخفاض ٥.٢ في المائة وهو انخفاض محدود إذا قورن بانخفاض الصادرات السلعية التي انخفضت بنسبة ٣٥.٦ في المائة.

فيما لم تنخفض الواردات السلعية سوى ٢.٤ في المائة لتبلغ ٦٤٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥، كما نمت التجارة البينية السلعية بنسبة محدودة جدا بنسبة ٣.١ في المائة لتبلغ نحو ٥٠.٨ مليار دولار مرتفعة من ٤٩.٣ مليار دولار عام ٢٠١٤ والتي ارتفعت من ٣٢.٩ مليار دولار عام ٢٠١١ والتي لا تمثل سوى ٧.٨ في المائة من إجمالي قيمة الواردات عام ٢٠١٥، وهي أقل من نسبة التجارة البينية العربية التي هي عند ٨ في المائة، كما أنها ترتفع في الاتحاد الأوربي إلى نحو ٦٣ في المائة عام ٢٠٠٩ وإلى ٢٥ في المائة في الآسيان.

فإذا كانت أمريكا تبني على التكنولوجيا التي تمتلكها في استمرار نمو اقتصادها رغم تراجعه ببطء حيث أن القيمة السوقية الإجمالية لأكبر ٥ شركات تكنولوجيا في أمريكا هي الآن أكثر من ٢.٢ تريليون دولار، ومتوسط نمو إنتاجية العمل المتراجع ببطء في أمريكا هو الأعلى ضمن اقتصادات (أوسيد) خلال الأعوام ال١٥ الماضية، بينما لدى دول مجلس التعاون وخصوصا في أكبر دولة خليجية السعودية يمكن أن تبني على الصناعات الأساسية التي أنشأتها خلال العقود الماضية، ولكن عليها أن تعالج مشكلة التشوهات الاقتصادية في القطاع الخاص بشكل مباشر، وحيث أن النمو المستدام يجب أن يشمل الجميع بثماره التي تركز على نمو الوظائف وزيادة الأجور والتي تتمحور حول تنمية الطبقة الوسطى؛ لأن ارتفاع البطالة هو سحق للطبقة الوسطى مما يجعل البلد في هزة اجتماعية واقتصادية ورفع نسب الإعانة التي ترهق الاقتصاد.

إعادة هيكلة القطاع الخاص المحرك الرئيسي للاقتصاد:

ورفع مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي من ٤٠ في المائة عام ٢٠١٥ إلى ٦٥ في المائة عام ٢٠٣٠ ولا يمكن معالجته بوسائل السعودة الوهمية الإحلالية بأجور زهيدة رغم أن وزارة العمل قصرت ١٥٠ مهنة على السعوديين

لكن فشلت تلك المعالجات في تحقيق هذا الهدف بسبب التحايل الذي يمارسه القطاع الخاص نتيجة غياب منظومة اجتماعية واقتصادية وقانونية وقضائية كاملة التي لم تتمكن من القضاء على التستر التي اتسعت رقعتها وجعلت العديد من القطاعات محتكرة للوافدين، بل وأدمن القطاع الخاص على الوافدين بأجور زهيدة جدا يتوسلون المجتمع لتعويض تلك الأجور أي أن تلك الأجور لا تخضع لتنافسية السوق الذي فشلت وزارة العمل في تحقيقه بأن استمر سوقين للعمل بدلا من سوق واحدة.

لذلك نجد أن هناك فجوة كبيرة بين القطاعين العام والخاص الذي يظل عقبة أمام أي تكامل، وهو ما يجعل التعاون بينهما مفقود بسبب محدودية القدرة التنافسية، فمثلا نجد ١.٢٤٠ مليون موظف في القطاع العام رواتبهم تصل إلى ٣١٤ مليار ريال عام ٢٠١٤ تمثل ٣٧ في المائة من الميزانية، فيما رواتب أكثر من ١٠ مليون موظف في القطاع الخاص لا تتجاوز رواتبهم عن ٢٣.٤ مليار ريال، نسبة السعوديين لا تتجاوز ٩ في المائة فقط بسبب أن القطاع الخاص مدمن على استقدام العمالة الوافدة غير الماهرة الرخيصة ما يجعله قطاعا غير جاهز لتوظيف الشباب السعودي الذي يمثل نصف سكان السعودية البالغ عددهم نحو ٣١ مليون نسمة.

حيث نجد أن التركيبة المهنية في القطاع الخاص مشوهه وغير قادرة على التطوير لأننا نجد أن ٨٥ في المائة منهم ضعيفة المهارة، و٦٠ في المائة وافد منهم أميون، و٧٤ في المائة من عدد المنشآت لا يعمل فيها أي سعودي.

فالإصلاح الاقتصادي المستهدف يجب أن يكون هيكليا وهو بحاجة إلى استهداف التخلص من الاحتكار والفساد المالي والإداري وأنماط البيروقراطية التي تسببت في تعثر مشروعات التنمية في الفترة الماضية خصوصا في التخلص من مسمى الكفيل الذي تسبب في اتساع ظاهرة التستر وساهم في احتكار قطاعات عديدة خصوصا فيما يتعلق بقطاع التجزئة الحيوي، وحرم فئات واسعة من المجتمع من التوظيف.

فيما يعد القطاع الخاص محركا رئيسيا للاقتصاد الخليجي ككل، ويجب أن يشكل القطاع الخاص جزءا مهما من هذا التكتل، وأن يكون له دور أساسي في وضع التشريعات والأنظمة المنظمة للتكتل الاقتصادي، وأن التكامل بين القطاعين العام والخاص سيتمكن من خلق الوظائف للخليجيين، وهذا التكامل هو القادر على قيادة نقلة كبيرة في الاقتصاد الخليجي، وإذا ما أردنا أن نكون أكبر سادس اقتصاد فنحن بحاجة إلى إضافة تريليون دولار، لكن إذا أردنا أن نصل إلى الاقتصاد الياباني فنحن بحاجة إلى إضافة تريليونين ونصف تريليون دولار، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي الخليجي نحو ٦٠ في المائة من الناتج الإجمالي العربي.

لكن ذلك يتطلب معالجة التحديات التي تقف أمام هذا التكامل، أهمها تفعيل التشابه في قواعد وهياكل الإنتاج التي تعتمد على الاستيراد الخارجي والعمالة الأجنبية غير الماهرة بشكل كبير، وقلة مساهمة العديد من القطاعات الواعدة فيها خصوصا كالقطاع الصناعي التي لا تزيد على ١٠ في المائة فقط، وأهمية استنهاض قطاعي الزراعة والسياحة، وأولها ضرورة رسم خارطة طريق إستراتيجية لخلق شكل من أشكال التكامل بين القطاعين الخاص والعام في المشروعات الاقتصادية والصناعية المطروحة.

فالتكتل مسألة مصيرية لدول المنطقة وتوحيد السياسات مدخل لتنشيط حركة التجارة البينية وتسهيل إقامة المشروعات المشتركة، وهو يعزز مواقف دول التعاون الخليجي التفاوضية مع نظرائه من التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى خصوصا مع الاتحاد الأوربي.

ونجاح التكتل الاقتصادي الخليجي يتطلب تفعيلا للسوق الخليجية المشتركة، بما فيه الاتحاد الجمركي بين دول المجلس، وتفعيل التأشيرة السياحية الموحدة، ووضع برنامج زمني للعملة الخليجية الموحدة وبشكل خاص بعد تصريح رئيس البنك المركزي العماني الذي اعتبر صدور العملة الخليجية الموحدة مسألة وقت،

وأهمية البدء بمشروع السكك الحديدية بين دول المجلس التي تساهم في عملية تسهيل تنقل السلع والبضائع.

حيث بدأت تدرك دول مجلس التعاون التحولات العالمية المتسارعة التي تؤثر في ديناميكية الأسواق ومناخ الأعمال، إذ يعتبر حجم الاستثمارات المتراكمة في دول الخليج نحو ٤٣١ في عام ٢٠١٦ منها ٢٢٤ دولار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية وهي أرقام متواضعة نسبة إلى حجم الاقتصاد الخليجي وطموحات دوله، خصوصا وأن المرحلة الحالية في المجتمعات الإنسانية بدأت ملامح الثورة الصناعية الرابعة والتي لها أثر على القطاعات الرئيسية مثل الصحة والتعليم والاقتصاد وتطوير بنى وأطر قابلة للتطبيق عالميا لتأسيس مرحلة جديدة من صناعات المستقبل ما يستدعي إلى ابتكار حلول ومبادرات رئيسية يتشارك فيها القطاعين العام والخاص إلى جانب المنظمات الدولية بجانب تحفيز الشراكات الاقتصادية؛ بسبب المنافسة العالمية الشديدة التي تقود إلى تحقيق رؤية مستقبلية واضحة لمواجهة التحديات مما يؤهل الانتقال للمستقبل التي هي من أساسيات وازدهار المجتمعات وتقدمها وتحقيق الرفاه والرخاء لأفرادها.

لم يعد التباطؤ قادر على استباق التغييرات المتسارعة في العالم مع ثورة الابتكارات التكنولوجية وتطورها بل ستتجاوز تلك التغييرات المتسارعة كل من لم يواكبها بل ويسابقها ويكون أسرع منها فلن يكون له مكان في المستقبل.

إعادة الهيكلة الشاملة تضع حجر الأساس الأول في الانطلاقة الجديدة للتنمية:

إعادة الهيكلة في المشروع التطويري الذي جاء بعد أشهر من تفعيل مركز قياس الأداء، كان محوره الكوادر البشرية بديلا عن الوظائف التقليدية المثقلة بالبيروقراطية وذات الإنتاجية المتدنية، بل تسببت في تعثر مشاريع كبيرة أدت إلى خسارة مستقبل التنمية المجتمعية، بينما تركز الهيكلة في التركيز على الكوادر البشرية التي تتميز بالإبداع والحلول غير التقليدية بإنتاجية عالية جدا تدعمها مبادئ النزاهة والشفافية، لتؤكد على استمرار النماء بهوية حيوية، والتي أدت إلى نجاح ٨٩ في المائة من المشاريع مقابل ٤٣ في المائة للمشاريع المنفذة بطريقة

تقليدية، لأنها ركزت المشاريع المنفذة بطرق غير تقليدية على منهجية المشاريع الجديدة في كيفية تجنب حالات التعثر التي كانت سائدة من قبل من خلال تطبيق مبدأ الاستباقية على معطيات المشروع الأولية للتنبؤ بالنتائج النهائية المتوقعة.

جاءت هيكلة العمل الحكومي وفق نمط التوجه العالمي نحو المرونة وإعادة الهيكلة المستمرة لتحقيق وخدمة الأولويات الوطنية، لذلك اتجهت الهيكلة إلى إلغاء المجالس العليا في الدولة وإنشاء مجلسين فقط أسهم في توحيد القرار وتسريع عملية وضع الاستراتيجيات، ورفع كفاءة الأداء، وتسريع الإجراءات.

تشي التغيرات للمراقبين بالإرادة القوية لتحقيق ما تصبو إليه الدولة، رحب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة موغنس ليكيتوف برؤية السعودية ٢٠٣٠ حيث قال إنها تحدد مجموعة من الأهداف لتحقيق مجتمع نابض بالحياة واقتصاد مزدهر وأمة طموحة، وذلك من خلال برامج وخطط قابلة للتنفيذ، مشيرا إلى أن ذلك يأتي متماشيا ومتوافقا مع جدول أعمال التنمية الأممي ٢٠٣٠ واتفاق باريس للمناخ، بسبب أنها تعتمد الشفافية والانفتاح كما أن مبادئها التوجيهية الرئيسية هي لتحسين المعيشة وتنويع الاقتصاد السعودي.

فيما أكد خبير دولي بارز فيليب جود الشريك الإداري ومدير إدارة الاستثمارات في فيتش لإدارة الأصول بأن رؤية السعودية ٢٠٣٠ تتحرك لبلوغ أعلى درجات العافية في اقتصاد السعودية، وفق برامج استراتيجية بعيدة النظر، لخلق واقع اقتصادي مغاير لما كان عليه سابقا خال من أمراض الاقتصاد العالمي وتذبذب أسعار الطاقة.

ما يؤسس لتنويع معزز بسياسات ناجعة، تستهدف تعظيم صادرات عالية التنافسية في الأسواق العالمية، وتطبيق نوافذ جديدة للإيرادات وضوابط محكمة للإنفاق، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بل تدعم دخول الشباب للقطاع الخاص، ما يبشر باحتفاظ الاقتصاد السعودي بأعلى درجات التصنيف الائتماني.

كما أن إعلان السعودية عن رؤية ٢٠٣٠ تتهيأ دول العالم لإطلاق شراكات استراتيجية جديدة مع السعودية من أجل زيادة التعاون في مجالات حيوية بما ينسجم مع هذه الرؤية التي أثبتت القدرات الكبيرة لدى القيادة السعودية في تطويع مصادر قوتها الاقتصادية خصوصا وأن رؤية السعودية ٢٠٣٠ تتجه نحو التوسع في مشروعات التنمية المستدامة والدخول في مجالات جديدة، فإنها خلقت مزيدا من الفرص التي ستفتح شهية الكثير من الدول والمؤسسات العالمية، لإطلاق شراكات تجارية تعزز التعاون الاقتصادي بشكل أفضل مما هو عليه يمكن أن تحقق طفرة غير مسبوقة في التنمية والاقتصاد بعيدا عن النفط كمصدر دخل رئيس في ظل انخفاض أسعار البترول.

لذلك هناك شركات عالمية ستحول البترول إلى الطاقة لتحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تنقل السعودية إلى مستقبل اقتصادي واعد، بل إن التحول في السياسات الاقتصادية السعودية سيكون تأثيره الكبير في سوق الطاقة، كما إن مشاريع المصب في السعودية ستحقق نموا اقتصاديا كبيرا، ما جعلها تحتل مكانة مميزة وريادة عالمية في مجال تصنيع وتصدير السلع والمنتجات النفطية، خصوصا بعد الخطط التطويرية التي يجري الاستعداد لتنفيذها في أرامكو خاصة الخصخصة الجزئية لزيادة موارد الشركة وقدراته المالية، حيث تتصدر إكسون موبيل وبي بي وسينوبك الشركات العالمية الراغبة في أسهم أرامكو، وهناك توقعات بارتفاع عائدات السعودية من البتروكيماويات أربعة أضعاف بحلول ٢٠٤٠، خصوصا وأن أرامكو تتبنى رؤية مستقبلية تقوم على تطوير الصناعات التحويلية وزيادة الابتكار.

التأسيس لمرحلة ما بعد النفط عبر الخصخصة وتحفيز الاقتصاد:

العالم يتجه إلى كيفية التعامل مع واقع اقتصاد ما بعد الرأسمالية والاشتراكية والعولمة، النموذج الاشتراكي السوفياتي وتوابعه في أوربا الشرقية أثبت فشله، فيما اتجهت الصين إلى الانفتاح والاستثمار الرأسمالي، حيث لا تنفصل حرية السوق ومرونة الاستثمارات خصوصا مع تداخل العولمة باتفاقيات التجارة والنمو واتجاه

تكتلات الأسواق الإقليمية المشتركة تظهر الحاجة إلى قوانين تنظيم الحرية خاصة والطبيعة الإنسانية للبعض كالجشع والتطلع لأقصى الربحية بأقل الالتزامات.

فحرية الأسواق المثالية لا وجود لها على أرض الواقع، كما يجب ألا تغلب الأيديولوجية على الواقع العملي ورفض بيع حتى التراب، بل يجب ضرورة المرونة في الموازنة بين الواقع والأيديولوجيات، حتى لدى الغرب المتقدم كيف أن هوس الطاقة الخضراء والحفاظ على البيئة تحول بدوره إلى أيديولوجيا بل إن نشاط بركاني واحد يمكن أن يضاهي أثره مجموعة كبيرة من المصانع هذا لا يقلل من أهمية ضبط النشاط الإنساني في المصانع لكن بعيدا عن الهوس.

كما أن التهاون مع سرعة التطورات التكنولوجية تهدد الاقتصادات، يجب عدم التقليل من خطر البترول الصخري، وعدم التقليل من توجه العالم نحو استغناء السيارات عن النفط واستبدالها بسيارات كهربائية أرخص وأسرع، في مجال التنبؤ عن مستقبل التطور التكنولوجي، هناك نماذج كثيرة يمكن أن تعطينا الدروس مثل شركة التصوير كوداك التي أفلست عام ٢٠١٠ بعد ثلاث سنوات من ظهور الأيفون، بعدما كانت تسيطر الشركة على ٩٠ في المائة من سوق الأفلام الفوتوغرافية وورق طباعة الصور منذ الخمسينات من القرن المنصرم حتى عام ٢٠٠٠ عندما حققت ملياري دولار بسبب أنها فشلت في التنبؤ في سرعة التطور التكنولوجي، ومثلها شركة إيه تي آند تي أكبر شركة في صناعة التليفونات في العالم عام ١٩٨٥ لم تتوقع احتمال الانتشار السريع للجوالات بأن تصبح بديلا عن الخطوط الأرضية، فلم تستثمر في الجوالات إلا متأخرا بعدما خسرت أسواقها، بسبب أن إحدى الدراسات نصحتها بعدم الخوف من انتشار صناعة الجولات على صناعتها، وهو ما يفسر عدم الاعتماد على دراسات محددة، بل لابد من الاستعانة بعدد من واسع من الدراسات المتخصصة.

سبق أن قام فريق عمل البنك الدولي المعني ببرنامج المدن ذات القدرة التنافسية بزيارة كيغالي في رواندا ضمن ست دراسات قامت بها فريق العمل إذ حققت كيغالي بعد حرب الإبادة التي شهدتها في فترة التسعينات من القرن الماضي وهي لا تمتلك موارد سوى جمال بيئتها الطبيعية التي استثمرتها في جذب السياحة العالمية، بعدما استكملت السياسات الوطنية المدعومة بمبادرات فعالة للغاية تضمنت بعض المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وإتباع هياكل حوكمة أكثر قوة، وتحسين مناخ ممارسة أنشطة الأعمال وخدمات عامة أكثر فاعلية، باعتبارها عوامل محركة للنمو، تحسنت على إثرها الشفافية والمساءلة العامة من خلال إسناد

عقود تنافسية تقوم على أساس الأداء، ومن خلال اعتماد سياسة عدم التهاون المطلق في التعامل مع الفساد، وتم تعزيز القدرات المؤسسية لدى الهيئات الحكومية حققت نجاحات من خلال جذب موظفين مهنيين ذوي كفاءة عالية وشراكات فعالية مع مؤسسات أجنبية، وتم التخلص من أحد أهم المعوقات الرئيسية لنمو الشركات وأنشطة الأعمال من خلال إنشاء خدمة الشباك الواحد التي ضمت جميع الهيئات والمؤسسات العامة المعنية بتقديم الخدمات.

التخصيص الفاعل آلية مهمة جدا بل ضرورية، بالطبع من دون رؤية متكاملة لتحقيق ومتابعة هذه المعايير والمتغيرات لتغيير البيئة لن تؤتي ثماره، الدفع بالتخصيص دون التعامل مع البيئة التحتية التنظيمية والنظامية سيضر بالتخصيص، بل يتحول التخصيص إلى مزاوجة بين المال والمتنفذين في حضرة القانون.

هل يمكن أن تتحول المنطقة إلى آفاق ثورة صناعية:

من الصعب أن تكون دول الخليج وعلى رأسها السعودية رهينة دخل وحيد، فيما أن السعودية وبقية دول الخليج تمتلك مقومات اقتصادية عديدة معطلة وغير منتجة أو تبقى منتجات أساسية وغير ذات قيمة مرتفعة، رغم أن صناعة البتروكيماويات ارتفع إنتاجها ٢٥٠ في المائة خلال عقد من الزمن، حيث تستهدف رفع طاقتها الإنتاجية في مجال البتروكيماويات بما نسبته ١٠ في المائة سنويا من الإنتاج العالمي لتصبح ثالث أكبر مصدر للبتروكيماويات على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي السعودية من البتروكيماويات والمواد الكيماوية والبلوريمات بنحو ١١٥ مليون طن في نهاية ٢٠١٦، أي بزيادة تبلغ ٢٥٠ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ حسب إحصاءات مؤسسة النقد (ساما) حيث بلغ قيمة الصادرات خلال عام ٢٠١٤ نحو ٣٨.٢ مليار دولار، بعدما بلغ حجم الاستثمارات في المصانع البتروكيماويات السعودية نحو ١٥٠ مليار دولار.

وتعتبر الصناعات البتروكيماويات محرك رئيسي للاقتصاد بل تعتبر عمق الاستثمار العالمي في صناعة البتروكيماويات، لكن توفير الطاقة بأسعار مدعومة نقطة ارتكاز أساسية في رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مما يعزز الميزان التجاري للمملكة بدلا من الاكتفاء بتصدير منتجات أساسية تم

توفير لها الطاقة بأسعار مدعومة، حيث رفعت الدولة سعر مليون الوحدة الحرارية من ٧٥ سنت إلى دولار ونصف وهي أقل من الأسعار العالمية التي تصل إلى ٥ دولارا لكل مليون وحدة، كما أن سعر برميل النفط تحصل عليه سابك بنحو ٣ دولارات لكل برميل، حيث قدر الدعم الذي تقدمه السعودية للاقتصاد الوطني أكثر من ١٠٠ مليار دولار والذي يمكن أن يدعم خزينة الدولة في حال تحررت الصناعات وتم فطمها من الدعم، وهو ما نجده في شركة سابك التي هي ثاني أكبر شركة تحقق أرباحا عالية نسبة إلى مثيلاتها من الشركات بسبب أنها تأخذ النفط بالأسعار العالمية، ولن تستمر في التصدير باعتبار منتجاتها مرحلة من مراحل التصنيع وليست مرحلة نهائية.

هناك مجمع صدارة للصناعات البتروكيماوية الذي يحتوي على ٢٦ مصنع عملاق يعتبر ثاني إنجاز تاريخي بعد شركة سابك وتحقق ١٧ مليار دولار سنويا هو حجم زيادة إيرادات الناتج المحلي المحقق من صدارة وحقق مجمع صدارة وفورات ب١٢ مليار دولار سنويا كانت تتكبدها خزينة الدولة بسبب الاستيراد.

صناعة الكيماويات على موعد مع نمو ضخم وفرص كبيرة تتحقق في ظل استراتيجيات جديدة تتماشى مع التغيرات في المنطقة والدور المحوري لقطاع الكيماويات في إضافة قيمة كبيرة على صعيد مشهد الطاقة العالمي العام للحفاظ على التنافسية والنمو، في مواصلة تطوير منتجات أكثر تميزا وأعلى قيمة.

وسيشهد عام ٢٠١٧ ارتفاعا في صناعة الكيماويات حيث ستنتج ٩ من بين ١٥ مصفاة من مصافي أرامكو السعودية الكيماوية وبنسب تحويل يمكن أن تصل إلى ٢٠ في المائة من الخام المعالج الإجمالي، وتطوير منتجات أكثر تميزا وأعلى قيمة، والاستمرار في استحداث العلامات التجارية المميزة القوية ومواصلة الارتقاء

فيما تنخفض مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وعلى رأسها قطاع التعدين الذي يعتبر أحد أهم مكونات القطاع الصناعي إذا أراد المجتمع أن يحقق ثورة صناعية، حيث تعد السعودية الدولة الأكبر في استيراد مكورات خام الحديد، حيث استوردت خلال عام ٢٠١٥ أكثر من ٤.٧٧ مليون

طن، فيما يبلغ احتياطي خام الحديد في السعودية مليار طن، خصوصا وأن الخبراء في مجال الجيولوجيا والتعدين أكدوا أن تنامي الطلب الصناعي والتقني على المعادن الاستراتيجية بمعدل ١٠ في المائة سنويا خلال العشرين عاما المقبلة.

يبدو أن انخفاض أسعار النفط وتأثر ميزانية الدولة من العجز بأن تنتقل من موقع ملتقى خطوط التجارة والحضارات إلى موطن الصناعات، ويمكن أن ينقل رأس الخير السعودية إلى ثورة الصناعات التعدينية وأن تتحول إلى الركيزة الثالثة للاقتصاد السعودي خصوصا بعدما أنفقت الدولة على البنية التحتية بنحو ٣٤.٧ مليار دولار، وترتبط بالمناجم بأطول قطار تعدين في العالم، بوسط وشمال السعودية يبلغ طوله ١٥٠٠ كيلو متر بطول ثلاثة كيلو مترات وينقل في الرحلة الواحدة ستة عشر ألف طن، وأزاح ٢٧.٧ ألف شاحنة عن الطرقات.

حيث مجمع الفوسفات ومصنع الألمنيوم باكورة صناعة التعدين السعودية، ومصنع الألمنيوم مشروع مشترك بين شركة التعدين العربية السعودية بنسبة ٧٤.٩ في المائة وشركة الكوا الأميركية بنسبة ٢٥.١ في المائة، حيث وجدت شركة الكهرباء أن استخدام كابلات الألمنيوم في نقل الكهرباء من محطات الإنتاج إلى المدن يوفر الطاقة، ويمنح الشركة ترشيدا للنفقات يقدر ب٥٣٣ مليون دولار، حيث تمثل السوق المحلية لصناعة الألمنيوم سوقا واعدة، حيث تعتمد خطوط نقل الطاقة الكهربائية من كابلات وأبراج على منتج الألمنيوم بشكل أساسي، خاصة بعد التجار بالتي توصلت لها شركة الكهرباء السعودية.

انطلقت قاطرة الصناعات التعدينية العملاقة في المملكة وهي إحدى ركائز الاقتصاد الوطني إضافة إلى قطاع البترول والبتروكيماويات وأن يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بما يصل إلى ٦٦ مليار دولار، بل الرؤية الثاقبة للسعودية على قطاع التعدين العملاق بل تخطته لتشمل قطاعات تنموية جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد السعودي وتوطين الإمدادات وتوليد عشرات الألوف من الوظائف وفتح باب مجالات الاستثمار والابتكار، ومن هذه القطاعات الجديدة قطاع الصناعات والخدمات البحرية التي تتيح توطينا نوعيا لأعمال مهمة جدا للمملكة والمنطقة

والعالم، تشمل بناء منصات إنتاج البترول البحرية وأجهزة الحفر والسفن إضافة إلى توفير خدمات الصيانة لهذا القطاع الحيوي.

السعودية والمنطقة وصلت إلى نقطة تطور يتعذر عندها مواصلة الاعتماد على محرك اقتصادي واحد، وتطوير القطاع الخاص غير المعتمد على النفط، بما في ذلك قطاع الكيماويات، أصبح ضرورة إستراتيجية للسعودية ولبقية دول الخليج الأخرى، خصوصا وأن هناك استراتيجيات جديدة ستمكن قطاع الكيماويات من التحرك السريع ليتبوأ مكانته في صناعة الطاقة الكلية، وهناك فرص استثمارية في مشروعات البتروكيماويات الأساسية المتكاملة الضخمة نظرا للمميزات التي تتمتع بها أنواع القيم التي رسمت ملامح التطور لقطاع الطاقة في منطقتنا والمشمول في إستراتيجية التكرير والمعالجة والتسويق، حيث يعتبر قطاع الكيماويات من العوامل الاقتصادية الاجتماعية التي تحفز تحقيق أهداف التنمية التي تشتمل عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠.

تتجه الدولة نحو التركيز على التكامل بين التكرير والكيماويات من أجل تحقيق توازن وتكامل أفضل لقطاعي التنقيب والإنتاج والتكرير والمعالجة والتسويق لتحقيق التكامل عبر إضافة القيمة من خلال المرافق والخدمات والبنية التحتية المشتركة لتحقيق مستوى أعلى من التكامل، حتى تنتقل إلى الجانب الثاني من الإستراتيجية في تحقيق النمو والتنافسية والمحافظة عليها التي تشتمل على السلع المتميزة والكيماويات المتخصصة خصوصا وأن هذا المجال بحاجة إلى التوسع بشكل كبير جدا.

الجانب الثاني من الإستراتيجية حيث تهدف الدولة من إنشاء شركة صدارة للكيماويات وهي مشروع مشترك بين أرامكو مع داو كيميكال ومشروع أرولانكسيو مشترك بين أرامكو مع شركة لانكسس الألمانية، بل هناك شراكات بين أرامكو وسابك لدراسة تحويل النفط إلى مواد كيماوية عالية القيمة، بالاضافة إلى استحواذ الشركة على تقنية كونفيرج بوليرا من شركة نوفومير.

وهناك جانب ثالث من الاستراتيجية المتمثلة في الابتكار والتقنية من أجل الارتقاء بالعمليات واستحداث منتجات وقطاعات جديدة، بالإضافة إلى أن هناك جانب رابع في التركيز على الكفاءات والمهارات التي تدير المرحلة المقبلة.

أسست دول الخليج الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات يمثل قطاع التكرير والمعالجة والتسويق للمواد الهيدروكربونية في الخليج العربي تأسس عام ٢٠٠٦ يضم ما يزيد على ٢٥٠ شركة من الشركات الأعضاء من قطاع الكيماويات والقطاعات المشابهة التي تنتج ٩٥ في المائة من الكيماويات في منطقة الخليج حيث تشكل هذه الصناعة ثاني أكبر قطاع تصنيع في منطقة الخليج تنتج سنويا منتجات تقدر بنحو ١٠٨ مليارات دولار.

ومن المتوقع أن يساهم القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢٠ وهو قطاع يحقق نمو مستدامة ورفع النسبة من ١٠ في المائة المحققة في عام ٢٠١٣، حيث يعتبر التحول الوطني عام ٢٠٢٠ مقدمة واختبار لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تستهدف إعادة هيكلة اقتصاد الدولة ورفع أداء مؤسساتها وتنويع مصادر الدخل ورفع إنتاجية المجتمع.

السعودية تستطيع أن تكون أكثر اعتمادا على خطوط أنابيب البيانات أكثر من اعتمادها على خطوط الأنابيب في المستقبل خصوصا وأنها تمتلك الموقع المتوسط بين قارات العالم من خلال تحويل نفسها إلى حاضنة تكنولوجيا إقليمية ومركز قدرات لمجموعات أمريكية مثل فيسبوك وجوجل باعتبار السعودية القوة المهيمنة في المنطقة وقادرة على تحويل الاقتصاد المعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع لزيادة إيرادات الحكومة غير النفطية من ٤٣ مليار دولار إلى ٢٦٦.٦٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ ورفع مساهمة القطاع الخاص من ٤٠ في المائة إلى ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

هل تحدث أزمة تراجع أسعار النفط تغييرا في خريطة الطاقة العالمية؟

صراع الحصص السوقية يدفع النفط لأدنى مستوى في ٦ سنوات، ويذكرنا بعام ٢٠٠٨ عندما انخفضت أسعار النفط من ١٤٥ دولار للبرميل إلى أقل من ٤٠ دولار للبرميل، لذلك فإن تبادل الاتهامات بين المنتجين يؤخر استقرار الأسعار.

إنتاج النفط الروسي عند أعلى مستوياته منذ انهيار الحقبة السوفيتية، بينما السعودية تتبع سياسة بيع مرنة للنفط تضمن الحفاظ على حصتها السوقية، وضمن المنافسة بين المنتجين للحفاظ على حصصها أعطت السعودية تطمينات للأسواق بتخفيض أسعار الخام العربي الخفيف للمشترين الأوربيين.

كما وافقت الحكومة الأمريكية رسميا على تخفيف حظر صادرات النفط الخام الذي دام ٤٠ عاما، أي أن أمريكا فتحت جبهة جديدة في معركة النفط بتخفيف قيود التصدير، بتصدير نصف مليون برميل يوميا من المكثفات الأمريكية قد تصل الأسواق بنهاية عام ٢٠١٥، ستزيد الضغوط على المنتجين الآسيويين الذين يكافحون بالفعل حاليا لخفض التكاليف في ظل تقلص العوائد بسبب انهيار أسعار النفط وضعف العملات.

واجه قرار الحكومة الأمريكية السماح ببيع النفط في الخارج مظاهرات في فلادلفيا احتجاجا على الآثار البيئية الناتجة عن عمليات التكسير الهيدروليكي المستخدمة في إنتاج النفط.

الصين تغتنم فرصة تدني الأسعار إلى أقل من ٤٧ دولار للبرميل وتزيد من مخزوناتها الإستراتيجية وسعت لمضاعفة مخزوناتها إلى المثلين في نهاية عام ٢٠١٤، وتقدر الاحتياطيات الحالية بأكثر من ٣٠ يوما من واردات النفط الخام، وتعتزم بناء احتياطيات بنحو ٦٠٠ مليون برميل أو لمدة ٩٠ يوما تقريبا من واردات النفط الخام.

رغم أن انخفاض أسعار النفط تضر بإنتاج النفط الصخري الأمريكي، إلا أن الولايات المتحدة تراه مفيدا للاقتصاد الأمريكي، وانخفاض أسعار النفط يعزز موقف أوباما في وقف خط أنابيب كيستون إكس إل القادم من كندا وينتهي

بالبحر المنتج من رمال قطران النفط الكندي عالي التكلفة تجعل هذا النفط أقل جاذبية بالنظر للأسعار الحالية.

يريد الجمهوريون من أوباما الموافقة على مد هذا الأنبوب، لكن بعد توقيع أوباما مع الصين الحد من التلوث والإضرار بالبيئة، من أجل الحد من انبعاثات غاز الميثان لن تسمح لأوباما على الموافقة على تمديد هذا الخط.

الولايات المتحدة هي بين وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية وبين العوامل السياسية التي تعتبر الأصعب، ينبغي على الكونغرس أن يتحلى بالحكمة ويسعى للحصول على إشارات من السوق، مثلما تعلمت السعودية من السوق وتعاملت بواقعية معه؛ لأن تجاهل انخفاض الأسعار يقود إلى سياسات خاطئة فيما يتعلق بخريطة الطاقة المستقبلية.

المنتجون العرب الخليجيون مثل السعودية ودولة الإمارات طالبوا المنتجين غير الأعضاء في منظمة أوبك أن يخفضوا زيادات مزمعة في الإنتاج للمساعدة في دعم أسعار النفط المتراجعة نتيجة وفرة المعروض في السوق الذي يحتاج إلى وقت قد يطول لامتصاص الزيادة، خصوصا بعد خروج المنتجين الضعفاء يقصد بذلك منتجي النفط الصخري أو منتجي النفط في مناطق تكاليف استخراجه عالية مثل النفط الذي يستخرج من حقول غرب سيبيريا في روسيا.

نتيجة انخفاض أسعار النفط توقفت العديد من الشركات من تنفيذ مشاريع استثمارية أو تجميدها أو تقليصها، مثل تعليق شركة أمريكان إيجل إنرجي الأمركية للنفط التي علقت عمليات الحفر والاستكشاف بسبب تراجع أسعار النفط، وكذلك شركة شيفرون الأمريكية التي علقت أعمال التنقيب عن النفط في منطقة القطب الشمالي.

كما سارت شركات صغيرة على هذا النهج منها هوسكي إنرجي، وبين ويست بتروليوم، ما يعني أن هناك توجها عاما أصبح يسود الشركات النفطية، وهو تقليص الاستثمارات والنفقات، وإعادة دراسة الجدوى الاقتصادية في ضوء المتغيرات الجديدة في السوق وفي مقدمتها تدني الأسعار.

المعروض من النفط على مستوى العالم أكثر من الطلب بواقع ٨٠٠ ألف برميل، وستستقر الأسعار بشكل تلقائي بتأثير من آليات السوق، لكن لا يمكن لأحد أن يتكهن الحد الأدنى لسعر النفط.

تراجع أسعار النفط ليست أمرا طارئا أو عابرا، وإنما ربما يكون تغيرا حقيقيا في خريطة الطاقة العالمية، وأن حالة الانخفاض ستستمر لفترة غير قصيرة بفعل تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في البلدان الناشئة وحتى في المتقدمة خصوصا في اليابان وأوربا، والصراع الجديد والمتنامي يدور حول الأسواق وحول الحصص السوقية.

بعد عقود من السعي نحو السيطرة على السوق من خلال ترشيد الإنتاج، أدركت السعودية أن نفطها الرخيص في وضع يسمح لها بالبقاء في عالم يعاني من زيادة المعروض، قد تكون منظمة أوبك قد ماتت، لكن السعودية لم تمت ولا تزال تحتفظ بالسيادة على هذه الصناعة، رغم أن الأوضاع السائدة في سوق النفط تعزز اقتصاد الولايات المتحدة ومن نفوذ سياستها الخارجية.

السوق في حالة اختبار لصالح نفط الشرق الأوسط، الذي يحتفظ بعديد من المزايا النسبية، منها ارتفاع الجودة، ورخص تكلفة الاستخراج، وموقعه المتوسط، وقربه من الأسواق، خصوصا من الأسواق الآسيوية، ويمتلك احتياطيات مؤكدة من النفط بنحو ٨٦٥ مليار برميل بنسبة ٥٨ في المائة من الاحتياطيات العالمية، ونحو ٨٦ تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة بنسبة ٤٣ في المائة من الاحتياطيات العالمية، ومعظمها في دول الأوبك مما أعطاه أهمية إستراتيجية.

مما يفشل نظرية الولايات المتحدة الضغط في اتجاه توفير مصادر بديلة للنفط التقليدي منها النفط الصخري، رغم انه كان عامل مهم في استقرار السوق، وأدى إلى انحسار صدمة تقلبات أسعار النفط، وساهم في الحفاظ على خام برنت في نطاق تراوح بين ١٠٠و١١٠ دولار للبرميل، لكن مع زيادة المعروض من النفط

الصخري، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، أدى إلى هبوط الأسعار ضمن دورة اقتصادية نفطية.

تصريحات وزير النفط الإيراني التي كشفت عن طلب تفاهمات جديدة يقصد السعودية، وتنسيق المواقف معها لكنه شن هجوما غير مبرر على السعودية بعد إصرار السعودية التي تقود أوبك وتصر على نظام الحصص.

في المقابل ترفض السعودية أي تفاهمات مع إيران، إذا لم تربط إيران بتفاهمات سياسية في المنطقة وتتوقف إيران عن التدخل في الدول العربية وسحب كل أذرعها من المنطقة، كحزب الله من سوريا، والتوقف عن دعم الحوثيين في اليمن، وكذلك في العراق وفي سوريا.

يعيد للأذهان أزمة تراجع أسعار المواد الخام بشكل حاد في أواخر الثمانينات من القرن الماضي التي كانت سببا رئيسيا في انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وبالفعل انخفض الروبل بشكل حاد، وكذلك العملة الإيرانية نتيجة انخفاض أسعار النفط والعقوبات الغربية المفروضة على الدولتين.

تراجع النفط الخام سيعطل برامج الطاقة البديلة وصلت النسبة إلى ٥٠ في المائة منذ يونيو ٢٠١٤، ربما يسهم في تعطيل برامج الاعتماد على الطاقة البديلة، ومصادر الطاقة غير التقليدية التي تتمتع بميزات نسبية مقارنة بالنفط الخام.

ستفرض قضايا البيئة بقوة في الفترة المقبلة خاصة بعد تنامي إنتاج النفط الصخري الذي يمثل نحو ٥٥ في المائة من إنتاج الولايات المتحدة وما يمثله من تهديدات بزلازل قوية بسبب عمليات تغيير معالم القشرة الأرضية وتكسير الصخور.

تتجه السعودية نحو تعزيز دورها في صناعة النفط العالمية، وتشديد قبضتها على السوق، وأن تستمر محور ارتكاز لمنظمة أوبك من خلال زيادة طاقتها التكريرية بإضافة مصفاتين جديدتين طاقتهما ٨٠٠ ألف برميل يوميا لرفع القدرة التكريرية إلى ثمانية ملايين برميل خلال عشر سنوات باعتماد ١٠٠ مليار دولار.

أي تتحول السعودية إلى لاعب أكبر في مجال المنتجات، حتى تصدر في عام ٢٠١٨ ثلثا صادرات السعودية من المشتقات والثلث من النفط الخام، خصوصا بعدما اتضح الموت التام لمنظمة أوبك واتضح أن تحديد الأسعار صار صعبا للغاية نظرا لوجود كثير من المنتجين.

تملك شركة أرامكو التي تمتلكها الدولة طاقة تكريرية نحو ٤.٩ مليون برميل في اليوم ملكية كاملة أو من خلال حصص ويبلغ نصيبها منها ٢.٦ مليون برميل في اليوم ما تعتبر سادس أكبر منتج للمنتجات المكررة.

ضم شبه جزيرة القرم رسم خريطة الطاقة في أوربا:

ضم القرم كسابقة لحل نزاعات مثل نزاعي التبت وكشمير، فلم يقتصر القلق على الدول الغربية، بل أصاب القلق كذلك الهند والصين وحتى تنديد دول البريكس بالعقوبات ضد روسيا التي لم تشر إلى القرم أو أكرانيا، في الوقت الذي بدا فيه أنه يعاد رسم خريطة الطاقة في أوربا مع التعجيل بالتحرك لخفض الاعتماد على النفط والغاز الروسيين.

ويحصل الاتحاد الأوربي على ثلث احتياجاته من النفط والغاز من روسيا نحو ١٣٣ مليار متر مكعب ويمر نحو ٥٠ في المائة من الغاز الروسي عبر أوكرانيا بنحو ٦٥ مليار متر مكعب، وتتطلع أوربا إلى الاستفادة من احتياطيات الغاز الصخري والتوسع في توليد الكهرباء من الطاقة النووية رغم المخاوف البيئية.

استثمرت الصين الأزمة الأوكرانية وحاولت إحداث تقارب أقوى مع روسيا عن طريق شراكة في مجال الطاقة مع مد خطوط أنابيب جديدة لضخ النفط والغاز من روسيا إلى بكين من خلال عقد صفقة سميت بصفقة تاريخية ب ٤٠٠ مليار دولار على مدار ٣٠ عاما، اعتبرها بوتين نصرا رمزيا له في تأسيس شراكة آسيوية جديدة.

الأزمة الأوكرانية أظهرت أهمية تطوير البنية التحتية للطاقة وبناء الترابط بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز أمن الطاقة في الاتحاد الأوربي بشكل عام.

جرى بحث تمويل تدابير كفاءة الطاقة، وتمويل مشروعات مشتركة في القطاع، وتعزيز التماسك بين أمن إمدادات الطاقة والإستراتيجية الأوربية للطاقة والمناخ ٢٠٣٠ إلى جانب تطوير مصادر الاتحاد الأوربي الذاتية المتجددة والتقليدية.

استيراد أوربا أكثر من نصف حاجتها من الطاقة اعتبرها رئيس الوزراء البولندي واحدة من نقاط الضعف الإستراتيجية الأكثر وضوحا مما تجبر دول الاتحاد على تقييم أوجه القصور في شبكات الطاقة.

وهناك صعوبات تواجه بناء سوق طاقة موحدة بسبب أن التقارب الكامل للطاقة يحتاج إلى ما هو أكثر من خطوط ربط، وتدرس اسبانيا خطوط ربط تحت البحر مع بريطانيا طولها ٨٩٥ كيلو متر، مع أن بناء خطوط بين اسبانيا وفرنسا ربط بمسافة ٦٤.٥ كيلو متر استغرق أكثر من ثلاثة عقود.

كما أن البنية التحتية للغاز تعتبر مسببة للخلاف السياسي أكثر بكثير، فبلغاريا تخضع للضغط من روسيا لاستضافة جزء من خط أنابيب ساوث ستريم، في حين أن مسؤولين في الاتحاد الأوربي يعترضون على أنها تخالف قوانين التنافسية، بالمثل قامت برلين بإغضاب وارسو بسبب خط أنابيب نورد ستريم الذي يقوم بإرسال الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بولندا.

تخلص الاتحاد الأوربي من الاعتماد على روسيا لن يكون سريعا، بل إن الأزمة الأوكرانية أكدت أمرين الأول تواصل أوربا انقسامها بسبب قضايا أمن الطاقة، والثاني تواضع المسائل المتعلقة بالطاقة مقارنة بالمخاوف إزاء التباعد بين أحزاب اليمين واليسار في السياسة الأوربية.

كما أدى تراجع أسعار النفط في التسعينات من القرن الماضي إلى إطلاق موجة من الاندماجات أنجبت معظم مجموعة النفط الغربية الرائدة اليوم، وهناك مساع للاندماج بين شركات النفط البريطانية لمواجهة تراجع الأسعار، بينما اتخذت أوبك قرارا بالحفاظ على الحصص السوقية بعيدة النظر، أي كانت السياسات البيعية المرنة هي إحدى الأدوات الناجحة لأوبك لمواجهة المتغيرات في سوق النفط.

لقد نشأت في ٢٠١٤ حرب في سوق النفط العالمية ستمتد لفترة طويلة، ولكن لا يعلم أحد مدى طولها، هذه المعركة هي بين أوبك وما سمتهم بالمنتجين الهامشيين الذين استفادوا من ارتفاع أسعار النفط، ويتكون فائض لديهم ليس بالكبير، ولكنه كان مؤثرا، وجعل الأسواق تعيش في حالة من القلق السلبية.

تريد السعودية التي تتزعم أوبك بأن تجعل المنتجين أصحاب التكلفة العالية خارج أوبك ينصاعون لأوبك، ويتنازلون عن جزء من إنتاجهم حتى تتوازن السوق ويختفي فائضها، ولن يكون هناك قائد فعلي للسوق سوى السوق نفسه.

دخول الغاز والنفط الصخري الأمريكي السوق جعل الواردات الأمريكية تنخفض:

بعدما أعلن في فبراير ٢٠١٠ إلغاء قمة أوربية – أمريكية كان مقررا عقدها في مايو من العام نفسه في اسبانيا.

لكن جولة أوباما الأخيرة لبروكسل مركز المشروع الأوربي ومقر الحلف الأطلسي أيضا تحدث عن أهمية الأمن الأوربي وأشار أوباما إلى الخطر الذي واجهه الأوكرانيون بسبب تصرفات روسيا، وكذلك النظام الدولي الذي استثمرت فيه كثيرا كل من أوربا والولايات المتحدة.

أشار أوباما إلى أن الرد على روسيا تخص طبيعة أوربا، وذكر أوباما أوربا بأن تقدمها كان على مبادئ أساسية بما فيها احترام السيادة... وهذا ما خرقته روسيا.

ويؤكد أوباما بأنه يتحد مع أوربا في دعم الأمن الأوربي والعمل على عزل روسيا، وأشار أوباما إلى أن أزمة أوكرانيا تشير إلى أهمية تنويع أوربا لمصادر الطاقة لها، وأضاف بأن الولايات المتحدة ملتزمة جدا بتنويع مصادر الطاقة لأوربا.

التحالف الأوربي الأمريكي كان قويا وواضحا في دعم كل من جورجيا وملدوفا في هذه المرحلة خوفا من الطموحات الروسية في ضم جزء منها أيضا بعد سرعة ضم القرم خلال أسابيع.

ولكن هل تثق أوربا في قدرة الولايات المتحدة في الاعتماد عليها في تأمين موارد الطاقة وخفض الاعتماد على الغاز الروسي الذي تصدر النقاشات مع الولايات المتحدة أثناء زيارة أوباما أوربا خصوصا بعد التوتر الذي انتاب العلاقات بين الجانبين بعد الكشف عن تنصت وكالة الأمن القومي الأمريكية (إن إس إيه) على قادة أوربيين.

الغاز الصخري أعطى الولايات المتحدة سلاحا جيوسياسيا قويا بعدما أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج في العالم تخطت روسيا، ولكن هناك بحكم الأمر الواقع هناك حظر على صادرات النفط في أمريكا، في حين يمكن بيع الغاز الطبيعي في الخارج.

لكن الشركات الأمريكي ولا سيما داو كيميكال تتزعم الشركات المعارضة لتصدير الغاز الأمريكي للخارج، وقالت إن تصدير الغاز هو الحل الجيوسياسي الخطأ، وبدلا من ذلك يجب على الولايات المتحدة تصدير تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي للسماح للآخرين بالقيام بعملية استخراج الغاز من النفط الصخري في بلادهم.

وسياسة صادرات الطاقة مرتبطة ارتباطا كبيرا بجغرافيا الإنتاج والاستهلاك في الوقت الذي ينقسم فيه الحزب الجمهوري ضد الحزب الديمقراطي.

ويظهر السياسيون الأمريكيون قلقا حول تأثير صادرات الغاز على السعر الذي يدفعه المستهلك لفواتير الكهرباء ووقود التدفئة، ويبلغ سعر الغاز الأمريكي المرجعي نحو نصف السعر في أوربا، وربع السعر في آسيا، خصوصا وأن الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج.

تصدير موارد الطاقة الأمريكية إلى أوربا يمكن أن يعمل على تآكل تأثير موسكو في أوربا تدريجيا، ولكن إلى حد معين؛ لأن الإنتاج الأمريكي لن ينهي الاعتماد على صادرات الطاقة من البلدان المنتجة والمصدرة الأخرى، إلى السوق العالمية في الغرب.

إذا فالموارد الأمريكية لا زالت عاجزة عن قلب موازين الطاقة العالمية، ولن تستطيع الولايات المتحدة على المدى الطويل الالتزام بتنويع مصادر الطاقة لأوربا.